

دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة بمملكة البحرين





عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009 م، وهو مؤسسة فكرية مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والمتعلقة بالطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديّن القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيويّة لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحثين، ويمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجّه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 39443، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 762 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة،
ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين
العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

الدكتور رائد محمد بن شمس

الدكتور أحمد هاشم اليوشع

الدكتور محمد أحمد عبدالله

هيئة التحرير

الدكتور عمر أحمد العبيدلي

الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير

الدكتور أشرف محمد كشك

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر
الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة الى
المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق مسبق
مع المركز.

المحتويات

04	التعريف بالدورية
07	الافتتاحية: الشراكات الأمنية والدفاعية لدول الخليج العربي ركيزة أساسية للأمن الإقليمي والعالمي بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
13	القسم الأول: الدراسات
17	دور مصرف البحرين المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي د. عمر أحمد العبيدي
45	القسم الثاني: ملف العدد: الشراكات الأمنية والدفاعية لدول الخليج العربي
47	تقديم الملف
49	1- الشراكة الاستراتيجية بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية د. أشرف محمد كشك
67	2- الشراكة الأمنية والدفاعية بين المملكة المتحدة ودول الخليج العربي د. معتز محمد سلامة
85	3- فرنسا والخليج العربي: أهداف ومقومات شراكة أمنية موسعة د. سالي خليفة إسحاق
103	4- الاستراتيجية والدبلوماسية والمساعدة الأمنية: شراكة حلف الناتو الأخذ في التطور مع منطقة الخليج العربي د. كيفن كوهلر

119	القسم الثالث: القضايا الإقليمية
121	تقديم الملف
123	السياسات الخارجية لدول الخليج العربية تجاه إفريقيا: دراسة خاصة لإقليم القرن الإفريقي د. رانيا حسين خفاجي
143	القسم الرابع: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات
145	تقديم الملف
147	أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية
147	1- الكتاب: الناتو والشرق الأوسط: بحثاً عن استراتيجية عرض: أ. أماني عبدالغني
153	2- بريطانيا العالمية في عصر تنافسي: المراجعة المتكاملة للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية عرض: أ. بسمة سعد
161	ثانياً: المؤتمرات
161	فعاليات مركز دراسات خلال الفترة من يناير وحتى يونيو 2021م عرض: د. أشرف كشك
161	1- القسم الأول: منتدى دراسات الرابع.. استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي: التحديات والفرص 12-23 يونيو 2021م
173	2- القسم الثاني: محاضرات وندوات وحوارات المركز خلال الفترة من يناير وحتى يونيو 2021م
179	قواعد وإجراءات النشر في الدورية

التعريف بالدورية

دورية نصف سنوية متخصصة، تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" بمملكة البحرين.

تعنى الدورية بنشر الدراسات السياسية والاقتصادية، والأمنية والدفاعية، والمعنية بالطاقة والفضاء الرقمي، من منظور استراتيجي، وتركز على الشأنين الخليجي والعربي.

تحتوي الدورية على الأبواب الثابتة التالية:

1. افتتاحية العدد، وتتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.
 2. الدراسات، وتتضمن عدداً من الدراسات التي تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.
 3. ملف العدد، الذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواءً بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية.
 4. التطورات الإقليمية، وتتضمن دراسة تطورات القضايا الإقليمية التي لها انعكاس على أمن دول الخليج ويتراوح حجم كافة مساهمات الدورية في الأقسام المشار إليها ما بين 6 إلى 7 آلاف كلمة.
 5. مراجعات الكتب والتقارير الاستراتيجية: ويتضمن عرض أحدث الإصدارات التي تهتم بالقضايا الإقليمية والعالمية الراهنة، وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية، وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة)، ويتراوح عرض الكتاب ما بين 1500 إلى 2000 كلمة.
- تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

1. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بأفاق المستقبل.
2. تاريخ استلام الدراسة وأسبقية البحوث للنشر، مع الأخذ بالاعتبار التعديلات اللازمة عليها.
3. تنوع البحوث والباحثين لتحقيق التوازن، بحيث تنشر الدورية لأكبر عدد من الكتاب في العدد الواحد.
4. القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بمملكة البحرين، لسد النقص في تلك الدراسات.

5. تهدف الدورية إلى:

1. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية والدولية، والاقتصادية والأمنية، والمتعلقة بالطاقة والفضاء الرقمي، ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.
2. تشجيع ودعم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.
3. تزويد المكتبات في دول المنطقة، والباحثين وصنّاع القرار، بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدورية.
4. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي، وتحدياتها على النحو الذي يجعلها دورية رصينة تقدّم العون للباحثين والمهتمين.

افتتاحية العدد

الشراكات الأمنية والدفاعية لدول الخليج العربي ركيزة أساسية للأمن الإقليمي والعالمي

بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة، رئيس تحرير دورية "دراسات"

تتضمن الكثير من أوجه التعاون. والثاني: بين دول الخليج العربي والدول الكبرى ذاتها ولكن من خلال حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي أطلق مبادرة اسطنبول للتعاون مع دول الخليج العربي عام 2004م تتضمن العديد من مجالات التعاون الأمني والدفاعي، وانضمت إليها أربع من دول الخليج العربي من بينها مملكة البحرين، ويتكامل المساران معاً لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين.

ولم يكن تأسيس تلك الشراكات نتيجة الخبرات التاريخية التي شهدتها دول الخليج العربي فحسب والتي واجهت أزمات مثّلت تهديداً ليس فقط لأمنها وإنما لمعادلة الأمن الإقليمي برمتها، وإنما كان ضرورة أملت التحولات التي شهدتها مفهوم الأمن ذاته، فلم يعد هو أمن الحدود التقليدية، حيث ظهرت تهديدات أمنية جديدة ليس أقلها التهديدات السيبرانية وأمن الطاقة وطرق الملاحة البحرية خاصة، وجميعها تجعل من استمرار تلك الشراكات بل وتطويرها نحو آفاق أرحب مسألة استراتيجية، فدول الخليج

عبر عقود مضت استطاعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تأسيس شراكات أمنية ودفاعية متميزة مع عدد من الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، وكذلك مع حلف شمال الأطلسي (الناتو).. تلك الشراكات التي تضمّنت مجالات عديدة للتعاون الأمني والدفاعي بين الجانبين من خلال اتفاقيات وإن تبانت مضامينها من طرف لآخر، فإنه يجمعها مع دول الخليج العربي عنوان كبير مفاده «الاحتياج الاستراتيجي المتبادل بين الجانبين»، فدول الخليج العربي بموقعها الجغرافي المتميز وسياساتها الخارجية المعتدلة لعبت دوراً محورياً في الحفاظ على الأمن الإقليمي والأمن العالمي وهو ما تكامل مع الأدوار الدولية للأطراف المعنية بأمن منطقة الخليج العربي ابتداءً بالحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988م) وصولاً إلى حرب تحرير دولة الكويت عام 1991م.

وقد اتخذت تلك الشراكات مسارين متوازيين، الأول المسار الثنائي بين دول الخليج العربي وبعض الدول الكبرى كلّ على حدة من خلال اتفاقيات

وتمثل الشراكة الخليجية مع الأطراف الغربية الركيزة الأساسية للحفاظ على الأمن الإقليمي الذي أضحي لا ينفصل عن الأمن العالمي، بل هناك ضرورة لتطوير تلك الشراكات بحيث تشمل المستجدات الأمنية الحالية والمتوقعة.

وتأسيساً على ما سبق فقد ارتأت أسرة تحرير دورية (دراسات) تخصيص ملف العدد الرابع عشر لتقييم تلك الشراكات وأهميتها من خلال دراسات متنوعة بأقلام عدد من الباحثين المتخصصين في تلك القضايا، وتتكامل الدراسات لتقديم تحليلاً شاملاً لمضامين تلك الشراكات التي تزداد أهمية ورسوخاً يوماً تلو الآخر، ليس فقط على الجوانب الدفاعية والأمنية بل السياسية والاقتصادية في الوقت ذاته.

كما يضم العدد عدداً آخر من الدراسات والتقارير وعروض الكتب المتميزة التي ترتبط بملف العدد في الوقت ذاته، حيث تحرص أسرة تحرير الدورية دوماً على تقديم الدراسات والتقارير النوعية التي تسلط الضوء على القضايا الخليجية بشكل مباشر أو ذات الصلة بمنطقة الخليج العربي وقضاياها.

العربي لم تتوانَ عن المشاركة في التحالفات التي أعلنتها الدول الكبرى للحفاظ على الأمن الإقليمي ابتداءً بالتحالف الدولي ضد تنظيم (داعش) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2014م، مروراً بالتحالف العسكري البحري لأمن وحماية الملاحة البحرية في الخليج العربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2019م، وانتهاءً بالبعثة الأوروبية لمراقبة الملاحة البحرية في مضيق هرمز بقيادة فرنسا عام 2020م.

وقد حظيت جهود دول الخليج العربي في التعاون مع الأطراف الدولية بتقدير الدول الكبرى وهو ما تجلّى في منح وزارة الخارجية الأمريكية بعضاً من تلك الدول صفة حليف من خارج حلف الناتو (البحرين 2002م، الكويت 2006م). وبموجب تلك الصفة يمكن للدولة الحصول على عدة مزايا عسكرية ومالية لا يمكن للدول الأخرى غير الأعضاء في (الناتو) الحصول عليها (أي إنه تكون لديها مزايا تفضيلية في مجالي الدفاع والتعاون الأمني، فضلاً عن تصنيف الإدارة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس دونالد ترامب كلاً من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة كشريكين أمنيين رئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية)، بالإضافة إلى افتتاح حلف شمال الأطلسي (الناتو) المركز الإقليمي للحلف، ومبادرة اسطنبول في دولة الكويت عام 2017م والذي يستهدف تفعيل جهود الشراكة الأطلسية/ الخليجية من خلال تقديم سلسلة من الدورات التدريبية في قضايا الأمن الإلكتروني وأمن الطاقة وإدارة الأزمات والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية وهي موضوعات تمثل قيمة مضافة لأمن دول الخليج العربي.

القسم الأول: الدراسات

دور مصرف البحرين المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي

د. عمر أحمد العبيدي

تقديم الدراسات

تتعدد التحديات الاقتصادية التي تواجه دول العالم ومن بينها تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الذي تعكسه قيمة عُملة أية دولة. وفي ظل ارتباط معظم عُملات دول العالم بالدولار فإن ما يشهده الاقتصاد الأمريكي صعوداً وهبوطاً ومن ثم سعر الدولار فإن ذلك يُلقي بظلاله على اقتصادات دول العالم. وعند النظر إلى المؤسسة المالية المعنية بتحقيق الاستقرار النقدي والمالي نجد أنها تتمثل في البنوك المركزية لما لها من صلاحيات تخوّل لها سلطة التحكم بمسار قيمة العملات وضبط حركة إيقاع التطورات المالية والنقدية عموماً، وهو الأمر الذي ينعكس على أداء الاقتصاد الوطني ككل من خلال أسعار السلع الاستهلاكية وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدني أسعار الفائدة. وواقع الأمر أنه لا توجد سياسة ثابتة للبنوك المركزية في دول العالم كافة، ولكنها قد تتغير وفقاً لمتغيرات الاقتصاد الوطني من ناحية والتطورات المالية والنقدية العالمية من ناحية ثانية وذلك في ظل الاعتماد المتبادل بين اقتصادات دول العالم.

وتأسيساً على ما سبق تجيء دراسة هذا العدد بعنوان (دور مصرف البحرين المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي) والتي أعدها الدكتور عمر أحمد العبيدي والتي تستهدف تحليل تلك القضية من كافة جوانبها سواء ضمن الإطار العالمي وكيفية توافق أهداف المصرف المركزي مع المصارف الدولية المماثلة مع وجود بعض الاختلافات تبعاً لطبيعة اقتصادات الدول. وتنطلق الدراسة من تقييم دور مصرف البحرين المركزي تجاه تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في ضوء أهدافه التي حدّتها الدراسة بأربعة أهداف، وهي:

الأول: وضع وتنفيذ السياسة النقدية الملائمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للمملكة، والمحافظة على ثبات قيمة النقد، والعمل على تأمين الاستقرار النقدي.

الثاني: اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية العالمية أو الإقليمية أو المحلية.

الثالث: تنظيم الخدمات المنصوص عليها في القانون الذي ينظم عمل المصرف المركزي وتطويرها والترخيص بتقديمها، والإشراف والرقابة على الجهات التي تقدم هذه الخدمات.

الرابع: تسهيل تشجيع الابتكار في مجال صناعة الخدمات المالية.

ووفقاً لتلك الوظائف الأربع فقد خلصت الدراسة إلى أن مصرف البحرين المركزي استطاع تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين سواء في الأوقات العادية أو إبان الأزمات، باستخدام حزمة كبيرة من الأدوات النقدية والمصرفية، وكان في مقدمتها اتباع نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي. فضلاً عن تشريعات صارمة فرضها على أنشطة واستثمارات وعمليات المصارف البحرينية. وقد انعكست تلك السياسات في المؤشرات النقدية والمصرفية الدقيقة، بالإضافة إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ولعل من أبرز ذلك استقرار الأسعار الاستهلاكية، وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مملكة البحرين، وتدني أسعار الفائدة، الأمر الذي انعكس على تحسّن الاقتصاد الكلي خلال فترة الدراسة وهي من عام 2006م حتى عام 2019م وقبيل اندلاع جائحة (كورونا).

1- دور مصرف البحرين المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي

د. عمر أحمد العبيدي⁽¹⁾

ملخص الدراسة

وبالإضافة إلى ذلك، حرص المصرف المركزي على ضبط النظام المصرفي تحت مظلة سياسة الاستقرار المالي، من خلال تشريعات صارمة فرضها على أنشطة واستثمارات وعمليات المصارف البحرينية.

ثالثاً: نجح مصرف البحرين المركزي في تحقيق الأهداف التي كُلف بها، وانعكس ذلك على كلٍّ من المؤشرات النقدية والمصرفية الدقيقة، بالإضافة إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي. ومن بين أهم أدلة النجاح هو استقرار الأسعار الاستهلاكية، وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مملكة البحرين، وتدني أسعار الفائدة. ونتيجة لنجاح هذه السياسات، حقق الاقتصاد البحريني معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة 2006 - 2019م، إلى أن تعرض الاقتصاد البحريني لآثار تحدي كورونا في عام 2020م.

تستهدف هذه الدراسة تحليل دور مصرف البحرين المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي باعتباره السلطة النقدية العليا في مملكة البحرين. وفي ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي واجهتها مملكة البحرين سواء ما قبل تحدي كورونا أو خلالها فقد نجح المصرف المركزي في تلك المهمة، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

أولاً: كُلف مصرف البحرين المركزي بمسؤولية إدارة الأنظمة المالية والنقدية والمصرفية لدى مملكة البحرين. وبينما كان تحقيق الاستقرار المالي هدفاً ضمنياً في بداية فترة عمل المصرف، فقد أصبح هدفاً علنياً ورئيسياً في عام 2020م، وذلك بعد تطور منهجية الرقابة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية وقمة بازل 3.

ثانياً: استخدم مصرف البحرين المركزي حزمة كبيرة من الأدوات النقدية والمصرفية سعياً لتحقيق هذه الأهداف، ولكن أهم سياسة تبناها المصرف المركزي كانت نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي.

1 مدير إدارة الدراسات والبحوث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات)

مقدمة

التطورات في الاقتصاد العالمي ونظامه المالي؟

ثانياً؛ ما السياسات الرئيسية والفرعية التي تبناها مصرف البحرين المركزي لتحقيق هذه الأهداف، وكيف تطورت خلال الفترة 2006م-2021م؟

ثالثاً؛ إلى أي مدى نجحت سياسات مصرف البحرين المركزي في تحقيق هذه الأهداف؟

يعد الاستقرار النقدي والمالي شرطاً لازدهار الاقتصاد، فلا يمكن لاقتصاد ما أن ينمو ويحقق مستوى معيشة عالياً ويخلق فرص عمل دون انتشار حالة الثقة في قيمة العملة، ومثانة المصارف، وغيرها من أبعاد النظام المالي.

وفي حالة مملكة البحرين، التي هي اقتصاد صغير مفتوح (small open economy)، تلعب هذه الاعتبارات دوراً أكبر. فيعتمد الاقتصاد البحريني على التجارة الدولية للحصول على نسبة كبيرة من السلع المستهلكة محلياً، كما أنه يصدر المنتجات البتروكيماوية والمعدنية لأجل تمويل هذه الواردات، ويتطلب ذلك مقداراً عالياً من الثقة في عملة مملكة البحرين. وبالإضافة إلى ذلك، تتمحور الخطة الاستراتيجية الاقتصادية حول استقطاب رأس المال الدولي لأجل خلق الوظائف ونقل المعرفة، فيما يطالب المستثمرون الأجانب بوجود نظام مالي مستقر يحمي حقوقهم كشرط لنقل أموالهم إلى المملكة.

والجهة المكلفة بمهمة تحقيق هذه الأهداف في مملكة البحرين هي مصرف البحرين المركزي، الذي سمي بهذا الاسم عام 2006م، وقد تأسس عام 1973 تحت اسم مؤسسة نقد البحرين، وتم تحديثه عام 2020م. ويوظف المصرف المركزي الأدوات النقدية والمالية والتشريعية التي تقع ضمن صلاحياته بغرض تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، دعماً للاقتصاد الكلي. وفي عام 2021م بعد مرور 15 عاماً على إطلاق المؤسسة. وتسعى هذه الورقة للإجابة على التساؤلات الآتية:

أولاً: خصائص مصرف البحرين المركزي

1. أهداف مصرف البحرين المركزي:

أُسِّس مصرف البحرين المركزي عام 2006م بناءً على القانون رقم (64) لسنة 2006، استبدالاً لمؤسسة نقد البحرين التي كانت تدير الشؤون المصرفية والنقدية بمملكة البحرين منذ تأسيسها عام 1973م. وحسب نص القانون، يُكلف المصرف المركزي بالمهام الآتية:

- رسم وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية وغيرها من السياسات المتعلقة بالقطاع المالي في المملكة.
- تقديم خدمات مصرفية مركزية للحكومة والقطاع المالي بالمملكة.
- تطوير القطاع المالي في المملكة وتعزيز الثقة فيه.
- حماية المودعين وعملاء المؤسسات المالية وتعزيز الثقة في مكانة المملكة كمركز مالي عالمي.

ويشير القانون إلى أن عملية تحقيق هذه الأهداف تأتي في إطار دعم الاقتصاد الوطني. وتجدر الإشارة إلى وجود اختلافين بين هذه الأهداف والأهداف التي تسعى لتحقيقها بعض المصارف المركزية الأخرى.

أولاً؛ ما أهداف مصرف البحرين المركزي خلال الفترة 2006م-2021م، وكيف تغيرت تجاوباً مع

England) - الذي هو مكلف رسمياً بتحقيق معدل تضخم في الأسعار الاستهلاكية بنسبة 2%.

وعلى الأرجح، يعود قرار عدم تحديد معايير كمية معينة في حالة مصرف البحرين المركزي إلى الرغبة في منح قيادته مرونة في تحقيق الأهداف، لاسيما في فترة تحوّل الاقتصاد من حالة الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد قائم على المعرفة وفق الرؤية الاقتصادية 2030م⁽²⁾.

وبالإضافة إلى هذين الاختلافين، تجدر الإشارة إلى غياب هدف متعلق بالاستقرار المالي (financial stability). وكان هذا أمراً طبيعياً في فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، حيث كانت الأزمات المالية تؤثر على القطاعات غير المالية والاقتصاد الكلي بشكل محدود. ولكن بعد الكساد الذي أصاب الاقتصاد العالمي في عام 2008م، اتضح للخبراء الماليين والاقتصاديين أن الأزمات المالية أصبحت تهدد الاقتصاد الكلي وجودياً⁽³⁾. واستجابة لهذا التطور، أصبحت المصارف المركزية تهتم بشكل أكبر بالاستقرار المالي، وعدم الاكتفاء باستقرار الأسعار.

ونتيجة لذلك فإنه في عام 2020م، بعد انتهاء الأزمة المالية ومرونة كافية لاستخلاص الدروس المستفادة، صدر القانون رقم (14) لسنة 2020 لتعديل بعض أحكام القانون رقم (64) لسنة 2006. وكان أحد التعديلات إضافة الغرض الآتي

أولاً: إطار الأهداف هو نقدي ومالي بشكل شبه مطلق، بينما توجد مصارف مركزية أخرى مكلفة بمهام ذات نطاق أوسع. وأهم مثال لذلك هو المصرف المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفيدرالي) وهو مكلف بدعم جهود تحقيق الحد الأدنى من البطالة (full employment)، والاستقرار في الأسعار (stable prices)، وأسعار فائدة طويلة المدى متوسطة المستوى (moderate long-term interest rates)⁽¹⁾.

وبشكل عام يعكس خيار وضع أهداف نقدية حصرياً، وعدم تكليف المصرف المركزي بمهام اقتصادية أخرى كمكافحة البطالة، الممارسات المثلى في إدارة المنظمات الحكومية، التي تنص على تفادي بروز تداخل بين أهداف مؤسستين منفصلتين. ففي الولايات المتحدة، توجد مؤسسات عدة معينة بهدف خفض البطالة، كوزارة العمل، ووزارة المالية، والمصرف المركزي، ويتسبب ذلك في تفعيل أكثر من خطة استراتيجية واحدة لمعالجة المشكلة نفسها دون تنسيق كاف، ومن ثم يؤدي ذلك إلى سياسات متناقضة أو غير واضحة.

ثانياً: لا تشمل أهداف مصرف البحرين المركزي معايير كمية محدّدة. فبعد انتهاء موجة التضخم العالمية في سبعينيات القرن الماضي، بدأت بعض المصارف المركزية بعدم الاكتفاء باستهداف (استقرار الأسعار) بشكل عام، بل أخذت تحدد مستوى معيناً - كمصرف إنجلترا (Bank of

2 Naumann, C., O. Al-Ubaydli, G. Abdulla, and A. AlAbassi. "Bahrain Human Development Report." Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies (Derasat) (2018).

3 Hellwig, Martin F. "Systemic risk in the financial sector: An analysis of the subprime-mortgage financial crisis." De economist 157, no. 2 (2009): 129207-.

1 Federal Reserve. "What economic goals does the Federal Reserve seek to achieve through its monetary policy?" Federal Reserve FAQs, <https://www.federalreserve.gov/faqs/what-economic-goals-does-federal-reserve-seek-to-achieve-through-monetary-policy.htm> (accessed 142021), (2021/06/).

لقائمة الأغراض الأربعة المذكورة آنفاً:

الاقتصادية أو المالية العالمية أو الإقليمية أو المحلية.

- تنظيم الخدمات المنصوص عليها في المادة (39) من هذا القانون وتطويرها والترخيص بتقديمها، والإشراف والرقابة على الجهات التي تقدم هذه الخدمات.

- تسهيل وتشجيع الابتكار في مجال صناعة الخدمات المالية.

ويستخدم مصرف البحرين المركزي الأدوات نفسها التي تستخدمها المصارف المركزية الأخرى لممارسة صلاحياتها والقيام بالمهام المكلفة بها، وهي كالاتي.

أولاً: المعاملات السوقية المفتوحة (open market operations)، وهي عملية شراء أو بيع أصول نقدية وغير نقدية في الأسواق المالية.

ثانياً: التحكم بأسعار الفائدة المرتبطة بودائع المصارف الخاصة عند المصرف المركزي، كسعر الفائدة لوديعة ليلة واحدة (overnight deposit rate)، ولأسبوع واحد (one-week deposit rate)، ولشهر واحد (one-month deposit rate).

ثالثاً: التحكم بالاحتياطي القانوني (reserve requirement) لدى المصارف الخاصة، الذي يحدد أي نسبة من ودائع تلك المصارف هي قادرة على استخدامها لتقديم التسهيلات للمستثمرين والمستهلكين.

رابعاً: أدوات الرقابة المالية، التي تشمل التشريعات والضوابط المفروضة على المصارف وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية.

نقذ مصرف البحرين المركزي عدداً كبيراً من السياسات النقدية والمالية خلال الفترة 2006م-2021م، ولن تغطي هذه الورقة جميع تلك السياسات. ويتناول القسم الثاني أهم السياسات

- المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي في المملكة.

على الرغم من أن مصرف البحرين المركزي مكلف بالتركيز على البُعدين النقدي والمالي، فإن قوانين تأسيسه تؤكد أن هذه الأهداف تشكّل أهدافاً فرعية للخطة الاقتصادية الوطنية. وبشكل عام فإنه في الاقتصادات الحديثة، تعمل السلطات الاقتصادية على تحقيق أربعة أهداف رئيسية، وهي: تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي؛ وتحقيق معدل منخفض للتضخم؛ وتحقيق معدل منخفض للبطالة؛ وتفادي حالة عجز مستدام في ميزان التجارة الدولية – الحساب الجاري (current account).

وبالتالي فإنه عند متابعة أداء مصرف البحرين المركزي، ينبغي النظر في هذه الأهداف الاقتصادية العامة، وليس التركيز حصرياً على الأهداف النقدية والمالية.

2. مهام وصلاحيات مصرف البحرين المركزي

لأجل تحقيق أهدافه الرسمية، مُنح مصرف البحرين المركزي في القانون رقم (64) لسنة 2006م، ولاحقاً في القانون رقم (14) لسنة 2020م، عدداً من الصلاحيات، إضافة إلى مهام معينة. وفيما يخص هذه الورقة، أهم المهام والصلاحيات هي كالاتي.

- وضع وتنفيذ السياسة النقدية الملائمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للمملكة، والمحافظة على ثبات قيمة النقد، والعمل على تأمين الاستقرار النقدي، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية والجهات الرسمية ذات العلاقة.
- اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة الاضطرابات

البحرين، إذا كانت الأسعار الاستهلاكية المحلية غير مستقرة، أو كان سعر الصرف غير مستقر، يضاعف ذلك حجم المخاطرة أمام الجهة المشترية/ المستثمرة، ومن ثم يقلل من استعدادها لتنفيذ المعاملة. وبالتالي فإنه من هذا المنظور تمثل سياسة سعر الصرف الثابت محاولة لخلق بيئة أسعار مستقرة حماية لمصالح التجار والمستثمرين.

وهذه ميزة مهمة للغاية في حالة الاقتصادات الصغيرة المفتوحة كمملكة البحرين، لأنها تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الدولية، إذ تستورد تلك الاقتصادات موادها الغذائية عن طريق الأسواق الدولية وغيرها من سلع ذات أهمية استراتيجية، كما أنها تُصدّر أهم منتجاتها وخدماتها عن طريق الأسواق الدولية لكي تتمكن من شراء تلك الواردات. فالتذبذب في أسعار الصرف الذي تسببه التغيرات العضوية في الطلب والعرض للعملة يعد معوقاً لعملية التبادل التجاري.

وتعتمد مملكة البحرين على الأسواق العالمية ليس فقط لتجارة السلع بل أيضاً لاستقطاب رأس المال الأجنبي المباشر (foreign direct investment) كجزء من استراتيجيتها الاقتصادية (الرؤية الاقتصادية 2030) التي أُطلقت رسمياً عام 2008م، ولكن بدأ تنفيذها في عام 2000م. وهو ما تضمّنه الموقع الرسمي لمصرف البحرين المركزي الذي تضمن "ومن الأهداف الأساسية للمصرف المركزي الحفاظ على عملة مستقرة ومعدل تضخم منخفض، وذلك لدعم الاقتصاد وإتاحة بيئة تجارية استثمارية جاذبة على الصعيدين المحلي والعالمي".

التي تم تنفيذها، كما يقدم مؤشرات وأدلة تقيس مدى نجاح تلك السياسات في تحقيق أهداف المصرف المركزي الرسمية المذكورة آنفاً.

ثانياً: سياسات مصرف البحرين المركزي

1. نظام سعر الصرف الثابت

منذ عام 1980م شكّل نظام سعر الصرف الثابت للدينار البحريني أهم عنصر في السياسة النقدية لمملكة البحرين. والخياران البديلان هما نظام سعر صرف مرن/عائم (flexible/floating)، حيث تحدّد الأسواق الحرة سعر الصرف؛ ونظام مختلط (mixed)، حيث تحدّد الأسواق الحرة سعر الصرف جزئياً، كما تتدخل السلطات النقدية بشكل محدود لضمان حد أدنى من الاستقرار في سعر الصرف.

وتوجد أدبيات كبيرة حول إيجابيات وسلبيات أنظمة سعر الصرف المختلفة⁽⁴⁾، وهناك تباين كبير في الخيارات التي تفضلها السلطات النقدية في الدول المختلفة. وبشكل عام عندما تختار دولة ما الالتزام بنظام سعر صرف ثابت، تنسب هذا القرار إلى حرصها على خفض التقلبات في سعر الصرف والمخاطر الناتجة عنها، وذلك لسببين:⁽⁵⁾

أولاً: الاستقرار في سعر الصرف يدعم التجارة والاستثمار محلياً ودولياً. فعندما تخطط جهة ما لشراء سلعة بحرينية بانتظام أو للاستثمار في

4 Edwards, Sebastian. The determinants of the choice between fixed and flexible exchange-rate regimes. No. w5756. National Bureau of Economic Research, (1996).

5 Frankel, Jeffrey. "Monetary policy in emerging markets." In Handbook of monetary economics, vol. 3, pp. 1439-1520. Elsevier, (2010).

ثانياً: الدولار الأمريكي هو أهم عملة عالمياً في التجارة والاستثمار، كما أن أهم الصادرات البحرينية كالنفط والألمنيوم تُتداول بالدولار الأمريكي. فبالتالي يجعل ذلك الدولار الأمريكي الخيار الأمثل من ناحية كسب ثقة المستثمرين الدوليين، لأنهم يضمنون قيمة استثماراتهم بعملة المفصلة.

ثالثاً: في عام 2005م أبرمت مملكة البحرين اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، كجزء من الشراكة القوية بين الدولتين. فساهم نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي في ترسيخ قناة لدى الولايات المتحدة بأن مملكة البحرين شريك استراتيجي، كما أن ربط الدينار البحريني مع الدولار الأمريكي يعطي مجالاً أكبر لتنمية العلاقات التجارية بين الطرفين ولتعزيز الشراكة عموماً. ومن هذا المنظور يلعب خيار الدولار الأمريكي دوراً جيو-سياسياً يتجاوز الاعتبارات الاقتصادية التقليدية.

وعلى الرغم من إيجابيات نظام سعر الصرف الثابت، فإن العديد (وربما الأغلبية) من الدول تفضل نظاماً مختلطاً أو مرناً. ويعود ذلك إلى أن النظام المرن يمكن السلطات النقدية من استخدام أهم أداة نقدية وهي سعر الفائدة لمعالجة الأزمات المحلية. لذا يتوجب على الدول التي تتبنى نظام سعر صرف ثابت أن تتنازل عن استقلالها في تحديد سعر الفائدة، لأنها تُضطر إلى أن تخصّص التغيّرات في أسعار الفائدة للحفاظ على سعر الصرف الثابت (سيتم إيضاح أسباب ذلك لاحقاً). ولكن في حالة الاقتصادات الصغيرة المفتوحة كمملكة البحرين، وإيجابيات نظام سعر الصرف الثابت أولى من إيجابيات النظام المرن، وسينعكس ذلك في البيانات التي سيتم استعراضها لاحقاً.

ثانياً: التقلبات في سعر الصرف لا تأتي حصرياً بسبب التغيّرات العضوية في الطلب والعرض للعملة، بل تعكس أحياناً هجمات مضاربة (speculative attacks) يشنها المضاربون بشكل شبه عشوائي سعياً لتحقيق أرباح سريعة، حتى ولو تسببت في أزمة اقتصادية في دولة ما. فنظام سعر الصرف الثابت يحصّن العملة ويقلل احتمال تعرّضها لهجمة مضاربة، وبالتالي يساهم في استقرار الأسعار الاستهلاكية المحلية وسعر الصرف.

وفي حالة مملكة البحرين، تشكل هجمات المضاربة خطورة كبيرة لأن اقتصادها حر ولا توجد قيود على نقل رأس المال (capital controls). وضمن هذا الإطار يتضمن موقع المصرف المركزي ما يأتي: "وتتمتع مملكة البحرين باقتصاد حر، مع غياب القيود على حركة رؤوس الأموال، التجارة الخارجية، أو الاستثمارات الأجنبية، حيث إن مملكة البحرين تعد مركزاً مالياً في المنطقة لتوافر بيئة اقتصادية وتجارية مشجعة للاستثمار. ولذلك تهدف السياسة النقدية في المملكة لدعم هذه الأهداف الاقتصادية".

وفي نظام سعر الصرف الثابت بمملكة البحرين، تم اختيار الدولار الأمريكي عملة لربط الدينار البحريني بها، وذلك للأسباب الآتية.

أولاً: منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي سيطرت السلطات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية على التضخم في الأسعار الاستهلاكية، وبالتالي حافظت على سعر صرف ثابت مع الدولار الأمريكي يضمن بشكل شبه كامل أن الأسعار الاستهلاكية المحلية في مملكة البحرين لن تتعرض لموجات تضخم أيضاً.

وقد نجح مصرف البحرين المركزي في تشغيل نظام سعر صرف ثابت ناجحاً شبه مطلق وذلك في الفترة (سبتمبر 2006 م – يونيو 2021 م)، التي تغطي 178 شهراً، وبلغ متوسط قيمة⁽⁸⁾ الدينار البحريني \$2.659 خلال 174 شهراً، بينما في الأشهر الأربعة المتبقية، اختلف متوسط قيمة الدينار البحريني عن ذلك بنسبة تقل عن 0.01%. ورغم تعرض الدينار البحرين لهجمة مضاربة في عام 2017 م، إلا أن مصرف البحرين المركزي تمكن من التصدي لها بالتعاون مع وزارة المالية البحرينية وشركائها في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت.

لكن التساؤل الأهم هو: ماذا كانت تداعيات نجاح مصرف البحرين المركزي في تشغيل سعر صرف ثابت؟ يعرض الشكل 1 أول مؤشر نجاح، وهو معدل التضخم في الأسعار الاستهلاكية لمملكة البحرين في الفترة 2001 م-2020 م وأيضاً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمقارنة في الفترة ما بعد تأسيس مصرف البحرين المركزي (2007 م-2020 م)، وبلغ متوسط معدل التضخم بمملكة البحرين 1.9%، مقارنة بـ 3.1% للشرق الأوسط وشمال إفريقيا والرقمان منخفضان لكن التضخم في مملكة البحرين اتسم بمستوى أعلى من الاستقرار، حيث لم يشهد ارتفاعاً حاداً عام 2008 م، على عكس بقية دول الشرق الأوسط، حيث بلغ معدل التضخم 11.3% في تلك السنة.

- يقوم مصرف البحرين المركزي بالحفاظ على سعر صرف ثابت مع الدولار الأمريكي من خلال سياستين رئيسيتين:

الأولى: ربط أسعار الفائدة البحرينية بأسعار الفائدة الأمريكية، وفق نظرية تساوي أسعار الفائدة المكشوفة (uncovered interest rate parity)⁽⁶⁾. فعندما يرفع المصرف المركزي الأمريكي سعر الفائدة، يجتذب ذلك رؤوس الأموال الدولية التي تبحث عن أفضل عائد مالي، وبالتالي ترتفع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى. فتفادياً لحدوث تراجع في قيمة الدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي، يقوم مصرف البحرين المركزي برفع سعر الفائدة البحريني بشكل مماثل. لذا جرت العادة أنه بعدما يصدر قرار من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتغيير سعر الفائدة، يصدر قرار مماثل من مصرف البحرين المركزي في حدود 24 ساعة.

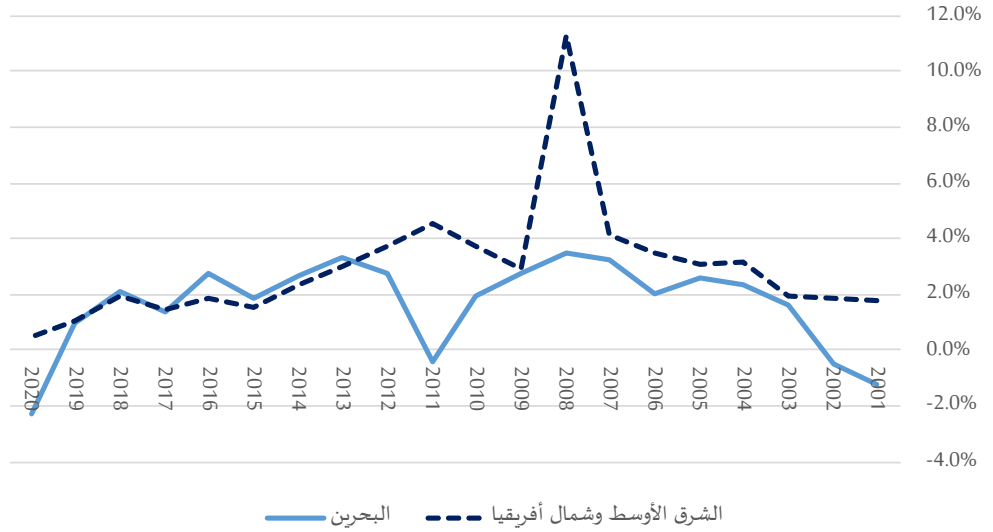
الثانية: المعاملات السوقية المفتوحة (open market operations)⁽⁷⁾، حيث يقوم مصرف البحرين المركزي ببيع وشراء الدينار البحريني وغيره من عملات دولية للتأثير على إجمالي الطلب والعرض على الدينار البحريني في الأسواق المالية الدولية، ومن ثم على سعر الصرف. فهذا سبب تجميع مصرف البحرين المركزي لاحتياطيات كبيرة للعملاء الأجنبية (لأسيما الدولار الأمريكي)، بالإضافة إلى أصول سائلة (liquid assets) أخرى كسندات سيادية أمريكية مقيمة بالدولار الأمريكي.

6 McCallum, Bennett T. "A reconsideration of the uncovered interest parity relationship." Journal of Monetary Economics 33, no. 1 (1994): 105132-.

7 McCallum, Bennett T. "A reconsideration of the uncovered interest parity relationship." Journal of Monetary Economics 33, no. 1 (1994): 105132-.

8 FXTop website, <https://fxtop.com/en/about.php> (accessed 15/2021), (2021/06/).

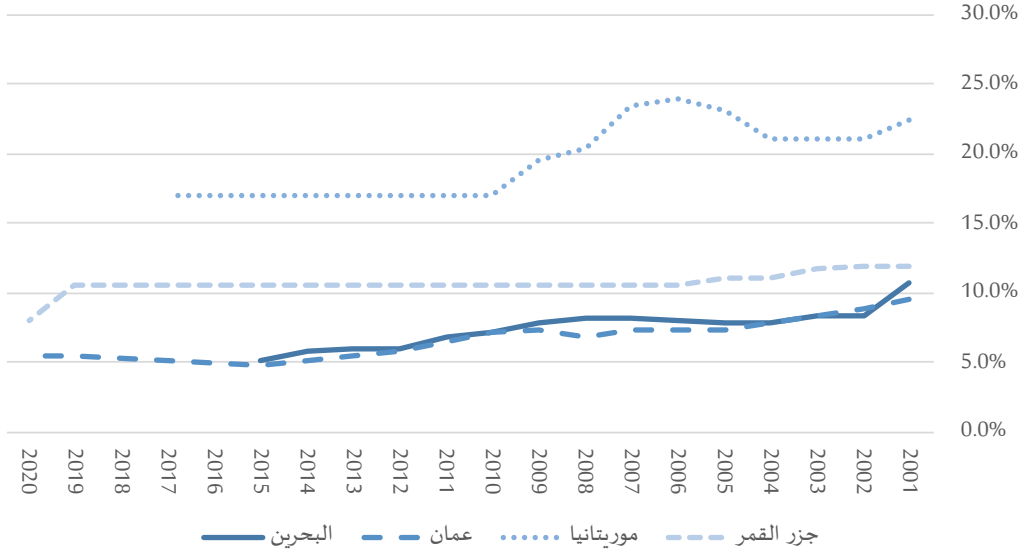
الشكل 1: معدل التضخم (%) في الأسعار الاستهلاكية (consumer price inflation)، 2001م-2020م



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

ويعرض الشكل 2 سعر الفائدة للقروض في مملكة البحرين وعدد من الدول العربية الصغيرة الأخرى للفترة 2001م-2020م (لا توجد أرقام على مستوى الإقليم). وللفترة ما بعد تأسيس مصرف البحرين المركزي، بلغ معدل سعر الفائدة 6.8% في مملكة البحرين، مقارنة بـ 6.3% في سلطنة عمان، و 18.4% في موريتانيا، و 10.5% في جزر القمر. وتدل هذه البيانات على اعتدال سعر الفائدة في مملكة البحرين والذي يعد أحد مؤشرات نجاح السياسة النقدية للمصارف المركزية.

الشكل 2: سعر الفائدة (%) للقروض (lending interest rate)،
2001م-2020م



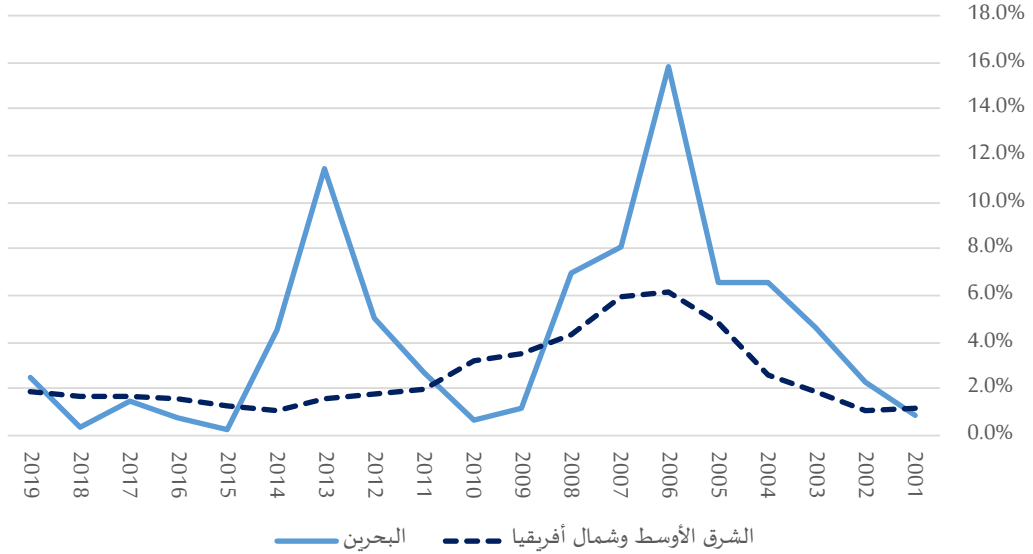
المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

ويعد كل من استقرار الأسعار الاستهلاكية واعتدال سعر الفائدة عوامل تدعم الاقتصاد من خلال خلق ثقة عند المستثمرين والمستهلكين، الذين يتمكنون من التخطيط للمستقبل الطويل دون الشعور بالقلق حول قيمة العملة.

ويعرض الشكل 3 الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في مملكة البحرين والشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة 2001م-2019م. وانطلاقاً من عام تأسيس مصرف البحرين المركزي (2006م)، بلغ متوسط المعدل 4.4% في مملكة البحرين، مقارنة بـ 2.7% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويعد هذان المتوسطان أعلى مما يظهر في الاقتصادات المتقدمة، إذ بلغ المتوسط الأمريكي للفترة نفسها ما يقل عن 2%. وكما ذكر آنفاً يعكس ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في مملكة البحرين دوره المحوري في الخطة الاستراتيجية الاقتصادية⁽⁹⁾، إضافة إلى مساهمة مصرف البحرين المركزي الناجحة في خلق بيئة جاذبة لرأس المال الدولي.

9 Mina, Wasseem. "The location determinants of FDI in the GCC countries." Journal of Multinational Financial Management 17, no. 4 (2007): 336348-.

الشكل 3: الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة (%) من إجمالي الناتج المحلي (foreign direct investment as a percentage of gross domestic product)، 2001م-2019



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

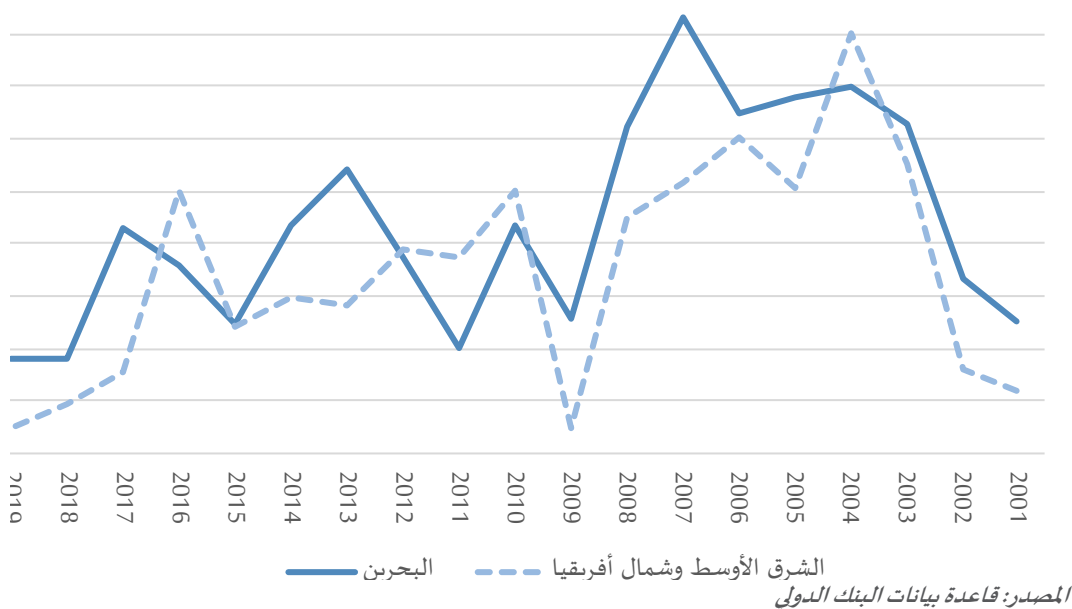
وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستثمارات ساهمت في خلق فرص عمل للمواطنين البحرينيين، ولنقل أفضل الممارسات الدولية للاقتصاد البحريني⁽¹⁰⁾. ولعبت هذه السياسات دوراً إيجابياً في النمو الاقتصادي أيضاً.

يعرض الشكل 4 معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لمملكة البحرين وللشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة 2001-2019م. وفي السنوات 2007-2019م، التي تمثل الفترة بعد تأسيس مصرف البحرين المركزي وقبل جائحة كورونا، وبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي لمملكة البحرين 3.9%، مقارنة بـ 3% للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتجدر الإشارة إلى أنه خلال ذروة الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، انكمشت الاقتصادات الثرية فيما لم ينمُ اقتصاد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلا بنسبة ضئيلة للغاية (0.5%)، بينما حافظ الاقتصاد البحريني على وتيرة نموه العالية، إذ نما بنسبة 2.5%.

ولاشك أن الاستقرار في الأسعار الاستهلاكية وأسعار الفائدة وسعر الصرف قد لعبا دوراً مهماً في متانة الاقتصاد البحريني. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك مساهمة إيجابية لسياسات الرقابة النقدية والمصرفية من قِبل مصرف البحرين المركزي في فترة الأزمة المالية العالمية وما بعد، وسيتم تسليط الضوء على ذلك لاحقاً.

10 Al-Khalifa, Lobna Ali. Foreign direct investment in Bahrain. Universal-Publishers, 2010.

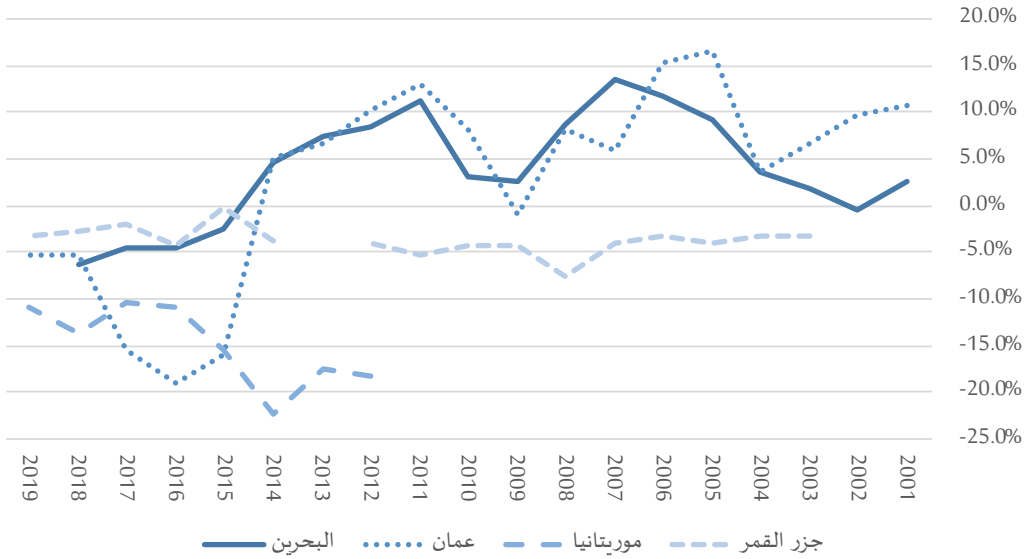
الشكل 4: معدل نمو (%) إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (real gross domestic product growth rate).
2001م-2019م



ويعرض الشكل 5 الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لمملكة البحرين ولعدد من الدول العربية الصغيرة الأخرى للفترة 2001-2019م. وكان ميزان التجارة البحرين في حالة توازن أو فائض للفترة ما قبل عام 2016م، ثم أخذت تتحمل عجزاً بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط. وعلى الرغم من ذلك، كانت حالة حسابها الجاري أفضل من حالة الدول الأخرى، ومن بينها الدولة المصدرة للنفط (عمان) والدولتان المستوردتان للنفط (موريتانيا وجزر القمر).

وتتطلب عملية الحفاظ على سعر صرف ثابت تحقيق حالة توازن أو فائض في الحساب الجاري للدول التي تحرص على انفتاح أسواقها المالية ولا تفرض قيوداً على رأس المال، كمملكة البحرين. وكان العجز في عام 2017م سبب هجمة المضاربة التي شنتها المضاربون على الدينار البحريني والتي ذكرت آنفاً، ولكنها أخفقت لأن شركاء مملكة البحرين (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت) أرسلوا رسالة واضحة للأسواق المالية أنهم سيدعمون الاقتصاد البحريني لضمان سعر الصرف الثابت. ويدل ذلك على وجود بُعد سياسي ودبلوماسي لجهود مصرف البحرين المركزي في تحقيق الاستقرار المالي في مملكة البحرين. وفي أعقاب إخفاق تلك المحاولة التي استهدفت عمل مضاربة لم يشهد الدينار البحريني بعد أي استهداف جديد.

الشكل 5: الحساب الجاري كنسبة (%) من إجمالي الناتج المحلي (current account as a percentage of gross domestic product)، 2001م-2019م



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

وبالإضافة إلى الأدلة الكمية المذكورة آنفاً، توجد أدلة نوعية عن فاعلية سياسة مملكة البحرين النقدية والمالية، إذ يقوم صندوق النقد الدولي بزيارتين سنويتين لمملكة البحرين تحت مظلة (المادة 4 Article IV) لدراسة أحدث مستجدات الاقتصاد البحريني، وللتشاور مع أصحاب القرار والمصلحة، لتقديم توصيات موضوعية حول السياسات الاقتصادية في المملكة. ويُصدر الصندوق بياناً صحفياً بعد انتهاء كل زيارة تشمل تعليقاته الرئيسية وأهم توصياته.

وفيما يخص السياسة النقدية لمملكة البحرين التي يديرها مصرف البحرين المركزي، فإن جميع البيانات الصحفية التي صدرت من صندوق النقد الدولي كانت تشيد بقرارات المصرف المركزي. فعلى سبيل المثال ذكر الصندوق في أحدث بيان له صدر في شهر مارس 2021م الآتي⁽¹¹⁾:

"اتفق المديرون التنفيذيون على أن ربط سعر الصرف لا يزال يعود بالمنفعة على البحرين. ورحب المديرون بالدعم الكبير من السياسات للجهاز المصرفي بهدف مساعدته على تعويض الآثار السلبية للأزمة على الأسر والشركات والمصارف، وحثوا السلطات على مواصلة التحليل الاستشرافي لمحافظ الائتمان المصرفي ومستويات رصد المخصصات وتوخي الحرص في التعامل مع علاقات الترابط بين الكيانات السيادية والمصارف".

11 International Monetary Fund, "IMF Executive Board Concludes 2021 Article IV Consultation with The Kingdom of Bahrain." Press Release 2175/, <https://www.imf.org/en/News/Articles/202122/03/pr2175-bahrain-imf-executive-board-concludes-2021-article-iv-consultation> (accessed 16/2021), (2021/06/).

العالمية، لأنها أدت إلى إعادة نظر الخبراء في نظرية السياسة النقدية والمالية.

وقبل بداية الأزمة المالية العالمية كان مصرف البحرين المركزي يتابع طبيعة استثمارات المصارف البحرينية. فأحد الاختلافات البارزة بين المصارف البحرينية والمصارف في الدول الأخرى هو حجم الاستثمارات في القطاع العقاري، لاسيما المصارف الإسلامية. وتشكل مثل هذه الاستثمارات تحدياً للنظام المصرفي إذا أصبحت تمثل نسبة كبيرة من الأصول التي تملكها المصارف، لأن الأصول العقارية غير سائلة، ويعني ذلك أنه من الصعب بيعها بسرعة إذا برزت حاجة لاستخدام الأموال لغرض آخر، على عكس السندات السيادية الأمريكية أو الأسهم في البورصة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك فإن أسعار العقار في الاقتصادات الصغيرة كمملكة البحرين تتذبذب وتتقلب بشكل أكبر من الأصول المالية الأخرى، وبالتالي إذا قام مصرف ما باستثمار نسبة كبيرة من أمواله فيها، يُعَرِّض ذلك المصرف لخطر الإفلاس إن حدث انهيار مفاجئ في أسعار العقار.

وفي تقريره السنوي⁽¹³⁾ لعام 2007م، أشار مصرف البحرين المركزي لوعيه حول هذا الموضوع الجوهري، إذ ذكر:

"نظراً للنمو المتسارع للقطاع العقاري، قام المصرف المركزي بمراقبة تركيزات المصارف على هذا القطاع بشكل دوري. وتمت مخاطبة المصارف لأخذ الحيطة والحذر".

وبالإضافة إلى ذلك، وتنفيذاً لتوصيات قمة بازل

وتوجد عبارات وتعليقات شبيهة في البيانات الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن بيانات الصندوق ليست مليئة بالإشادات المطلقة، فيوجد في كل بيان عدد من التوصيات المحددة والملاحظات البناءة، ولكنها نادراً ما توجّه نحو مصرف البحرين المركزي.

وتشكل تقارير وكالات التصنيف الائتماني الدولية مصدراً إضافياً من البيانات النوعية حول السياسة النقدية لمملكة البحرين. فعلى سبيل المثال، في بداية عام 2014م صدر تقرير من إحدى الوكالات الثلاث الرئيسية (فيتش Fitch) شمل الملاحظة الآتية⁽¹²⁾:

"القطاع المصرفي كبير، إذ يبلغ حجمه 650% من إجمالي الناتج المحلي، وقد صمد في وجه عدد من الصدمات العالمية والإقليمية والمحلية في السنوات الأخيرة".

خلاصة: منذ تأسيسه عام 2006م، حافظ مصرف البحرين المركزي على سياسة سعر الصرف الثابت. ونجحت هذه السياسة بشكل مباشر، إذ إن سعر صرف الدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي كان ثابتاً بشكل شبه مطلق. وبالإضافة إلى ذلك حققت هذه السياسة هدفها الرئيسي، وهو خلق بيئة تجارية جاذبة للاستثمارات الدولية، لأجل خلق فرص عمل وتنمية الاقتصاد الكلي.

2. الأزمة المالية العالمية ونظام الرقابة المالية

بالإضافة إلى سياسة سعر الصرف الثابت، يقوم مصرف البحرين المركزي برقابة النظام المصرفي لأجل ضمان الاستقرار المالي في مملكة البحرين. ونما حجم وأهمية هذه السياسة بعد الأزمة المالية

13 Central Bank of Bahrain. "Annual Report 2007." <https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/201901//AR-07-e.pdf> (accessed 08/2007) (2021/07/).

12 Fitch. "Fitch affirms Bahrain at 'BBB'; Outlook Stable." Fitch Ratings (2014).

ولتحسين النظام المصرفي خلال الأزمة، سعى مصرف البحرين المركزي على نقل نظام حماية الودائع من نظام ما بعد التمويل (post-funded) إلى نظام ما قبل التمويل (pre-funded) للودائع التي لا تتجاوز 20,000 د.ب. وبالإضافة إلى ذلك فاستكمالاً لجهود تنفيذ توصيات بازل 2، طلب المصرف المركزي من كل مصرف بحريني تعيين جهة استشارية مستقلة لتقييم إدارة المخاطر لدى المصرف، ولكشف حالات عدم الالتزام بمتطلبات منهجية نظام بازل 2.

وفي الفترة من 2008م-2021م، استمر مصرف البحرين المركزي في توظيف أدواته التشريعية والرقابية للحفاظ على الاستقرار المالي. واشتملت هذه الخطوات على تبني منهجية بازل 3 بعد قمة العام 2010م، التي سعت لسد الثغرات في منهجية بازل 2 التي كشفتها الأزمة المالية العالمية عام 2008م. وبناءً على الأدلة الكمية والنوعية المتوفرة بشكل عام نجحت هذه السياسات في تمكين مملكة البحرين من تجاوز أزمة العام 2008م، وفي تحسين النظام النقدي والمصرفي عندما اندلعت أزمات لاحقة، كجائحة كوفيد-19 التي ستمت تغطيتها لاحقاً.

فمن ناحية الأدلة الكمية، كما ذكر في الشكل 4 أنفاً، لم ينكمش الاقتصاد البحريني خلال فترة الأزمة المالية العالمية، على عكس الاقتصادات الغربية والعديد من الاقتصادات العربية، بسبب الإجراءات الوقائية التي اتخذها مصرف البحرين المركزي، وبسبب إدارته للأزمة. كما استمر الاقتصاد في النمو بعد الأزمة، وإن انكمش لأول مرة منذ تأسيس المصرف في عام 2020م بسبب جائحة كورونا (كوفيد 19).

الثانية حول الإدارة المصرفية، أطلق المصرف المركزي نظام إعداد وتسليم المصارف البحرينية لتقارير دورية حول أوضاعها المالية، كما دشّن المصرف المركزي منصة رقمية لإدارة هذه العملية لكي يتمكن من تحليل التقارير بشكل أسرع وأدق. وبشكل مكمل لهذه الجهود، أطلقت إدارة الاستقرار المالي بالمصرف المركزي عدداً من التقارير الدورية لتحلل استقرار النظام المصرفي البحريني بشكل منهجي.

ويشار إلى أنه عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية عام 2008م بدأ مصرف البحرين المركزي حصّد مردود هذه الخطوات الاستباقية. فبدأية قام المصرف المركزي بخفض أسعار الفائدة المرتبطة بودائع الأسبوع الواحد من 4% إلى 0.75% لسببين: أولاً: اتباعاً لما قامت به السلطات النقدية في الولايات المتحدة؛ لكي تحافظ مملكة البحرين على سعر الصرف الثابت بين الدينار البحريني والدولار الأمريكي.

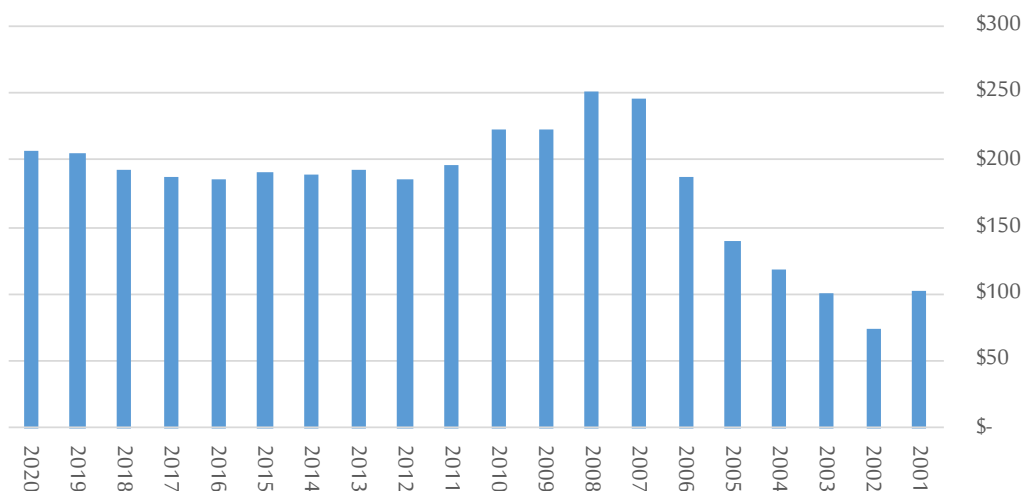
ثانياً: لإنعاش الاقتصاد نقدياً، فضلاً عن تفادي اندلاع أزمة سيولة (liquidity crisis) بسبب انهيار أسعار الأصول المالية في الأسواق العالمية.

وبسبب دور انهيار أسعار العقار في الأزمة العالمية، رسم مصرف البحرين المركزي سياسة جديدة تقيد الاستثمارات العقارية للمصارف البحرينية، من بينها 30% حد أقصى من مجموع محفظة القروض لقروض العملاء العقارية، إضافة إلى 40% من مجموع القاعدة الرأسمالية كحد أقصى للاستثمار في القطاع العقاري⁽¹⁴⁾.

14 Central Bank of Bahrain. "Annual Report 2008." <https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/201901/CBB-ANNUAL-REPORT-2008-Final-English.pdf> (accessed 082008) (2021/07/).

ويعد معدل النمو الاقتصادي مؤشراً غير مباشر عن نجاح سياسات الاستقرار المالي، إذ توجد عوامل متعددة أخرى تلعب دوراً أكبر في تحديد وتيرة نمو الاقتصاد. ويعرض الشكل 6 الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي في مملكة البحرين، وهي دليل مباشر حول متانة النظام المصرفي، وحول حجم ثقة المستثمرين فيه.

الشكل 6: الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي في مملكة البحرين
(مليار دولار أمريكي) للفترة 2001م-2020م



المصدر: مصرف البحرين المركزي

وتدلل البيانات على أنه في الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية، كانت قيمة الأصول تنمو بسرعة كبيرة، باستثناء عام 2001م، حيث تضرر القطاع المصرفي من أزمة الدوت كوم (dotcom crash) في الولايات المتحدة. وكان سبب ذلك نجاح سياسة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن الارتفاع كان يعكس تضخماً في أسعار الأصول المالية العالمية، ومن ثم العقار في مملكة البحرين، وهما من أهم الأصول التي تملكها المصارف البحرينية.

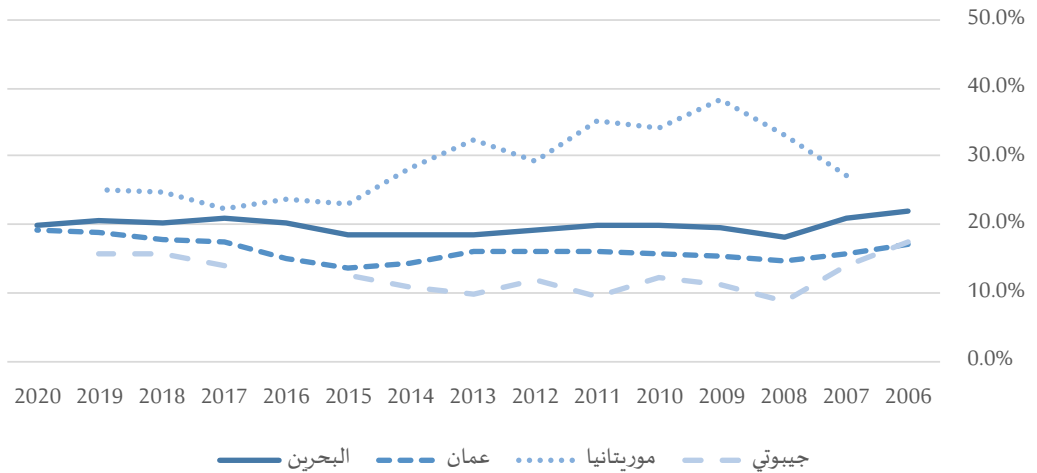
وبعد انتهاء الأزمة المالية العالمية في العام 2009م، شهدت أسعار الأصول تراجعاً كبيراً في جميع أنحاء العالم، وانعكس ذلك في تراجع في الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي في مملكة البحرين من \$250 ملياراً إلى \$200 مليار. ولكن بعد هذا الانكماش، استقرت الميزانية الموحدة على مستوى \$200 مليار، على الرغم من أزمة انهيار أسعار النفط في عام 2014م وغيرها من الصدمات الاقتصادية.

وتستخدم المصارف المركزية عدداً من المؤشرات الدقيقة لتقييم الاستقرار المالي على مستوى النظام المصرفي، هي:

أولاً: نسبة متانة رأس المال (capital adequacy ratio)، وهو مؤشر يقيس قدرة المصارف على تحمّل الخسائر دون الوصول إلى حالة الإفلاس، حيث يفقد المودعون استثماراتهم. ويعرض الشكل 7 هذا المؤشر لمملكة

البحرين ولعدد من الدول العربية الأخرى للمقارنة ويغطي الفترة 2006-2020م. وقد حققت مملكة البحرين مستوىً عالياً في هذا المؤشر (نحو 20%) طوال فترة العينة، كما تجاوزت المستويات التي حققتها المصارف العمانية والجيبيوتية. وتجدر الإشارة إلى استقرار مؤشر مملكة البحرين وعدم تعرّضه لتقلبات على عكس ما شهدته بعض الدول الأخرى، ويشكل ذلك دليلاً واضحاً على نجاح سياسة الاستقرار المالي في المملكة.

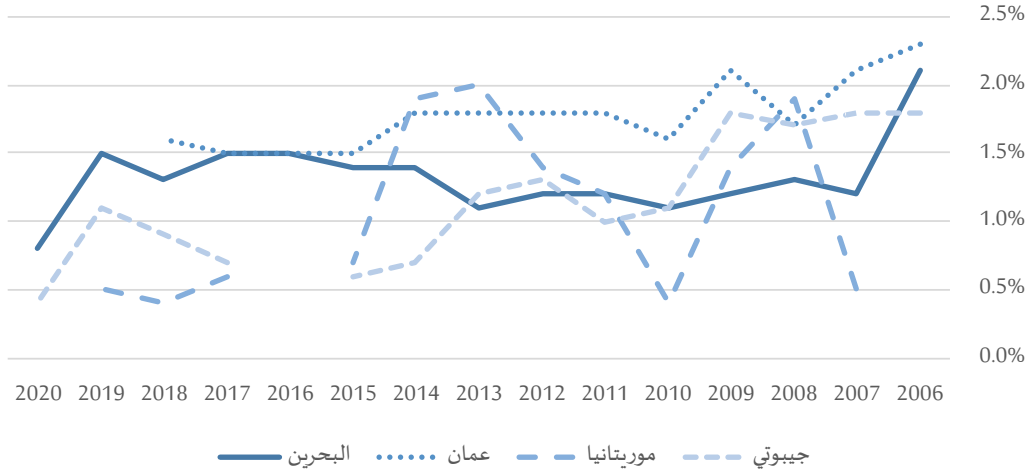
الشكل 7: نسبة (%) متانة رأس المال لمملكة البحرين ودول عربية مختارة للفترة 2006م-2020م



المصدر: صندوق النقد الدولي

ثانياً: عائد الأصول (return on assets) للنظام المصرفي، وهو مؤشر يقيس كفاءة القطاع في مجال الاستثمار. ويعرض الشكل 8 عائد الأصول لمملكة البحرين ودول عربية أخرى للفترة 2006م-2020م. وقد حققت مملكة البحرين مستوىً يقارب ما حققته الدول الأخرى، ولكن بمقدار أعلى من الاستقرار، إذ لم يتعرض العائد للتقلبات التي شهدتها الدول الأخرى. ويعود ذلك جزئياً إلى كفاءة سياسة الاستقرار المالي، كما أنه يعكس نجاح نظام سعر الصرف الثابت، الذي يساهم بشكل كبير في استقرار الاقتصاد الكلي.

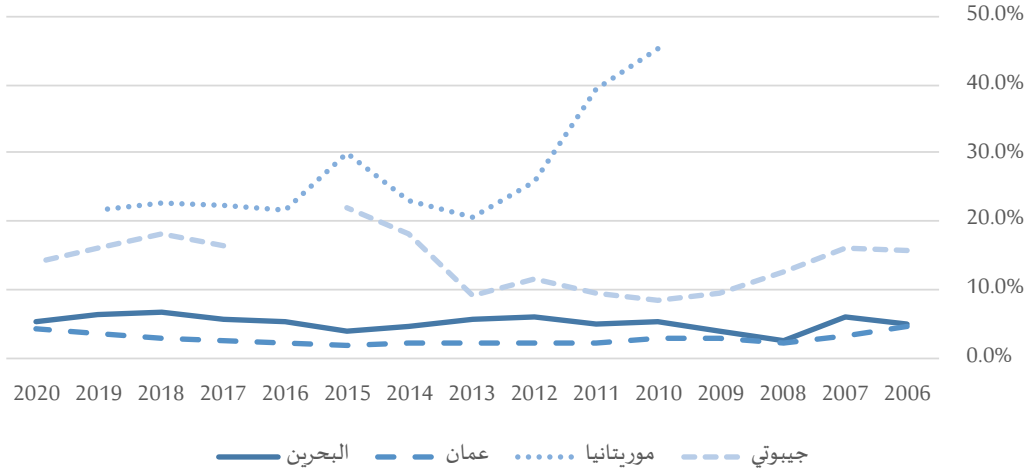
الشكل 8: عائد الأصول (%) لمملكة البحرين ودول عربية مختارة للفترة 2006م-2020م



المصدر: صندوق النقد الدولي

ثالثاً: نسبة القروض المتعثرة، وهو مؤشر يقيس احتمال تعرّض النظام المصرفي لأزمة بسبب الاستثمارات غير المجدية. ويعرض الشكل 9 نسبة القروض المتعثرة في مملكة البحرين ولعدد من الدول العربية الأخرى للفترة 2006م-2020م. وبلغ معدل نسبة القروض المتعثرة في مملكة البحرين 5% في فترة العينة، مقارنة بـ 14% لجيبوتي و 28% لموريتانيا، بينما بلغ المعدل 3% لسلطنة عمان. والمعدل البحريني منخفض حسب المعايير الإقليمية، كما أنه كان مستقراً كالمؤشرين السابقين مما يشكل دليلاً إضافياً على صواب الإدارة المصرفية.

الشكل 9: نسبة القروض المتعثرة (%) لمملكة البحرين ودول عربية مختارة للفترة 2006م-2020م

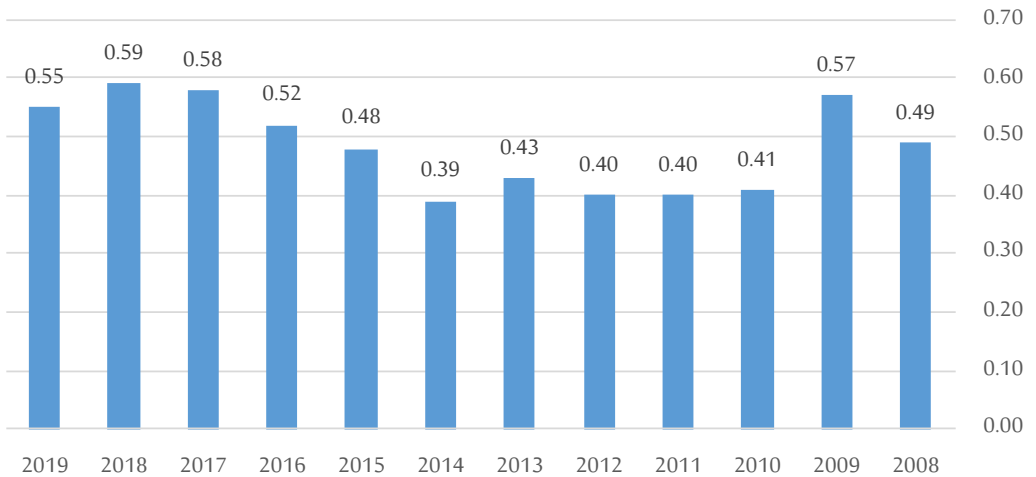


المصدر: صندوق النقد الدولي

ولأجل قياس الاستقرار المالي في مملكة البحرين بشكل كمي وعن طريق مؤشر واحد متكامل، أُلّف مصرف البحرين المركزي مؤشراً كلياً للاستقرار المالي عن طريقة معادلة رياضية مبنية على شريحة واسعة من مؤشرات الاستقرار المالي، من بنيتها المؤشرات المذكورة آنفاً. ويعرض الشكل 10 هذا المؤشر الكلي لمملكة البحرين للفترة 2008م-2019م. وتدل البيانات على وجود حالة استقرار شبه دائم في النظام المصرفي البحريني خلال فترة العيّنة.

الشكل 10: مؤشر الاستقرار المالي لمصرف البحرين المركزي

للفترة 2008م-2019م



المصدر: مصرف البحرين المركزي

بازل 3 (Basel III) ".

وبعد التراجع الكبير الذي حصل في أسعار النفط في الفترة 2014م-2016م، والتي أثّرت على الاقتصاد البحريني سلباً، كما ورد في بيان مايو 2018م المتعلق (بالمادة 4)، ذكر صندوق النقد الدولي⁽¹⁷⁾:

"لا يزال النظام المصرفي يتسم بمستوى جيد من التمويل والسيولة. وسيستفيد النظام من استمرار الجهود المبذولة في سياق تقوية التشريعات والرقابة في القطاع المالي. وتقدم التكنولوجيا المالية فرصاً لمملكة البحرين، حيث إنه يمكن الاستفادة من الخبرات العالمية لمواجهة بعض المخاطر الكامنة. والتدعيم النقدي (fiscal consolidation) سيدعم نظام ربط العملة بالدولار الأمريكي، الذي يستمر في منح الوضوح والمصداقية للسياسات النقدية البحرينية".

خلاصة: اتخذ مصرف البحرين المركزي عدداً كبيراً من الخطوات الاحترازية في مجال الاستقرار المالي قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008م، كما استمر في تحديث وتطوير سياساته أثناء الأزمة وبعد انتهائها، ومن بينها تبني منهجية بازل 3 لكي تحافظ مملكة البحرين على سمعتها كمركز مالي إقليمي وعالمي. وتدل شريحة واسعة من المؤشرات الكمية والوصفية على أن هذه الإجراءات نجحت إلى حد كبير، وضمنت استمرار الدعم الذي يقدمه القطاع المصرفي البحريني للاقتصاد الكلي البحريني.

وبالإضافة إلى هذه الأدلة الكمية، توجد أدلة نوعية تتمثل في بيانات صدرت من صندوق النقد الدولي والشركات الاستشارية المستقلة التي تحلل الاقتصاد البحريني. فعلى سبيل مثال، في بيان ديسمبر 2010م المتعلق بزيارته الدورية تحت مظلة (المادة 4) ذكر صندوق النقد الدولي⁽¹⁵⁾:

"وبفضل مستويات رأس المال المصرفي التي كانت مرتفعة منذ البداية، والمعايير الاحترازية السليمة التي أرساها مصرف البحرين المركزي، تمكّن النظام المالي من الصمود في مواجهة الأزمة دون اللجوء إلى التدخلات المباشرة المكثفة التي حدثت في الكثير من البلدان. فقد بدأ الجهاز المصرفي لمعاملات العملة اعتباراً من عام 2009م في تنفيذ عملية خفض نسب التمويل بالديون، مع مواصلة العمل على تقليص الميزانيات العمومية في سياق التحوّل إلى منهج أكثر تحفظاً في إدارة محافظ الاستثمار".

وفي تقرير لوحدة المعلومات لصحيفة (الإيكونوميست Economist Intelligence Unit) البريطانية صدر⁽¹⁶⁾ في أكتوبر 2013م، ورد الآتي:

"يعد مستوى التمويل جيداً في القطاع المصرفي البحريني، وقفزت الودائع بالعملة المحلية في عام 2012م، كما حافظت على مستواها العالي خلال عام 2013م. ونتيجة لذلك لن تحتاج مصارف العملة والتجزئة أن تبحث على الأرجح عن كميات كبيرة من رؤوس الأموال الجديدة للاستيفاء بمعايير

17 International Monetary Fund. "IMF Staff Completes 2018 Article IV Mission to Bahrain." <https://www.imf.org/en/News/Articles/201830/05/pr18201-imf-staff-completes-2018-article-iv-mission-to-bahrain> (accessed 032018) (2021/07/).

15 International Monetary Fund. "Press Release: Statement at the Conclusion of the 2010 Article IV Consultation Mission to Bahrain." Press Release No. 10486/. <https://www.imf.org/en/News/Articles/201549/01/14/09/pr10486> (accessed 032010) (2021/07/).

16 Economist Intelligence Unit. "Bahrain Banking Sector". (2013).

3. جائحة كورونا والدعم النقدي

شكّلت جائحة كورونا تحدياً غير مسبوق للمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم، لأنّ آخروباء كارثي أتى في بداية القرن العشرين (الإنفلونزا الإسبانية) وعندما كانت أهمية النظام المالي للأعمال الاقتصادية اليومية أدنى بشكل كبير من أهميته في الوقت الراهن. لذا اضطرت المصارف المركزية إلى أن تجمع بين الحاجة لاتخاذ إجراءات سريعة، والحاجة لتطوير سياسات جديدة لمعالجة مشكلة لم تواجهها في الماضي.

واستجابة للجائحة، كانت السياسات النقدية تسعى لتحقيق هدفين:

أولاً: تجنّب أزمة سيولة. إذ يشهد الاقتصاد انكماشاً كبيراً في الحركة التجارية عندما يتخوّف الناس من الخروج من منازلهم ومن التواجد في تجمعات، وعندما تفرض الحكومات قيوداً مشدّدة على طبيعة الأنشطة المسموح لها. ويتسبب ذلك في تراجع كبير في إيرادات الشركات، دون تراجع مماثل في تكاليفها كالرواتب والكهرباء والإيجار وغيرها. وبالتالي تضطر الشركات إلى أن تحصل على تسهيلات من المصارف تفادياً للإعلان عن إفلاسها، لأنها تصبح غير قادرة على تسديد التزاماتها. فدور المصرف المركزي هو ضمان السيولة الكافية.

ثانياً: إنعاش الاقتصاد، وهو يعني تمكين المستثمرين والمستهلكين من الإنفاق، وتحفيزهم على ذلك. وهذا دور طبيعي تقوم به السلطات النقدية خلال الأزمات الاقتصادية التقليدية.

وفي حالة مملكة البحرين أطلق المصرف المركزي حزمة من سياسات جديدة في شهر مارس 2020م، واستمر في تطوير وتنفيذ سياسات جديدة في الأشهر

اللاحقة. وشملت الحزمة السياسات الآتية⁽¹⁸⁾:

- خفض سعر الفائدة على وديعة الليلة الواحدة من 2% إلى 0.75%، ولوديعة الأسبوع الواحد من 2.25% إلى 1%، اتّباعاً لما فعله المصرف المركزي الأمريكي كجزء من سياسة سعر الصرف الثابت.
 - طرح تسهيلات إقراض لمصارف التجزئة مقابل الأوراق المالية الحكومية بدون فوائد لفترة استحقاق تصل إلى ستة أشهر.
 - خفض الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية من 5% إلى 3%.
 - تسهيل القيود على حجم القرض مقارنة بسعر العقار في القروض السكنية الجديدة.
 - فرض سقف على رسوم بطاقات الخصم.
 - السماح بتأجيل تسديد القروض الشخصية والتجارية لمدة ستة أشهر دون فائدة (وتم تمديد القرار مع الفائدة مرتين).
- هذا وغيرها من سياسات استثنائية وطارئة. وكانت هذه السياسات تسعى لضمان السيولة في الاقتصاد البحريني ولإنعاشه بالتنسيق مع حزمة كبيرة من السياسات المالية (fiscal) غير المصرفية التي أطلقتها الحكومة بشكل مواز. وانعكست الحاجة الملحة للسياسات النقدية الطارئة المعتمدة من مصرف البحرين المركزي في مجموع عمليات الإقراض المتعلقة بالحزمة النقدية، والذي بلغ 470 مليون دينار بحريني (أكثر من \$1,200 مليار)، أو ما يقارب نسبة 3% من حجم الاقتصاد البحريني.

وساعد قرار السماح بتأجيل تسديد القروض الأسر البحرينية على مواجهة التحديات الاقتصادية المتعلقة بالجائحة. فحسب إحدى الدراسات التي

18 - مصرف البحرين المركزي (التقرير السنوي: 2020). (2021).

الدفع اللاتلامسية (contactless payment methods).

وبالإضافة إلى ذلك، قام مصرف البحرين المركزي برصد تداعيات الجائحة على أداء المؤسسات المالية وعلى الاقتصاد عموماً، وإعداد دراسات حول ذلك لاستيعاب آثار الوباء على المدى الطويل. وفيما يخص نقل المعاملات المالية إلى نمط لاتلامسي، بدأت هذه العملية قبل الجائحة بسبب اهتمام مصرف البحرين المركزي بالتكنولوجيا المالية على المدى الطويل. ثم انعكست رُقْمَنَة المعاملات في ارتفاع كبير في استخدام الوسائل اللاتلامسية⁽²⁰⁾. وساهمت جميع هذه الإجراءات في تحسين ثقة المستثمرين والمستهلكين في النظام المالي البحريني.

4. رعاية الابتكار في القطاع المالي

كما ورد آنفاً، فإن إحدى المهام المكلف بها مصرف البحرين المركزي هي «تسهيل وتشجيع الابتكار في مجال صناعة الخدمات المالية». وتتسم هذه المهمة بأهمية عالية بسبب المساهمة الكبيرة للقطاع المالي في مملكة البحرين، إذ يمثل ما يقارب 20% من إجمالي الناتج المحلي⁽²¹⁾، و7% من الموظفين البحرينيين من القوى العاملة. كما أن القطاع المالي هو أحد القطاعات المحورية الخمسة التي يعمل مجلس التنمية الاقتصادية على تطويرها كجزء من الاستراتيجية الاقتصادية لمملكة البحرين.

20 - العبيدي، عمر. (توظيف التكنولوجيا في المعاملات المالية الحديثة: مبادئ عامة، ودراسة حالة عن مملكة البحرين في أزمة الكورونا). دراسات (2021)، 13.

21 Naumann, C., O. Al-Ubaydli, G. Abdulla, and A. AlAbassi. "Bahrain Human Development Report." Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies (Derasat) (2018).

أُجريت حول الموضوع⁽¹⁹⁾، أقرت أغلبية الأسر البحرينية المشاركة في مسح بعنوان «تقييم آثار قرار تأجيل القروض في مملكة البحرين تم إجرائه في 23 مايو 2021م وقد أقر المستطلعة آرائهم أنه بسبب القرار، تراجع احتمال عجزها عن تسديد قروضها بشكل ملحوظ أو كبير. ففي الأزمات التقليدية، قد تسبب حالات التعثر في تسديد القروض في دورة سلبية (vicious cycle) من المشكلات الاقتصادية تؤدي إلى ضرر مضاعف، وبالتالي هناك دور إيجابي كبير للسياسات التي تقلل من احتمال انطلاق تلك الدورات السلبية.

وبالإضافة إلى هذه الخطوات النقدية والمالية، قام مصرف البحرين المركزي بعدد من الإجراءات النظامية والتشريعية لمواجهة جائحة كورونا، شملت الآتي:

- تعميم تعليمات التعقيم المفروضة على المصارف والمؤسسات المالية، تشمل تعقيم المؤسسات وتعقيم الأوراق النقدية.
- مطالبة المؤسسات المالية بإعداد وتقديم خطة استمرارية الأعمال تفادياً لحدوث انقطاع أثناء الجائحة.
- توجيه المؤسسات المالية إلى تبني نظام العمل عن بُعد لأسباب صحية، واستبدال الاجتماعات الواقعية بالاجتماعات الافتراضية للتواصل مع تلك المؤسسات.
- دعم المؤسسات المالية في رُقْمَنَة عملياتها وتشجيعها على التركيز على التكنولوجيا المالية في الفترة المقبلة.
- دعم المؤسسات المالية في الانتقال إلى وسائل

19 Bahman, S., and Al-Ubaydli, O. "An assessment of the impact of loan deferrals in Bahrain." Derasat-UNDP Policy Paper (2021).

الأزمة المالية العالمية عام 2008م⁽²³⁾، لأن قواعد الصيرفة الإسلامية تحدُّ من المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الأصول المالية. وكان هذا أحد أسباب استمرار نمو الاقتصاد البحريني أثناء الأزمة على عكس الانكماشات التي شهدتها الاقتصادات الغربية.

ويلعب مصرف البحرين المركزي دوراً محورياً في تمكين قطاع الصيرفة الإسلامية في مملكة البحرين، وذلك من خلال إشرافه المني والدقيق على القطاع. ففي عام 2016م احتل مصرف البحرين المركزي المرتبة الأولى عالمياً في إدارة الصيرفة الإسلامية حسب مؤشر ICD-Thomson Reuters لتنمية الصيرفة الإسلامية، كما احتل المرتبة الأولى في الحوكمة الشرعية. وبالإضافة إلى ذلك يساهم مصرف البحرين المركزي مباشرة في الابتكار، إذ كان أول مصرف مركزي في العالم يطور ويُصدِّر الصكوك الإسلامية.

وبالإضافة إلى ذلك يقوم مصرف البحرين المركزي باحتضان 8 مؤسسات دولية تعمل في مجال الصيرفة الإسلامية، فيسمح ذلك للمصارف الإسلامية المحلية أن تحصل على أحدث المعلومات الصادرة من هذه المؤسسات، وتبني أفضل الممارسات بشكل أسرع وأدق من منافسها في الدول الأخرى. كما أن هذه المؤسسات تعقد مؤتمرات دولية سنوياً في مملكة البحرين تعزّز أداء القطاع المصرفي البحريني من خلال اجتذاب أكبر العقول إلى المملكة وتمكين الخبراء المحليين من التفاعل معهم وجهاً لوجه بانتظام.

لذا يستخدم مصرف البحرين المركزي مختلف الأدوات التشريعية والمالية لتعزيز مستوى الابتكار في القطاع المالي، وقد انعكست هذه الجهود في نمو عدد من القطاعات الفرعية، هي:

أولاً: منذ عقد التسعينيات، تحوّلت مملكة البحرين إلى مركز مالي عالمي متخصص في الصيرفة الإسلامية. وخلال آخر ثلاثين عاماً، ازدهر القطاع وشهد ابتكارات ملحوظة ساهمت في نموه، من بينها تشريعات إسلامية حول كيفية التعامل مع الأصول والمعاملات المالية الجديدة التي تصدر في الاقتصادات الغربية. فعلى سبيل المثال، في عام 2008م كانت مملكة البحرين أول دولة تطلق أداة إسلامية قصيرة المدى لإدارة السيولة (short-term Islamic liquidity management instrument). وبالإضافة إلى ذلك طورت مملكة البحرين أول مؤشر أسعار أسهم شرعي (shari'a compliant stock market index) في عام 2016م استجابة للارتفاع العالمي في الطلب على تلك الاستثمارات.

وحسب أحدث البيانات المذكورة على موقع مجلس التنمية الاقتصادية⁽²²⁾، بلغ عدد المصارف الإسلامية الموجودة في مملكة البحرين 25، وهو أعلى تركيز إقليمي لمؤسسات مالية إسلامية. كما بلغ مجموع قيمة الأصول التي يديرها قطاع الصيرفة الإسلامية في مملكة البحرين 26\$ ملياراً.

وساهم قطاع الصيرفة الإسلامية في خفض حجم الصدمة التي تلقاها الاقتصاد البحريني خلال

23 Baber, Hasnan. "How crisis-proof is Islamic finance? A comparative study of Islamic finance and conventional finance during and post financial crisis." Qualitative Research in Financial Markets (2018).

22 Bahrain Economic Development Board. "Islamic Finance and Banking." <https://www.bahrainedb.com/business-opportunities/financial-services/islamic-finance/> (accessed 02/2021/07/).

تنظيمية رقابية (regulatory sandbox) تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التي تركز على الطابع الرقمي في جميع أنحاء العالم، باختبار وتجربة أفكارهم وحلولهم المصرفية. ونتيجة لمثل هذه التشريعات المبتكرة تم تأسيس أول منصة شرق أوسطية مرخصة لتجارة العملات المشفرة (Middle East's first licensed cryptocurrency exchange)، اسمها رين (Rain).

ثالثاً: في عصر أهداف التنمية المستدامة، أصبح أصحاب رأس المال يهتمون بمعياري (الاستدامة) عند اختيار الاستثمارات. وجرى هذا التغيير بسبب بدء بعض الاقتصادات الغربية في فرض ضرائب على الأنشطة غير المستدامة، منها القطاعات التي تسبب في انبعاثات الكربون⁽²⁵⁾، كما تم وضع قيود قانونية صارمة على تلك الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك يتعد المستثمرون عن تلك القطاعات⁽²⁶⁾ لحماية البيئة. ففي مملكة البحرين وغيرها من الدول تم إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن مناهج المدارس الابتدائية والثانوية، وتسبب ذلك في ارتفاع في الوعي العام بالمخاطر المتعلقة بتغير المناخ.

ونتيجة لهذه التوجهات في عام 2018م، وبالتنسيق مع مصرف البحرين المركزي، قامت جمعية

وفي مذكرة نشرتها وكالة التصنيف الائتماني (فيش) عام 2021م بعنوان (قطاع الصيرفة الإسلامية البحريني الكبير لديه مجال للنمو)⁽²⁴⁾، تمت الإشارة إلى أن مساهمة الاقتصاد البحريني في الاقتصاد العالمي هي أقل من 0.05%، بينما مساهمة البحرين في مجموع الأصول المصرفية الإسلامية العالمية بلغ 1.8%. وفي ختام التقرير، ذكرت الوكالة:

"تعد مملكة البحرين أحد المراكز العالمية المحورية في الصيرفة الإسلامية بسبب احتضانها لعدد من المؤسسات المحيطة للمعايير العالمية. وقدرة القطاع على النمو على المدى الطويل ما تزال إيجابية، وذلك لأن أغلبية سكانها مسلمون، ولأن الحصة السوقية لدى المصارف الإسلامية هي أقل من الحصة السوقية لدى المصارف التقليدية."

ثانياً: قامت الحكومة البحرينية باستثمار نجاحها في الصيرفة الإسلامية من خلال الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech)، وتمثل ذلك في تأسيس خليج البحرين للتكنولوجيا المالية في عام 2018م، وهو منصة للعمل والتعاون في هذا المجال. وقدم هذا القطاع عدداً من الابتكارات المالية، من بينها وسائل شرعية للتمويل الجماعي (shari'a compliant crowdfunding). واختار عدد ملحوظ من الشركات المالية العالمية مملكة البحرين مقرها إقليمياً لها بسبب هذه البيئة الحيوية.

ويساهم مصرف البحرين المركزي في تنمية هذا القطاع المهم من خلال الإدارة والرقابة. فعلى سبيل المثال أنشأ المصرف المركزي في عام 2016م بيئة

25 Andersson, Julius J. "Carbon taxes and CO 2 emissions: Sweden as a case study." American Economic Journal: Economic Policy 11, no. 4 (2019): 130-.

26 Joachim, Onuoha Iheanyichukwu, Norhaya Kamarudin, Godwin Uche Aliagha, and Kalu Joseph Ufere. "Theoretical explanations of environmental motivations and expectations of clients on green building demand and investment." In IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, vol. 23, no. 1, p. 012010. IOP Publishing, 2015.

24 Fitch. "Bahrain's Sizable Islamic Banking Sector Has Scope for Growth." <https://www.fitchratings.com/research/islamic-finance/bahrain-sizable-islamic-banking-sector-has-scope-for-growth-092021-06-> (accessed 032021) (2021/07/).

(يوروبوني) المالي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يجمع خبراء النظام المالي العالمي لمناقشة التطورات الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية.

الخاتمة

في الختام، تجدر الإشارة لأسباب الأداء المتميز الذي تمكّن مصرف البحرين المركزي من تحقيقه خلال أول 15 سنة من العمل. فبناءً على حوارات أُجريت مع عدد من الموظفين والخبراء، اتضح أن هناك سببين رئيسيين لنجاح المصرف المركزي، هما:

أولاً: حرص المصرف المركزي على توظيف أفضل الكوادر، وتستخدم إدارة الموارد البشرية أدوات متنوعة من بينها الاختبارات التحليلية لضمان جودة الموظفين العاملين في المصرف. إذ تؤمن قيادة المصرف بأن السياسات الناجحة تنطلق من الموظفين المتميزين.

ثانياً: يتسم المصرف المركزي باعتماده على بنية إدارية قوية، تشتمل على أدوار ومسؤوليات واضحة لجميع الموظفين، وآلية متقدمة لقياس أداء الموظفين، تُستخدم كالمعيار الرئيسي لتحديد التقدم المهني داخل المؤسسة.

وتتمثل النتيجة الرئيسية للورقة في نجاح مصرف البحرين المركزي في تحقيق هدفه الرئيسي، وهو إدارة النظام المالي في مملكة البحرين، كما كان أدائه عالياً في عملية تحقيق الهدف الجديد الذي ورد بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، وهو تحقيق الاستقرار المالي في المملكة. وبالإضافة إلى ذلك لعب المصرف دوراً مهماً في تنمية القطاع المالي عن طريق دعم الابتكار في قطاعات فرعية ناشئة، كالصيرفة الإسلامية، والتكنولوجيا المالية،

مصارف البحرين بإعداد ورقة سياسات حول التمويل المستدام⁽²⁷⁾. وسلّطت الورقة الضوء على أهمية الاستدامة، وقدمت أربع توصيات رئيسية في هذا الإطار، وهي: تنمية قطاع التمويل المستدام؛ وتطوير نظام دعم لتمويل الأخضر في مملكة البحرين؛ وتعزيز أهمية الاستدامة؛ وتأسيس صندوق تمويل أخضر في مملكة البحرين.

وجميع هذه التوصيات هي قيد التقييم لدى مصرف البحرين المركزي. وأنت هذه المبادرة من جمعية مصارف البحرين بسبب سمعة مصرف البحرين المركزي كجهة سبّاقة عالمياً في التشريعات والرقابة المالية. وفي عام 2019م شارك مصرف البحرين المركزي في تنظيم (هاكثون فينتيك من أجل الاستدامة)، وهي جائزة سنوية مصاحبة لفاعلية الابتكار في مجال تطبيقات التكنولوجيا المالية بإشراف مجموعة متخصصة من الخبراء والمرشدين، ويشارك فيها طلبة الجامعات بهدف رفع الوعي المعرفي بالتكنولوجيا المالية ودورها في دعم الاقتصاد الرقمي والمعرفي.

رابعاً: لأجل ترسيخ دور مملكة البحرين كمركز مالي إقليمي وعالمي، يلعب مصرف البحرين المركزي دوراً قيادياً في تنظيم عدد ملحوظ من الفاعليات المالية العالمية المهمة. فعلى سبيل المثال، تعقد منظمة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) مؤتمراً سنوياً تحت رعاية مصرف البحرين المركزي وبالتعاون مع البنك الدولي في مملكة البحرين بهدف مناقشة أحدث مستجدات الصيرفة الإسلامية. كما ينظم المصرف بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية منتدى

27 Bahrain Association of Banks. "Policy recommendations for regulatory considerations on sustainable finance." (2018).

والعملات المشقّرة. وفي المستقبل، وينبغي على
المصرف أن يحافظ على المرونة في أهدافه وأدواته
وسياساته لكي يتكيّف مع المستجدات الاقتصادية.

The Role of the Central Bank of Bahrain in Achieving Continuous and Financial Stability

Dr. Omar Ahmad Al-Ubaidly⁽¹⁾

English Abstract

This study aims to analyse the role of the Central Bank of Bahrain, as the Kingdom of Bahrain's supreme economic authority, in achieving monetary stability in Bahrain. Despite the economic and financial challenges faced by the Kingdom of Bahrain, whether before or during the Covid-19 pandemic, the Central Bank of Bahrain succeeded at its mission. The study concluded three main results, which are:

First:

The Central Bank of Bahrain is charged with the responsibility of managing the financial, monetary, and banking systems in the Kingdom of Bahrain. While achieving financial stability was an implicit objective of the Bank when it was first established, it became a public and primary objective in 2020 following the development of governance standards in light of the global financial crisis and

the Basel III summit.

Second:

The Central Bank of Bahrain utilised a package of financial and monetary tools to achieve these goals, but the most important policy adopted by the Central Bank was pegging the Bahraini Dinar to the U.S. Dollar. In addition, the Central Bank was keen to control the banking system under the umbrella of the financial stability policy, through strict legislation that it imposed on the activities, investments and operations of Bahraini banks.

Third:

The Central Bank of Bahrain succeeded in achieving the goals it was entrusted with, and this was reflected in both precise monetary and banking indicators, in addition to macroeconomic indicators. Among the most important evidence of success is the stability of consumer prices, the volume of foreign direct investments in the Kingdom of Bahrain, and the low interest rates. As a result of the success of these policies, the Bahraini economy achieved high growth rates during the period 2006 - 2019, until the Bahraini economy faced challenges due to the Covid-19 pandemic in 2020.

1 Director of Studies and Research Department at the Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies (Derasat)

القسم الثاني: ملف العدد

1- الشراكة الاستراتيجية بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية

د. أشرف محمد كشك

2- الشراكة الأمنية والدفاعية بين المملكة المتحدة ودول الخليج العربي

د. معتز محمد سلامة

3- فرنسا والخليج العربي: أهداف ومقومات شراكة أمنية موسعة

د. سالي خليفة إسحاق

4 الاستراتيجية والدبلوماسية والمساعدة الأمنية: شراكة حلف الناتو

الآخذة في التطور مع منطقة الخليج العربي

د. كيفن كوهلر

تقديم الدراسات

ودول الخليج العربي)، وتتضمن تحليلاً لأبرز محطات الدور البريطاني تجاه أمن الخليج العربي بعد عام 1971م، وكذلك أمن الخليج العربي في الخطاب البريطاني بعد (البريكست)، بالإضافة إلى الشراكات الاقتصادية بين بريطانيا والخليج العربي، فضلاً عن المدخل العسكري الدفاعي للدور البريطاني في أمن الخليج العربي.

والدراسة الثالثة تقدمها الدكتورة سالي إسحق بعنوان (فرنسا والخليج العربي: أهداف ومقومات شراكة أمنية موسعة)، وتتضمن عرضاً تاريخياً لتطور علاقة فرنسا بدول الخليج العربي، ثم الحديث عن الدوافع والأهداف الفرنسية من تلك السياسة وكيفية ترجمتها على أرض الواقع، وصولاً إلى تناول تأثير التحولات الإقليمية والعالمية في ترسيخ تلك العلاقات.

أما الدراسة الرابعة فيقدمها الدكتور كيفن كوهلر بعنوان (الاستراتيجية والدبلوماسية والمساعدة الأمنية.. شراكة حلف الناتو الأخذ في التطور مع منطقة الخليج العربي).

وتستهدف هذه الدراسة تقييم مبادرة اسطنبول التي أطلقها حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 2004م للتعاون مع دول الخليج العربي وذلك بعد مرور ستة عشر عاماً على إطلاقها، وانضمام أربع من دول الخليج العربي إليها وبقاء كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارجها، ابتداءً بتقييم المبادرة ضمن التطور العام في سياسة حلف الناتو تجاه دول الجوار الجنوبي، مروراً بوضع ثلاثة تصورات وتقييم المبادرة بموجها، وانتهاءً بالحديث عن مستقبل المبادرة ضمن الحديث عن مستقبل عمل الحلف حتى عام 2030م.

في ظل التحديات الأمنية العديدة المتلاحقة التي تواجهها العديد من دول العالم فإن خيارات تلك الدول وخاصة تلك التي تصنّف ضمن الدول الصغرى تدور حول أربعة خيارات، وهي: تحقيق الأمن الذاتي، انتهاج سياسة الحياد، التحالفات الإقليمية، التحالفات الدولية، وقد تنتهج الدول بعضاً من تلك الخيارات أو جميعها، ودول الخليج العربي لم تكن بعيدة عن تلك التهديدات، فبعضها مزمّن والآخر مستجد، الأمر الذي أملى عليها انتهاج كافة تلك الخيارات وخاصة على صعيد تأسيس سلسلة من الشراكات الأمنية والدفاعية مع عدد من الدول الكبرى الفاعلة في العالم، بالإضافة للمنظمات الدفاعية مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتأسيساً على ما سبق فقد تم تخصيص ملف هذا العدد من دورية دراسات لموضوع (الشراكات الأمنية والدفاعية لدول الخليج العربي) من خلال أربع دراسات.

الدراسة الأولى: بعنوان الشراكة الاستراتيجية بين البحرين والولايات المتحدة، يقدمها د. أشرف كشك، وتستهدف هذه الدراسة تحليل الجوانب المختلفة للشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة البحرين كنموذج للخيارات الدفاعية للدول الصغرى وسط بيئة إقليمية بالغة التعقيد وأخرى عالمية سريعة التحول، حيث تتعدد جوانب تلك الشراكة لتتجاوز الأبعاد الأمنية والدفاعية وصولاً إلى الجوانب الاقتصادية والتجارية، فضلاً عن توظيف مفهوم القوة الناعمة لتعزيز أهداف تلك الشراكة.

أما الدراسة الثانية فيقدمها الدكتور معتز سلامة بعنوان (الشراكة الأمنية والدفاعية بين بريطانيا

وتتكامل الدراسات الأربع لتقدم رؤية شاملة لمسار الشراكات الدفاعية لدول الخليج العربي، وخاصة أن الدول الكبرى لديها عضوية في حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الوقت ذاته، وهو الأمر الذي من شأنه إيضاح نقاط التقاء وتقاطع الشراكات بين ما تقدمه الدول الكبرى وحلف (الناتو). وتكتسب الدراسات الأربع أهميتها في ظل ندرة الدراسات باللغة العربية عن تلك القضايا الاستراتيجية.

1- الشراكة الاستراتيجية بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية

د. أشرف محمد كشك⁽¹⁾

ملخص الدراسة

الثانية: لا ينعكس تطور الشراكة على طرفيها فحسب بل على منظومة الأمن الإقليمي والأمن العالمي. ولاشك أن خصوصية الموقع الجغرافي لمملكة البحرين ومساهمتها الفاعلة في تحقيق الأمن الإقليمي، وكذلك الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأمن الإقليمي والأمن العالمي قد عزّزا من أهمية تلك الشراكة وضرورة الدفع بها نحو آفاق أرحب مستقبلاً.

الثالثة: على الرغم من أن تأسيس تحالفات أمنية ودفاعية مع الدول الكبرى خيار انتهجته كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي فقد لوحظ أن مملكة البحرين لها خصوصية ضمن تلك الشراكات على المستويين الدفاعي والاقتصادي، فالبحرين هي مقر الأسطول الأمريكي الخامس، بالإضافة إلى توجّه الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء منطقة تجارية أمريكية في مملكة البحرين.

تستهدف هذه الدراسة تحليل الجوانب المختلفة للشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة البحرين، كنموذج للخيارات الدفاعية للدول الصغرى وسط بيئة إقليمية بالغة التعقيد وأخرى عالمية سريعة التحوّل، حيث تتعدد جوانب تلك الشراكة لتتجاوز الأبعاد الأمنية والدفاعية وصولاً إلى الجوانب الاقتصادية والتجارية، فضلاً عن توظيف مفهوم القوة الناعمة لتعزيز أهداف تلك الشراكة. وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، وهي:

الأولى: من خلال تتبّع آليات وجهود التنسيق بين الجانبين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية في مجالات عديدة عبر عقود خلت فإن التوصيف الصحيح لتلك العلاقات هو أنها "ذات طابع استراتيجي"... تلك العلاقات التي تزداد رسوخاً يوماً تلو الآخر، ليس لرغبة طرفيها فحسب بل في ظل ما تتطلبه المستجدات الأمنية الإقليمية الراهنة والتي تستوجب مثل ذلك التنسيق المستمر.

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية ومدير تحرير دورية (دراسات).

مقدمة

تكتسب دراسة وتحليل العلاقات البحرينية-الأمريكية أهمية بالغة لكونها نموذجاً يعكس شراكة استراتيجية بين دولة كبرى ومملكة البحرين التي تعد ركيزة للأمن الإقليمي لدول الخليج العربي، سواء بالنظر لموقعها الجغرافي المتميز وتأثيره في الحفاظ على الأمن الإقليمي والأمن العالمي أو البُعد التاريخي لتلك العلاقات، فضلاً عن تنوع مجالات وأهداف تلك الشراكة التي تشهد تطوراً متنامياً تعكسه التوافقات في الرؤى بشأن العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتأسيساً على ما سبق تستهدف هذه الورقة الإجابة عن أربعة تساؤلات أساسية، هي:

أولاً: ما هو مفهوم الدول الصغرى وخياراتها في الدفاع عن نفسها؟

ثانياً: ما هي مجالات التعاون الدفاعي والأمني بين البحرين والولايات المتحدة؟

ثالثاً: ما هي أبرز آليات التنسيق بين مملكة البحرين والولايات المتحدة؟

رابعاً: ما هو تأثير الشراكة البحرينية-الأمريكية على الأمن الإقليمي والأمن العالمي وأفاقها المستقبلية؟

أولاً) مفهوم الدول الصغرى وخياراتها الدفاعية

كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الدول الصغرى في ظل ارتباط ذلك المفهوم بالمقومات العسكرية والسياسية والاقتصادية التي بموجبها يتم تحديد حجم الدولة وقدراتها وتأثيرها في محيطها الإقليمي وكذلك على المستوى العالمي. ومن ناحية ثانية فإن تباين توجهات الباحثين وقناعاتهم لها تأثير في تصنيف الدول سواء أكانت دولاً صغرى أو متوسطة أو كبرى، بالإضافة إلى تحديد معايير مختلفة لقياس قوة الدول وتصنيفها عموماً. وبعبارة عن هذا وذاك فإنه بالأحرى تبيّن تعريف منظمة الأمم المتحدة للدولة الصغيرة وهو «إنها كيان صغير جداً في مساحته وعدد سكانه وموارده البشرية والاقتصادية»، لكن دون أن تحدد المقصود بمفهوم الصغر من خلال معايير محددة لذلك⁽²⁾، فقد كانت هناك محاولات من جانب عدد من المفكرين الغربيين تحديداً ومن بينهم جارد كوهين الذي ربط بين تعريف الدولة الصغرى وقدرتها على التأثير في النظام العالمي، بأنها لن تكون ذات تأثير في ذلك النظام إذا ما عملت بمفردها أو حتى ضمن مجموعة مماثلة من الدول الصغرى الأخرى، وهو الاتجاه الذي يتفق معه روبرت شتاين بأن الدولة الصغيرة «لا يمكنها تحقيق الأمن بمفردها ويجب عليها الاعتماد على مساعدة دول ومؤسسات دولة أخرى»، إلا أن هناك اتجاهًا ثالثاً تبناه عدد من المفكرين ربطوا بين مضمون الدولة الصغرى وعدد السكان بحيث يتراوح ذلك العدد من 300 ألف نسمة إلى أقل من عشرة ملايين نسمة⁽³⁾.

2 كلية الدفاع الوطني بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2020. الدول الصغيرة والهيمنة الإقليمية. أبريل 1. Accessed مارس 24، 2021.

3 أشرف محمد كشك. 2015. تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخيار الثاني: التحالفات الإقليمية

وضمن هذا الخيار تقوم الدول الصغرى بتأسيس تحالفات إقليمية مع الدول التي تتشابه معها في النظام السياسي والاقتصادي وكذلك توجهات السياسة الخارجية من خلال الارتباط معها بأطر تعاونية مشتركة وفي الحالة الخليجية يعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموذجاً لتلك التحالفات الإقليمية التي تركز على التاريخ والهوية والمصالح المشتركة، لذا فقد كان تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981م جامعاً مانعاً، بمعنى أنه يضم ست دول تجمعها وحدة الهدف والتاريخ والمصير، ولا يُسمح بانضمام دول أخرى من خارج تلك المنظومة لهذا التجمّع الإقليمي.

الخيار الثالث: التحالفات الدولية

وضمن هذا الخيار تقوم الدول الصغرى بالدخول في شراكات وتحالفات دولية تضمن لها الدفاع عن مصالحها وذلك بشكل متوازن وهو ما تعبر عنه الاتفاقيات الدفاعية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الغربية، بالإضافة إلى الشراكة الاستراتيجية بين أربع من دول الخليج العربي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ضمن مبادرة اسطنبول التي أطلقها الحلف عام 2004م وتتضمن ستة مجالات للتعاون الأمني والدفاعي بين الحلف وتلك الدول.

ومع أهمية تلك المساهمات الأكاديمية كافة فإن الأمر الأهم هو الواقع العملي للدول الصغرى سواء فيما يتعلق بخياراتها الدفاعية أو دور تلك الدول ضمن معادلة القوة الإقليمية والدولية، وهو ما أشار إليه مايكل هندل في كتابه (دول ضعيفة في النظام الدولي) بالقول «إن دوامات الأمن واللا أمن والنفوذ والضعف في الدول الضعيفة إنما تقررها إلى حد بعيد بنية النظام الدولي وموقع الدولة في ذلك النظام»⁽⁴⁾. وتأسيساً على ما سبق فإن الدولة الصغيرة تواجه تحديات أمنية أكثر من غيرها بالنظر إلى عاملَي المساحة ومحدودية عدد السكان، وتتعاظم تلك التحديات إذا ما كانت تقع ضمن محيط إقليمي مضطرب أو أن لديها ثروات تثير مطامع بعض الدول الإقليمية، وهو ما كان واضحاً في حالة الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990م. وبوجه عام تتمثل الخيارات الدفاعية للدول الصغرى في أربعة خيارات أساسية، وهي:

الخيار الأول: بناء القوة الذاتية العسكرية

فبالنظر إلى التحديات الأمنية التي تواجهها الدول الصغرى فإنه يكون لديها حرص على تطوير قدراتها العسكرية من خلال شراء أحدث أنواع الأسلحة لتكون قواتها على أهبة الاستعداد لمواجهة أية تهديدات طارئة فيما يطلق عليه (التوسع الرأسي) عوضاً عن التوسع الأفقي، أي عدم القدرة على زيادة حجم جيشها بشكل كبير لارتباط ذلك بعدد السكان المحدود.

4 وليد مبارك. 2004. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الخيار الرابع: الحياد العسكري

وهو خيار انتهجته العديد من الدول الصغرى وخاصة إذا ما كانت تقع ضمن محيط إقليمي مضطرب بما يعنيه ذلك من إمكانية تَوَرُّطها في صراعات تهدد أمنها القومي، ومن ثم فإن ذلك الحياد ربما يمثل قيداً معنوياً على الأطراف الإقليمية بما يحُول دون مهاجمتها، ولكن هذا الأمر لم يكن صحيحاً على إطلاقه لأن الحياد ذاته لا يدوم إلا إذا رغبت الأطراف الإقليمية في احترامه وهو ما لم يحدث⁽⁵⁾، وهو ما تؤكد الأزمات التي شهدها منطقة الخليج العربي، فعلى سبيل المثال لم تكن دول الخليج العربي طرفاً في الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينيات، إلا أن استهداف إيران لناقلات النفط الخليجية ومن ثم قيام دول الخليج العربي برفع أعلام الدول الغربية على تلك الناقلات طلباً لحمايتها قد جعل دول الخليج العربي طرفاً ولو غير مباشر في تلك الحرب. ومن ناحية ثانية وبالرغم من حرص دول الخليج العربي على انتهاج سياسة خارجية متوازنة تؤسّس على احترام الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، فقد شهدت إحداها غزواً من جانب العراق عام 1990م تحت دعاوى مختلفة. وتؤكد هاتان الأزمستان أن خيار الحياد يصعب انتهاجه ما لم يكن لدى الأطراف الإقليمية حرصاً متبادلاً على انتهاجه في الوقت ذاته.

ثانياً) مجالات التعاون الدفاعي بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية

1- الالتزام الأمريكي بأمن مملكة البحرين

لعل المتتبع لتاريخ ومضمون العلاقات البحرينية-الأمريكية يجد أن هناك التزاماً أمنياً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بأمن مملكة البحرين وهو ما تعبر عنه العديد من آليات العمل المشترك بين الجانبين، فالبحرين هي مقر الأسطول الأمريكي الخامس، والذي تعمل في إطاره مجموعة من الدول الشريكة والحليفة لمواجهة تهديدات أمن الخليج العربي عموماً.

ويجد ذلك الالتزام سبيله في التصريحات الرسمية المتبادلة بين الدولتين، ومن ذلك على سبيل المثال تأكيد جاستين سيريل السفير الأمريكي لدى مملكة البحرين أن "الولايات المتحدة مستمرة في العمل مع شركاء إقليميين مثل مملكة البحرين"، مؤكداً على «التزام الولايات المتحدة بأمن واستقرار الخليج العربي»، ومشيراً إلى أن "حجم التبادل التجاري بين البلدين يبلغ نحو 2,45 مليار دولار، وأن هناك نحو 200 شركة أمريكية تستثمر في مملكة البحرين". وقال «لا أوافق بشأن ما يتردد عن انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة»، مشدداً على التزام الولايات المتحدة «بالحفاظ على حرية الملاحة في منطقة الشرق الأوسط التي تعد المنطقة الحيوية من العالم»⁽⁶⁾.

ومن ناحية ثانية نجد استمرارية صدور التصريحات

6 - موقع صحيفة (الوطن) البحرينية. 2020. السفير الأمريكي في حوار مع (الوطن): نعمل مع البحرين الشريك الإقليمي ولن ننسحب من المنطقة. 12 أبريل 2020. تاريخ الوصول 4 أبريل 2021. <https://alwatannews.net/article/874374/Bahrain>

5 - محمد عبد السلام 2007، مشكلات الدفاع عن الدول الصغيرة في الخليج العربي. السياسة الدولية، أبريل 1: 91.

2- خصوصية العلاقات الدفاعية بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية

ينطلق التوصيف الصحيح لخصوصية العلاقات بين الدولتين من مؤشرات تؤكد تلك الخصوصية وتؤكدها ثلاثة مؤشرات مهمة للغاية، هي:

المؤشر الأول: مملكة البحرين هي مقر الأسطول الأمريكي الخامس، وهو أحد ثمانية أساطيل أمريكية تتمركز في نقاط استراتيجية حول العالم للعمل مع شركاء الولايات المتحدة من أجل مواجهة تهديدات الأمن الإقليمي والأمن العالمي، وضمن هذا الأسطول تعمل القوات البحرية المشتركة (CMF) التي تضم قوات الواجب المختلطة من خلال ثلاث مجموعات هي 150 و 151 و 152، وتضم قوات دولية متعددة الجنسيات يشمل عملها نحو 3,2 ملايين ميلاً بحرياً من المياه الإقليمية والدولية التي تضم أهم الممرات البحرية. وتستهدف المجموعة 150 عمليات الأمن البحري خارج الخليج العربي وتتواجد في المحيط الهندي بالقرب من باكستان بهدف السيطرة على تنقل الجماعات الإرهابية والأسلحة، أما المجموعة 151 فستهدف مكافحة القرصنة قرب سواحل الصومال واليمن، بينما تستهدف المجموعة 151 عمليات الأمن البحري داخل الخليج العربي من خلال حماية أمن خطوط المواصلات البحرية⁽⁹⁾.

وقد تولت مملكة البحرين قيادة القوات الثلاث غير ذي مرة الأمر الذي منح قواتها البحرية خبرات هائلة للعمل مع القوات الأمريكية في التدريبات المشتركة التي تستهدف مواجهة تهديدات الأمن البحري. ولعل الأمر المهم هو تكرار تصريحات المسؤولين في

عن مسؤولي الأسطول الخامس بجاهزيته للرد على أية تهديدات إيرانية في عرض البحر. هذا بالإضافة إلى التوافق بين البلدين على طبيعة التهديدات وآليات مواجهتها، ومن ذلك البيان البحريني- الأمريكي المشترك بشأن حظر الأسلحة عن إيران. وعلى الجانب البحريني نجد أن مسألة تأسيس شراكات أمنية مع الدول الكبرى عموماً أحد الخيارات الاستراتيجية التي انتهجتها المملكة، ففي كلمته أمام مؤتمر حوار المنامة في دورته السادسة عشرة قال الدكتور عبداللطيف الزياني وزير خارجية مملكة البحرين «إن تعزيز أمن الخليج العربي والشرق الأوسط يتم بشكل أكثر فاعلية عندما تعمل البلدان معاً مع الحلفاء الإقليميين والشركاء الدوليين»، مؤكداً على «الحاجة لشراكات أوسع بكثير، وأن الشراكات الأمنية الجديدة مكمّلة وليست بديلة»⁽⁷⁾.

وخلال المؤتمر ذاته قال صموئيل بابارو قائد الأسطول الخامس في البحرية الأمريكية إن «الولايات المتحدة تمكنت من الوصول إلى مرحلة الرّدع الحذر مع إيران، على الرغم من استمرار التوتر معها على خلفية برنامجها النووي»⁽⁸⁾. ويؤكد ذلك أن الشراكات الأمنية كان من شأنها الحفاظ على توازن القوى الإقليمي.

7 - موقع (العربية نت). 2020. البحرين: يجب تعزيز أمن الخليج بتوسيع الشراكات. 6 ديسمبر 2020. تاريخ الوصول 6 أبريل 2021. <https://www.alarabiya.net/arab-and-world/> 06/12/gulf/2020

8 - إيلي يوسف. 2020. قائد الأسطول الخامس الأمريكي: وصلنا مع إيران إلى مرحلة (الردع الحذر). 7 ديسمبر 2020. تاريخ الوصول 22 أبريل 2021. <https://aawsat.com/home/article/2668271>

9 n.d. COMBINED MARITIME FORCES (CMF). Accessed June 2, 2021. <https://combinedmaritimeforces.com/>.

مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية التي تأسست عبر عقود طويلة على الثقة والاحترام والتسسيق المشترك كبلدين حليفين وشريكين، وقد ثمن قائد القوات البحرية جهود جلالة الملك في ترسيخ العلاقات الاستراتيجية والتعاون الوطيد بين البلدين الصديقين⁽¹¹⁾.

المؤشر الثاني: منح الولايات المتحدة الأمريكية صفة حليف من خارج حلف الناتو لمملكة البحرين عام 2002م وهي صفة تمنحها وزارة الخارجية الأمريكية للدول التي لديها علاقات عمل استراتيجية مع القوات المسلحة الأمريكية ولكنها ليست أعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وبموجب تلك الصفة يمكن للدول الحصول على عدة مزايا عسكرية ومالية لا يمكن للدول الأخرى غير الأعضاء في الناتو الحصول عليها. وبمعنى آخر إنه تكون لها الأفضلية في مجالي الدفاع والتعاون الأمني، ومنها منح الدولة مزايا تفضيلية في الوصول للمعدات والتكنولوجيا العسكرية الأمريكية والتعاون في مجال التدريب. وتوجد 17 دولة تحظى بتلك الصفة، اثنتان منها فقط في منطقة الخليج العربي وهما مملكة البحرين 2002م ودولة الكويت 2006م، وأربع دول في المنطقة العربية وهي مصر والأردن وتونس والمغرب⁽¹²⁾.

ولاشك أن حصول مملكة البحرين على تلك الصفة يعزز مكانتها كشريك استراتيجي إقليمي للولايات

وزارة الدفاع الأمريكية بشأن جاهزية الأسطول الخامس لمواجهة أية تهديدات تواجه أمن منطقة الخليج العربي ومنها على سبيل المثال لا الحصر تأكيد روبرت لودويك المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) لشؤون الخليج العربي في أبريل 2020م بأن «القدرات البحرية للولايات المتحدة في المنطقة منتشرة في مسرح العمليات من أجل الدفاع عن الحلفاء الخليجيين وتوفير الدعم لهم وحماية قواتهم والمصالح المشتركة في الخليج العربي»⁽¹⁰⁾. ولعل تلك التصريحات وغيرها من التصريحات المماثلة تدحض ما يثار من أن لأخربان الولايات المتحدة الأمريكية بصدد إعادة النظر في مسألة الانتشار العسكري في منطقة الخليج العربي.

وربما تكون هناك خطط حول إعادة الانتشار العسكري الأمريكي في الخارج عموماً إلا أن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي التي تحتوي على مصالح حيوية للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين تجعل لتلك المنطقة حسابات استراتيجية خاصة بعيداً عن أية تحولات مفاجئة، وخاصة أن العلاقات الأمريكية- الخليجية عموماً والبحرينية على نحو خاص تم تأسيسها على مصالح استراتيجية متبادلة، ففي التاسع عشر من أبريل 2021م وخلال لقائه الفريق بحري صمويل بابارو قائد القوات البحرية الأمريكية بالقيادة المركزية قائد الأسطول الخامس بمناسبة انتهاء عمله أعرب حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه عن اعتزازه بعمق العلاقات الوثيقة التي تجمع بين

11 - موقع صحيفة (الوطن) البحرينية 2021 . الملك: نعتز بعمق العلاقات التاريخية والشراكة الوثيقة مع أمريكا. 19 أبريل 2021. تاريخ الوصول 22 أبريل 2021. <https://alwatannews.net/article/936611/Bahrain>

12 - أحمد محمد عبدالباسط. 2015. موقع صحيفة (الوطن) المصرية. 11 يوليو 2015. تاريخ الوصول 11 أبريل 2021. <https://www.elwatannews.com/news/details/768134>

10 - موقع صحيفة (الوطن) البحرينية. 2020. البنتاغون: «الأسطول الخامس جاهز لمواجهة تحركات إيران في الخليج». 22 أبريل 2020. تاريخ الوصول 7 أبريل 2021. <https://alwatannews.net/article/875350/Gulf>

ثالثاً) أبرز آليات التنسيق بين مملكة البحرين والولايات المتحدة

المحور الأمني:

أ- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب

انطلاقاً من قناعة الجانبين البحريني والأمريكي بالمخاطر التي يمثلها الإرهاب شهد التعاون بين الجانبين تطوراً بهذا الشأن ومن ذلك توقيع خطاب اتفاق بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية في يوليو 2020م بشأن تعزيز التعاون الثنائي بين الدولتين في مجال الكشف عن المتفجرات والمواد ذات الصلة وذلك ضمن البرامج التدريبية في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون بين الجهات ذات الاختصاص في الجانبين⁽¹⁴⁾. وواقع الأمر أن ذلك الاتفاق قد جاء نتيجة قناعة الولايات المتحدة بالدور الذي تضطلع به مملكة البحرين في مكافحة الإرهاب والذي انعكس في العديد من المواقف.

أولها: استضافة مملكة البحرين المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب في نوفمبر 2014م الذي شاركت فيه 40 دولة ومنظمة دولية، وأسفر عن توافقه حول 40 توصية بشأن مجموعة العمل المالي وتجفيف منابع الإرهاب وخاصة تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومنها القراران رقمي 1273 و1276⁽¹⁵⁾.

14 - موقع وكالة أنباء البحرين. 2020. مملكة البحرين والولايات المتحدة توقعان خطاب اتفاق لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. 7 يوليو 2020. تاريخ الوصول 4 أبريل 2021. <https://2BDv%www.bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON1h10U1Xzigne%2Bf%2Fas%2FAcEk%3D>

15 - موقع صحيفة (الوطن) البحرينية. 2014. الباكر: 40 توصية ب(إعلان المنامة) لمكافحة تمويل الإرهاب. 10 نوفمبر 2014. تاريخ الوصول 7 أبريل 2021. <https://alwatannews.net/article/504142->

المتحدة الأمريكية لأن تلك الصفة لا تُمنح سوى بسيادة قناعة لدى الإدارة الأمريكية بمكانة الدولة الشريك من خارج الناتو ومدى ما تتمتع به من سمات تعزز من مكانتها، حيث إن أية دولة تحظى بتلك الصفة بإمكانها أن تحصل على مزايا في المجال العسكري ليس بإمكان أية دولة أخرى من خارج حلف الناتو أن تحصل عليها.

المؤشر الثالث: تصنيف الإدارة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس دونالد ترمب كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة كشريكين أمنيين رئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً للبيان الصادر عن البيت الأبيض في السادس عشر من يناير 2021م فإن «تلك الخطوة بمثابة اعتراف بالشراكة الأمنية الاستثنائية المتمثلة في استضافة الآلاف من الجنود الأمريكيين والبحارة والطيارين ومشاة البحرية، والتزام كل دولة بمكافحة التطرف العنيف في جميع أنحاء المنطقة، ومشاركة كلتا الدولتين في العديد من التحالفات الأمريكية على مدى ثلاثين عاماً». ووفقاً للبيان فإن «ذلك القرار يُظهر مستوى جديداً من التعاون بين الولايات المتحدة والإمارات والبحرين، ويمثل التزاماً مستمراً بالتعاون الاقتصادي والأمني»⁽¹³⁾.

وواقع الأمر أن ذلك التصنيف لم يأت من فراغ، فالبحرين تشارك في كافة التحالفات الإقليمية والدولية التي تستهدف إرساء الأمن والسلم على المستويين الإقليمي والعالمي.

13 - موقع صحيفة (أخبار الخليج) البحرينية. البيت الأبيض: البحرين شريك أمني رئيسي لأمريكا. 17 يناير 2021. تاريخ الوصول 6 أبريل 2021. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1234629>

بالبحرية الأمريكية قد أجروا محادثات في أكتوبر 2020م خلال حقبة حكم الرئيس السابق دونالد ترامب من أجل تشكيل قوة متعددة الجنسيات للتدخل السريع في المنطقة تشارك فيها مملكة البحرين وتهدف المساعدة في أوقات الكوارث الطبيعية المفاجئة والأزمات الإنسانية ومواجهة التصرفات العدائية في البحر⁽¹⁷⁾. ولاشك أنه في حال تأسيس مثل تلك الآلية فإن ذلك من شأنه أن يمثل قيمة مضافة للشراكة البحرينية- الأمريكية بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لمملكة البحرين من ناحية وقدرة المملكة على الإسهام في أية جهود للحفاظ على الأمن الإقليمي من ناحية ثانية، وهو ما أكدته مساهمات المملكة الفاعلة في كافة التحالفات الإقليمية التي استهدفت مواجهة تهديدات الأمن الإقليمي لدول الخليج العربية.

ب- توقيع مذكرات تعاون في المجال الأمني

تدرك الدولتان أهمية تنسيق الجهود لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة التي أضحت لها تداعيات عدة نتيجة التطور التكنولوجي الذي شهده العالم وكان له انعكاس كبير على طبيعة تلك التهديدات وخاصة عمليات التهريب من خلال المنافذ الحدودية. وضمن هذا الإطار وقّع كل من وزير الداخلية الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وتشاد وولف القائم بأعمال وزير الأمن الداخلي الأمريكي ثلاث مذكرات للتعاون المشترك بين الجانبين تتضمن الأولى والثانية أمن الحدود والبضائع، وتستهدف ليس إنفاذ القانون في هذا

وثانيهما: إن مملكة البحرين عضوفي التحالف الدولي لمحاربة (داعش)، بل إن أحد دبلوماسيها تولى منصباً رفيعاً لعدة سنوات في ذلك التحالف الذي تم تأسيسه لمحاربة ذلك التنظيم.

وثالثها: الجهود التي اتخذتها المملكة من أجل مكافحة الإرهاب وخاصة على صعيد العمل المصرفي وهي ما أشار إليها مقال للشيخ عبدالله بن راشد آل خليفة سفير مملكة البحرين لدى الولايات المتحدة أوردته صحيفة (يو إس نيوز) الأمريكية في مايو 2020م بعنوان (تجربة البحرين المصرفية لمكافحة الإرهاب)، وتناول جهود المملكة في مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومنها الكشف عن أنشطة بنك (المستقبل) الإيراني في البحرين ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، مؤكداً على أن مملكة البحرين تعد من أعرق وأقدم العواصم المالية في الشرق الأوسط حيث تستضيف نحو 400 مؤسسة مالية بما فيها 114 مصرفاً مرخصاً، وبلغ إجمالي الأصول المصرفية 201 مليار دولار في عام 2019م، وتمثل الخدمات المالية ما نسبته 16,5% من الناتج المحلي الإجمالي، مؤكداً التزام مملكة البحرين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال آليات عديدة، منها أنه يتعين على أية شركة تعمل في منصة تمويل رقمية أن تكون مرخصة من البحرين ولديها الحد الأدنى من متطلبات رأس المال وهو ما يزيد عن 130000 دولار⁽¹⁶⁾. هذا فضلاً عما تردد من أن مسؤولين

16 - موقع وكالة أنباء البحرين. 2020. في مقال نشرته صحيفة (يو إس نيوز) الأمريكية.. الشيخ عبدالله بن راشد يستعرض جهود البحرين في مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. 4 أغسطس 2020. تاريخ الوصول 4 أبريل 2021. [https://www.bna.bh/news?cms=q8.2021.2BDhCuuNVWCLXkEgnFnfWe4j0%FmFJgiscL2fwlzON13D%](https://www.bna.bh/news?cms=q8.2021.2BDhCuuNVWCLXkEgnFnfWe4j0%FmFJgiscL2fwlzON13D%3D)

17 - موقع صحيفة (أخبار الخليج). 2020. محادثات لتشكيل تحالف جديد للتدخل السريع في المنطقة بمشاركة البحرين. 18 أكتوبر 2020. تاريخ الوصول 5 أبريل 2021. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1224817>

التقنيات القتالية المتطورة»⁽¹⁹⁾. ولم يكن ذلك التمرين سوى أحد التمرينات العسكرية التي تتم بين الجانبين ضمن مناورات مشتركة تشارك فيها العديد من القوى الدولية.

المحور السياسي: الحوار الاستراتيجي الأول بين مملكة البحرين والولايات المتحدة (ديسمبر 2020م)

لعل مما يلاحظ حرص الطرفين على تطوير العلاقات والشراكة الاستراتيجية فيما بينها، فعلى الرغم من كثافة الزيارات واللقاءات المتبادلة التي تضم كبار المسؤولين في الدولتين فإن التطور الأبرز كان في إعلان بدء الحوار الاستراتيجي الأول بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1 إلى 15 ديسمبر عام 2020م من خلال خمس مجموعات عمل من وزارة الخارجية الأمريكية ووكالات أخرى من نظرائها من مملكة البحرين بهدف التنسيق والتعاون في مجالات مختلفة وخاصة تلك التي حققت فيها البحرين تقدماً كبيراً مثل قضية مكافحة الاتجار بالبشر وغيرها من مجالات التعاون الأخرى⁽²⁰⁾.

ووفقاً للبيان المشترك الصادر عن الجانبين، فقد تناول ذلك الحوار سبل توطيد التعاون في

الشأن فحسب بل تعزيز الجهود المشتركة من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، بينما تتضمن المذكرة الثالثة الإجراءات الخاصة ببرنامج الدخول العالمي التابع للجمارك وحماية الحدود الأمريكية الذي يستهدف دعم التجارة وتعزيز أمن المسافرين، وهو الذي من شأنه أن يوفر مزايا لأبناء مملكة البحرين ومنها خدمة السفر السريع للولايات المتحدة الأمريكية. ولاشك أن المذكرات الثلاث تعد تطوراً مهماً على صعيد تطوير الشراكة الأمنية بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية التي من شأنها الإسهام في توسيع نطاق تبادل المعلومات بين الجانبين بهدف بناء القدرات وتبادل الخبرات بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار للجانبين ومواجهة الإرهاب والتطرف والجرائم العابرة للحدود⁽¹⁸⁾.

المحور الدفاعي: المناورات العسكرية المشتركة

تتعدد تلك المناورات التي كان من بينها التمرين المشترك (القبضة النارية) (Fire Fist) الذي تم تنفيذه بين وحدات من قوة دفاع البحرين والقوات الأمريكية خلال الفترة من 10 إلى 13 يناير 2021م. ووفقاً لبيان القيادة المركزية الأمريكية فإن ذلك التمرين «أتى ضمن إطار البرامج والخطط المرسومة التي تهدف إلى تطوير سبل التدريب والتأهيل المشترك وتبادل الخبرات ورفع كفاءة المشاركين في التمرين. وقد تم خلال مراحل التمرين المختلفة القيام بتنفيذ عدد من التطبيقات الميدانية العسكرية والمناورات التكتيكية المختلفة بأحدث

19 - موقع محطة (سي إن إن) الإخبارية الأمريكية. 2021. الجيش الأمريكي ينشر صور تدريب بحري مشترك مع قارب دوريات إماراتي. 15 يناير. تاريخ الوصول 22 أبريل 2021. <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2021/uae-us-navy-15/01/cnn.com/middle-east/article/2021/excelsis>.

20 - موقع وكالة أنباء البحرين. 2020. بدء جلسات الحوار الاستراتيجي الأول بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية. 1 ديسمبر 2020. تاريخ الوصول 5 أبريل 2021. <https://www.bna.bh/as.2021> 2BDk5V6NXLYCNf0qh?px?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON17y5ZRYlw%3D

18 - موقع صحيفة (الوطن) البحرينية 2020. توقيع ثلاث مذكرات تعاون في المجالات الأمنية بين البحرين وأمريكا. 6 يناير 2020. تاريخ الوصول 6 أبريل 2021. <https://alwatannews.net/article/916671/Bahrain>

التصنيف، وهو الأمر الذي يؤكد بما لا يدع مجالاً لأدنى شك جهود السلطات المعنية في المملكة لتوفير الظروف والبيئة المناسبة من أجل ملاحقة الأفراد المتورطين في تلك الجريمة، بل ومساعدة من وقعوا ضحايا لها في الحصول على العدالة. ووفقاً للتقرير فإن السلطات المعنية في المملكة قد زادت من التحقيقات والمحاكمات في هذا الشأن، بالإضافة لإجراءات أخرى منها تأسيس البحرين مركز التميز لمكافحة الإتجار ليكون بمثابة بيت خبرة إقليمياً في ذلك المجال، بالإضافة إلى إقرار تصريح العمل المرن بما يسمح للعمال الأجانب بالمزيد من الكفالة الذاتية، فضلاً عن تنظيم المنتدى الإقليمي حول الاتجار بالبشر بهدف تبادل الخبرات حول تلك القضية⁽²²⁾.

ولاشك أن مثل تلك التصريحات تمثل دعماً لمملكة البحرين في جهودها لمنع الإتجار بالبشر حتى إنها أضحت نموذجاً يحتذى به في المنطقة في هذا المجال.

المحور الاقتصادي: العمل على إنشاء منطقة تجارة حرة أمريكية في البحرين

يحرص الجانبان على تطوير العلاقات الاقتصادية وذلك بالتوازي مع الشراكات الأمنية والدفاعية، فالبحرين تعد أحد أبرز الدول الخليجية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن سعيها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وفي هذا السياق أبرمت وزارة التجارة الأمريكية ووزارة الصناعة

المجالات ذات الأولوية كالمجالين الأمني والعسكري بناءً على العلاقات الاستراتيجية التاريخية وتعزيز مكانة البحرين كحليف من خارج (الناتو) منذ عام 2002م، كما استهدف الحوار توطيد التعاون في مجال إنفاذ القانون وحماية الأمن الحدودي والبحري والمواجهة المشتركة لأي عدوان خارجي ضد مملكة البحرين بما في ذلك الأعمال الإرهابية والتطرف والجرائم العابرة للحدود.

وقد أعلنت وزارة الداخلية البحرينية ووزارة الأمن الداخلي الأمريكية عن نيتهما عقد شراكات أمنية جديدة، حيث سيتم توقيع اتفاقيات تفاهم في مجال تبادل البيانات والاستخبارات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات الأمنية، كما سيعزز الحوار الاستراتيجي زيادة فرص التبادل التجاري بين البلدين على ضوء اتفاقية التجارة الحرة التي تم توقيعها مع الولايات المتحدة عام 2006م.

ومن جانبها أشادت الولايات المتحدة الأمريكية بالتقدم الذي أحرزته مملكة البحرين في مجال الإصلاحات العمالية وفي مكافحة الإتجار بالبشر. كما أشادت بحصول البحرين على المركز الأول في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول مكافحة الإتجار بالبشر للعام الثالث على التوالي⁽²¹⁾. إذ حصلت مملكة البحرين في مجال مكافحة الإتجار بالبشر، وبموجبه حصلت المملكة على الفئة الأولى ضمن تصنيف الدول الأكثر تقدماً في هذا المجال، وذلك للعام الثالث على التوالي؛ لتكون الدولة الوحيدة على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تحصل على ذلك

22 - موقع صحيفة (الأيام) البحرينية. 2020. البحرين تحتفظ بتصنيفها في المستوى الأول في تقرير الخارجية الأمريكية لمكافحة الإتجار بالأفراد 20. 25 يونيو 2020. تاريخ الوصول 6 أبريل 2021. <https://www.alayam.com/online/local/862073/News.html>

21 - موقع وزارة الخارجية الأمريكية. 2020. بيان مشترك بين حكومتي مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية. 30 ديسمبر 2020. تاريخ الوصول 22 أبريل 2021. <https://www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=7824>

تكلفة التصدير وزيادة القدرة التنافسية لمنتجات البحرين في الأسواق الأمريكية، والثانية: إزالة الحواجز الاستثمارية بين الجانبين بما يعني إمكانية منح مستثمري مملكة البحرين مزايا داخل الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁴⁾.

وفي مقال لمارجريت ناردري القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية بمملكة البحرين بعنوان (أسبوع اكتشاف أمريكا من 21-27 أكتوبر) أوردته الصحف المحلية البحرينية أشارت إلى أنه «توجد أكثر من 200 شركة أمريكية اتخذت من مملكة البحرين مقراً لها، حيث إن البحرين تُعد أحد أكثر الاقتصادات ديناميكية في المنطقة، ومكاناً رائعاً لممارسة الأعمال التجارية. كما أن هذه الشركات خلقت قفزة في التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والبحرين.. من 782 مليون دولار في عام 2005 إلى 2.45 مليار دولار في عام 2019م، بما في ذلك زيادة صادرات البحرين إلى الولايات المتحدة من 300 مليون دولار قبل دخول اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبحرين حيز التنفيذ في العام 2006م إلى أكثر من 1 مليار دولار اليوم»⁽²⁵⁾.

هذا وتتعدد مجالات التنسيق والتعاون بين الجانبين، ليس فقط على الصعيدين الأمني والدفاعي، فقد أشاد آدم إيرلي السفير الأمريكي السابق في مملكة البحرين في مقال نشره موقع (يوتيوب) (يه) بقدرة البحرين على احتواء فيروس

والتجارة والسياحة البحرينية مذكرة تفاهم في الثاني عشر من يناير 2021م تستهدف إنشاء منطقة تجارية أمريكية في مملكة البحرين. وحول تلك المذكرة قال ويبلروس وزير التجارة الأمريكي "لقد كانت مملكة البحرين وماتزال شريكاً استراتيجياً وتجارياً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية من خلال المحافظة على استقرار ووضمان سير العملية التجارية في منطقة الخليج العربي. إذ أن توقيع تلك المذكرة يعزز ذلك الالتزام المشترك والعلاقة الوطيدة بين البلدين". أما زايد بن راشد الزياني وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني فقد قال «إن توافر الفرص الاقتصادية في منطقتنا يعد مثالياً للشركات الأمريكية من أجل الاستثمار وتوسيع أعمالها من خلال المنطقة التجارية في مملكة البحرين، وإن من شأن مضمون تلك المذكرة فتح آفاق أوسع لتعزيز العلاقات التجارية المشتركة بين البلدين وفقاً لمزايا اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين»⁽²³⁾.

والجدير بالذكر أن مملكة البحرين وقعت اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2005م بحيث تعد أول دولة خليجية وثالث دولة عربية تدخل في مثل تلك الاتفاقيات. وقد حققت منها مزايا عديدة، ففي عام 2018م بلغت واردات البحرين وفق تلك الاتفاقية نحو 1,2 مليار دولار، في حين بلغت الصادرات نحو 683 مليون دولار، وتخضع الاتفاقية لقواعد منشأ محدّدة. وتحقق للبحرين ميزتين، هما: الأولى: إزالة جميع الحواجز الجمركية على التجارة مما سيقلل من أعباء

24 - موقع مجلس التنمية الاقتصادية. بلا تاريخ. اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والبحرين. تاريخ الوصول 7 أبريل 2021. <https://www.bahrainedb.com/ar/setting-up-in-bahrain/free-trade-agreements>

25 - مارجريت ناردري. 2020. أسبوع (اكتشف أمريكا. 21-27 أكتوبر). 20 أكتوبر. تاريخ الوصول 11 أبريل 2021. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1225027>

23 - موقع صحيفة (الأيام) البحرينية 2021. إنشاء منطقة تجارية أمريكية في البحرين. 13 يناير 2021. تاريخ الوصول 6 أبريل 2021. <https://www.alayam.com/alayam/first/888892/News.htm>

التعايش السلمي، وأشاد بالدور المهم الذي تضطلع به الجمعية في توثيق أو اصر الصداقة والتعاون بين الدولتين، وخاصة أن الجمعية تحتفل هذا العام بمرور ثلاثين عاماً على تأسيسها، وبالتالي فإن أعمال الجمعية خلال العام الحالي ستضمن العديد من الفاعليات لتسليط الضوء على المجالات كافة بما يعكس الصورة الحضارية للمجتمع البحريني لدى نظيره الأمريكي⁽²⁷⁾.

وتعد تلك الجمعية آلية مهمة للغاية ليس فقط للتواصل الشعبي بين الدولتين وإنما كقناة يمكن من خلالها الترويج لتجربة البحرين في مجال التسامح الديني وإبراز تميّز المملكة في مجالات مختلفة.

الآلية الثانية: توظيف القوة الناعمة في العلاقات الثنائية بين الجانبين

على الجانب الأمريكي تحرص الحكومة الأمريكية على تنظيم أسبوع (اكتشف أمريكا) في مملكة البحرين سنوياً. وفي مقال لها أوردته الصحف المحلية البحرينية أشارت مارجريت ناردي القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية بالبحرين بعنوان (أسبوع اكتشف أمريكا من 21-27 أكتوبر 2020م) "أن تلك الفاعلية ستوفر فرصة لشركائنا في مملكة البحرين للتعرف على الاستثمارات الأمريكية في البحرين، وتعزيز الشراكة القوية والمتعمقة بين البلدين في جميع القطاعات". وأضافت أن الفاعلية ستضمن "سلسلة من ورش العمل لتقديم نصائح بشأن ممارسة الأعمال التجارية في الولايات المتحدة

كورونا، مستشهداً باختيار منظمة الصحة العالمية البحرين كمثال تحتذي به البلدان الأخرى. وأضاف إن "سر نجاح البحرين يكمن في القيادة ونهج الحكومة بالكامل لإدارة الأزمات"، وقال «أثبتت مملكة البحرين أنها قادرة بشكل فريد على مواجهة التهديدات الخارجية سواء كانت تأتي من فيروسات أوقوى أجنبية معادية»⁽²⁶⁾.

رابعاً) العلاقات البحرينية- الأمريكية على المستوى غير الحكومي

توجد آليتان مهمتان تستهدفان تطوير العلاقات بين الدولتين، هما:

الآلية الأولى: جمعية الصداقة البحرينية- الأمريكية

تعد هذه الجمعية منصة شعبية مهمة لتطوير العلاقات بالتوازي مع الجهود الرسمية، وقد عقدت تلك الجمعية العديد من اللقاءات التي ضمت العديد من الشخصيات من الجانبين كان منها على سبيل المثال لا الحصر الاجتماع الدوري للجمعية في العشرين من فبراير 2021م بحضور الشيخ عبدالله بن راشد آل خليفة سفير مملكة البحرين لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال ذلك الاجتماع أشاد رئيس الجمعية الأدميرال المتقاعد جون ميلر بالإنجازات التي حققتها البحرين لإرساء المبادئ والقيم الديمقراطية، والنهوض بالمرأة البحرينية، واحترام حرية الأديان، مؤكداً أن مملكة البحرين أصبحت نموذجاً يحتذى به في

27 - موقع وكالة أنباء البحرين 2021. جمعية الصداقة البحرينية الأمريكية تهنئ جلالة الملك المفدى بمناسبة مرور عشرين عاماً على ميثاق العمل الوطني. 20 فبراير 2021. تاريخ الوصول 22 أبريل 2021. <https://www.bna.bh>

26 - موقع صحيفة (الوطن) البحرينية. 2020. السفير الأمريكي السابق آدم إيرلي: قصة نجاح بحرنية في مواجهة (كورونا). 12 أبريل 2020. تاريخ الوصول 4 أبريل 2021. <https://alwatannews.net/article/874334/Bahrain>

والثاني: الجهود التي يضطلع بها مركز الملك حمد للتعايش السلمي على الساحة الأمريكية من أجل شرح التجربة البحرينية في مجال التسامح وهي عديدة، ومنها على سبيل المثال الزيارة التي قام وفد من المركز مع جمعية (هذه هي البحرين) للعاصمة الأمريكية واشنطن في فبراير 2019م، وخلال الزيارة قدم وفد البحرين عرضاً متكاملًا عن التعايش الديني والثقافي في مملكة البحرين⁽³¹⁾.

وقد حظيت تلك الجهود بإشادات من جانب المسؤولين الأمريكيين، ففي تصريح له خلال مشاركته في حوار المنامة الأمني عام 2018م قال جيمس ماتيس وزير الدفاع الأمريكي السابق في تصريحات له بصحيفة (أخبار الخليج) في 28 أكتوبر من العام ذاته "إن العالم بحاجة للاستفادة من تجربة البحرين في مجال التسامح".

خامساً) تأثير الشراكة البحرينية- الأمريكية على الأمن الإقليمي والأمن العالمي:

مما لا شك فيه أن علاقات الدول لا تعمل في فراغ وإنما في بيئة إقليمية وأخرى عالمية، وبقدراً فيها من فرص فإن بهما تحديات في الوقت ذاته، فعلى صعيد الفرص لا شك أن وجود علاقات ذات طابع استراتيجي أمر مهم من شأنه أن يتيح فهماً أفضل ليس فقط للتهديدات المشتركة بل لسبل مواجهتها.

فمن ناحية أولى لم تتردد مملكة البحرين في أن تكون جزءاً من كافة التحالفات التي أعلنتها

الأمريكية، وكذلك معلومات عن الخدمات التجارية وخدمات التأشيرات الخاصة لممارسة الأعمال بما فيها التأشيرات السياحية والتجارية الجديدة الصالحة لمدة عشر سنوات مما يتيح فرصاً أكبر للتبادل التجاري بين الأفراد وفي التجارة والسفر والسياحة⁽²⁸⁾.

الجدير بالذكر أن الدولتين قد أبرمتا اتفاقاً في يوليو 2020م بشأن تمديد صلاحية التأشيرات السياحية الممنوحة لمواطني البلدين من خمس إلى عشر سنوات، وهو الأمر الذي من شأنه تسهيل التواصل بين مواطني البلدين وخدمة الأهداف والمصالح المشتركة وتحقيق تطلعات الشعبين الصديقين⁽²⁹⁾.

أما مملكة البحرين فقد حرصت على عرض تجربتها في مجال التسامح، ويمكن الإشارة إلى مثالين بخصوص ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الأول: المقال الذي أورده صحيفته (واشنطن بوست) بقلم الشيخ عبدالله بن راشد آل خليفة سفير المملكة لدى الولايات المتحدة بعنوان (التسامح الديني في البحرين)، والذي تضمّن العديد من الأرقام والحقائق التي تؤكد أن مملكة البحرين ووطنًا للتسامح للعديد من الأديان والأعراق⁽³⁰⁾.

28 - مارجريت نادري. 2020. أسبوع (اكتشف أمريكا). 21-27 أكتوبر. 20 أكتوبر 2020. تاريخ الوصول 11 أبريل 2021. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1225027>

29 - موقع وكالة أنباء البحرين. 2020. (البحرين وأمريكا: تمديد صلاحية التأشيرات السياحية الممنوحة لمواطني البلدين إلى عشر سنوات). 12 يوليو 2020. تاريخ الوصول 7 أبريل 2021. <https://2BDiltS0f2u%bna.bh/news?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON1skTH2pEnlwdmbmc%3D>

30 - موقع صحيفة (أخبار الخليج) البحرينية 2019. صحيفة (واشنطن بوست) تنشر مقالاً عن التسامح الديني في مملكة البحرين. 13 فبراير. 2019. تاريخ الوصول 11 أبريل 2021. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1154953>

31 - موقع وكالة الأنباء البحرينية. 2019. وفد مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي يزور مقر المركز البهائي الرئيسي في واشنطن. 6 فبراير 2019. تاريخ الوصول 11 أبريل 2021. <https://2BDIz%www.bna.bh/news?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON1zK8dXMyDdGKoxNq%2FZInk%3D>

الوقت ذاته التهديد الأول لمملكة البحرين؛ ولذلك طالبت مملكة البحرين كغيرها من بقية دول الخليج العربي أن تكون طرفاً في أية مفاوضات مستقبلية بين الولايات المتحدة وإيران انطلاقاً من أن التهديدات الإيرانية لا تقتصر على المسألة النووية بل تشمل في الوقت ذاته التدخلات الإيرانية في شؤون دول الخليج العربي عموماً ومملكة البحرين على نحو خاص.

ومن ناحية ثالثة فإن خبرة الماضي تؤكد تكامل الأدوار الدولية مع نظيرتها الإقليمية في ظل التداخل الشديد بين مستوى الأمن الإقليمي ونظيره العالمي والذي يتطلب من قوات كافة الدول الاستعداد والجاهزية للعمل في بيئات مختلفة وبشكل جماعي في سياق ما يطلق عليه (عولة التهديدات الأمنية)، ومنها الإرهاب السيبراني على سبيل المثال والذي يحتّم على كافة الدول التعاون لمواجهة، بالإضافة إلى تهديدات الأمن البحري التي أضحت تحدياً هائلاً للأمن الإقليمي والأمن العالمي على حد سواء.

وتخلص الورقة إلى النتائج الخمس الآتية:

أولاً: على الرغم من القيود التي تواجه الدول الصغرى بشأن إمكانية بناء جيوش كبيرة بالنظر لمحدودية عدد السكان فإن لديها مميزات استراتيجية، وهي القدرة على الدخول في شراكات وتحالفات تعزز من أمنها القومي، وهو ما أوضحته الشراكة البحرينية- الأمريكية والتي عكستها مؤشرات عديدة إلى الحد الذي يمكن معه القول إن البحرين هي ركيزة أساسية للأمن الإقليمي والأمن العالمي في منطقة الخليج العربي والتي مازال تعد أحد أهم المناطق الاستراتيجية في العالم ليس لاحتوائها على النفط والغاز فحسب بل لكونها تضم الممرات البحرية الاستراتيجية المهمة في العالم.

الولايات المتحدة الأمريكية واستهدفت الحفاظ على الأمن الإقليمي ابتداءً بالتحالف الدولي لتحرير دولة الكويت عام 1991م، والدور المحوري الذي لعبته مملكة البحرين في حرب التحرير مروراً بمشاركة البحرين في التحالف الدولي لمحاربة (داعش) الذي بدأ عمله بقيادة الولايات المتحدة عام 2014م ويضم حتى الآن نحو 82 دولة وانتهاءً بالتحالف العسكري البحري لأمن الملاحة البحرية الذي أعلنته الولايات المتحدة عام 2019م لتأمين الملاحة البحرية في الخليج العربي.

والجدير بالذكر أن التعاون الأمريكي- البحريني لم يقتصر على منطقة الخليج العربي بل كانت للبحرين مساهمات في الأمن العالمي، ومن ذلك المساهمة في قوة حلف شمال الأطلسي للمساعدة الأمنية (إيساف) في أفغانستان خلال عقد كامل من عام 2004م وحتى عام 2014م من خلال الدعم والتدريب الميداني للقوات الأفغانية، وهو ما يعكس قدرة المملكة على الالتزام الأمني ضمن شراكات دفاعية عالمية من ناحية، وإدراك مخاطر الإرهاب كتحدي عالمي من ناحية ثانية، وضرورة العمل ليس فقط على مواجهته ضمن تحالفات دولية وإنما دعم القدرات الأمنية للدول لمواجهة ذلك التهديد الأمني⁽³²⁾.

ومن ناحية ثانية فإنه في ظل وجود شراكة أمنية ودفاعية طويلة الأمد فإن ذلك من شأنه أن يتيح لأطرافها تحديد الأولويات الأمنية في خضم تنامي مظاهر التهديد الإقليمي، ومنها التهديدات الإيرانية التي تؤلّها الولايات المتحدة أهمية بالغة، وتعد في

32 - موقع وكالة الأنباء البحرينية. 2014. سمو ولي العهد يشارك في الجلسة الخاصة بأفغانستان بقيمة الناتو. 4 سبتمبر 2014. تاريخ الوصول 11 أبريل 2021. <http://www.cp.bh/ar/media-> 4/9/2014/centre/news/3269

بما يعزز من العلاقات على المستوى الشعبي من ناحية ويعزز من مسار الشراكة بين الجانبين من ناحية ثانية.

خامساً: عند تقييم العلاقات بين الدول فإنه من الأهمية بمكان تحديد تأثيراتها، ولعل العلاقات البحرينية- الأمريكية كان لها أثر بالغ في تحقيق مفهوم الردع ضد أية محاولات للإخلال بتوازن القوى في منطقة الخليج العربي الذي يعد أساساً مهماً لتحقيق الأمن الإقليمي.

ثانياً: من التبسيط الشديد اختزال العلاقات البحرينية- الأمريكية في المجالين الأمني والعسكري رغم أهميتهما، فالدولتان تواجهان التهديدات الأمنية ذاتها ومنها الإرهاب (التقليدي والسيبراني)، فضلاً عن تهديدات الأمن البحري، بل إن العلاقات بين الدولتين هي نموذج لشراكة متكاملة في المجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وربما تكون هناك أولوية لبعض المجالات وفقاً لرؤية الدولتين إلا أن ذلك ضمن منظومة متكاملة من العلاقات.

ثالثاً: عكست الدراسة وجود رغبة متبادلة بين الدولتين للاستمرار في تعزيز وتطوير تلك الشراكة بشكل مؤسسي، ومن ذلك إطلاق الحوار الاستراتيجي الأول بين الجانبين في ديسمبر 2020م والذي من شأنه أن يمثل قناة جديدة تعمل بشكل منتظم لبحث أوجه التعاون بين الجانبين في كافة المجالات، بما يعني تكامل تلك الشراكة، حيث إنه لدى كل طرف ميزة نسبية في بعض المجالات، ومن شأن ذلك الحوار الإسهام في اكتشاف أبعاد تلك العلاقات وتحديد سبل تنميتها.

رابعاً: لعله مما يميز تلك الشراكة وجود تميّز لدى الدولتين في مجال القوة الناعمة، فالولايات المتحدة الأمريكية المعروف عنها أنها أكثر الدول توظيفاً لمفهوم القوة الناعمة في سياستها الخارجية، إلا أن الشراكة البحرينية- الأمريكية قد أوضحت تميّز مملكة البحرين على الجانب الآخر في المجال ذاته، فالبحرين نموذج في التسامح الديني ليس فقط في منطقة الخليج العربي بل في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وقد حظيت تلك التجربة باهتمام العديد من المؤسسات الأمريكية وخاصة مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما شأنه أن يمثل مدخلاً مهماً نحو المجتمع الأمريكي للتعرف على نظيره البحريني

The Strategic Partnership between Bahrain and the United States of America

Dr. Ashraf Mohammed Keshk⁽¹⁾

English Abstract

The study assesses the various aspects of the strategic partnership between the United States of America and the Kingdom of Bahrain as a case study for the defence options available to small states amid a highly complex regional and rapidly transforming global environment, where the many aspects of this partnership transcend security and defence dimensions to economic and commercial aspects, as well as employing the concept of soft power to further the objective of this partnership.

The study concluded three main results, namely:

First:

By assessing the mechanisms and efforts of coordination between the Kingdom of Bahrain and the United States of America in so many fields over the past decades, the accurate description of these two relations is that they are of a "strategic nature". This relationship is becoming more consolidated day af-

ter day, not only due to the desire from both parties, but considering what is required by the current regional security developments, such continuous coordination is called for.

Second:

The development of the partnership is not only reflected on both sides, but also on the regional and global security system. There is no doubt that the specificity of the geographical location of the Kingdom of Bahrain and its effective contribution to achieving regional security, as well as the role played by the United States of America towards regional and global security have enhanced the importance of this partnership and the necessity of mobilizing it towards broader horizons in the future.

Third:

Although the establishment of security and defense alliances with major countries is an option pursued by all the countries of the Gulf Cooperation Council, it was noted that the Kingdom of Bahrain has special partnership among these alliances on both the defense and economic levels, as Bahrain is the headquarters of the US Fifth Fleet, in addition to being the platform of the United States of America to establish an American trading zone in Bahrain.

1 Director of the Strategic and International Studies program and Editor-in-Chief of DERASAT journal

2- الشراكة الأمنية والدفاعية بين بريطانيا ودول الخليج العربي

د. معتر محمد سلامة⁽¹⁾

ملخص الدراسة

وجذب الاستثمارات ضمن أولوياتها، وهو ما يمثل فرصة سانحة لدول الخليج العربي لجعل البُعد الاقتصادي قاطرة النواحي الأخرى والتي تتكامل جميعها للتأسيس لشراكة متكاملة طويلة الأمد.

الثانية: في ظل التحولات الإقليمية والعالمية الراهنة فإن تطوير العلاقات الخليجية- البريطانية يعد أمراً مهماً ليس لتحقيق توازن القوى الإقليمي فحسب وهو الهدف المحوري من أية شراكة بل لتنويع خيار الشراكة الدولية، ولبريطانيا ما يعززها تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً لتكون شريكاً محورياً لدول الخليج العربي.

الثالثة: ضمن أية ترتيبات أمنية مستقبلية لمنطقة الخليج العربي يعد الدور البريطاني محورياً سواء على صعيد تحقيق الردع وخاصة في ظل تنامي تهديدات أمن الخليج العربي عموماً وفي الأمن البحري على نحو خاص، فضلاً عن قدراتها للعمل ضمن أية ترتيبات للأمن الجماعي.

دأبت العديد من الدراسات على الترويج بأن الدور الأوروبي يعد مكملاً أو مفسراً للسياسات الخارجية الأمريكية عموماً وفي قضايا الأمن والدفاع على نحو خاص، إلا أن هذه الورقة تقدم طرحاً مغايراً من خلال رؤية شاملة للدور البريطاني تجاه أمن منطقة الخليج العربي، وذلك بإلقاء إطلالة تاريخية عميقة فيما بعد عام 1971م والتي تضمنت حقائق وإن تباينت فإنها تلتقي عند نقطة جوهرية مفادها محورية الدور البريطاني تجاه أمن الخليج العربي وصولاً إلى مرحلة ما بعد (البريكست)، التي شهدت إعادة تعريف المصالح والأولويات البريطانية في منطقة الخليج العربي على الصُّعد الاقتصادية والأمنية والدفاعية؛ بما يؤكد حقيقة مؤداها أن بريطانيا كانت وماتزال شريكاً استراتيجياً لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج، هي:

الأولى: مع أهمية ومحورية البُعدين الأمني والدفاعي في الشراكة الاستراتيجية بين بريطانيا ودول الخليج العربي فإن بريطانيا وخاصة في مرحلة ما بعد (البريكست) تضع تنشيط الاقتصاد

1 خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

مقدمة

قوة للمملكة المتحدة فيها⁽⁴⁾. ولقد جرى تأسيس وحدة استراتيجية خليجية بمكتب مجلس الوزراء البريطاني؛ بهدف تنسيق مشاركة المملكة المتحدة مع دول الخليج العربي، وتقديم استراتيجية مجلس الأمن القومي طويلة المدى للمنطقة وتعظيم فوائد المملكة المتحدة معها⁽⁵⁾، وهو ما يشير إلى إيلاء المملكة المتحدة أهمية خاصة لدول الخليج العربي حالياً ومستقبلاً.

ووفقاً لذلك، تتأسس الورقة على فكرة جوهرية، وهي أن الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي ارتبط في الأساس بالمصالح الاقتصادية والتجارية، وهي المصالح التي حكمت تاريخياً الرؤية الاستراتيجية البريطانية فيما يخص منطقة الخليج العربي وحددت أهميتها للأمن القومي البريطاني. وبينما كانت الرؤية البريطانية التاريخية للخليج العربي على أنه محطة عبور من وإلى الهند وفارس، فقد أصبح الخليج العربي بذاته مع النصف الثاني من القرن العشرين ومع اكتشاف النفط وتزايد المكانة الدولية للمنطقة في الاستراتيجية الدولية، مستقراً ومركزاً لمصالح اقتصادية بريطانية هائلة. ومن ثم على قدر انخراط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مصالح اقتصادية مع بريطانيا، على قدر انخراط بريطانيا أكثر في شراكات وتحالفات تخص أمن الخليج العربي، وذلك ما يفسر زيادة الاهتمام البريطاني بالمنطقة خلال السنوات الأخيرة. ويتمثل ذلك في:

يكتسب الدور البريطاني تجاه أمن الخليج العربي أهمية خاصة؛ بالنظر إلى أن بريطانيا هي الدولة الأكثر ارتباطاً بالتاريخ السياسي للمنطقة، وهي الأكثر معرفة بإرثها الاجتماعي والثقافي، وهي صاحبة الأرشيف السياسي الأضخم حولها، وهي الدولة التي تمكنت من فرض ما يسمى بـ (السلام البريطاني) في الخليج العربي لعقود طويلة⁽²⁾، وهي أيضاً الدولة التي ظلت الأقرب في استراتيجياتها وتحالفاتها بالدولة الأكثر ارتباطاً بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ سبعينيات القرن العشرين ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الحقيقة، لا تنافس الخبرة البريطانية في شؤون الخليج العربي وفي معرفة تاريخ المنطقة أية قوة أخرى إقليمية أو دولية⁽³⁾.

وتؤلي الاستراتيجية البريطانية أهمية كبيرة لمنطقة الخليج العربي بحُكم ما لديها من عزيمة قوية في استعادة تحالفاتها معها، وذلك ما يتضح من تأكيد استراتيجية الأمن القومي والمراجعة الأمنية والدفاعية البريطانية لعام 2015م والتي تذكر «سنحدد رؤيتنا لعلاقاتنا المستقبلية مع شركائنا في منطقة الخليج العربي في استراتيجيتنا الخليجية الجديدة، وسنقوم ببناء وجود عسكري دائم وأكثر

2 جيمس أونلي، بريطانيا ومشيخات الخليج: 1820 - 1971 سياسة الحماية في علاقات الخليج الدولية، تقرير موجز رقم (1)، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون، ص 3-4.

3 لمعرفة المزيد عن تاريخ العلاقات بين بريطانيا والخليج العربي، انظر: عبدالرؤوف سنو، إتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (1798 - 1916)، فصول من الهيمنة والتفتيت، مجلة تاريخ العرب والعالم (بيروت)، حلقة أولى 174 (1998)، ص 40-6. حلقة ثانية 175 (1998)، ص 22-39. حلقة ثالثة 176 (1998)، ص 58 - 78. <http://www.abdelraoufinsino.com>

4 National Security Strategy and Strategic Defense and Security Review 2015: Third Annual Report, Cabinet Office, July 2019, p. 56. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/819613/NSS_and_SDSR_2015_Third_Annual_Report_-_FINAL__2_.pdf

5 Ibid, p. 84.

أولاً - محطات الدور البريطاني في أمن الخليج العربي بعد العام 1971م

تعود بدايات العلاقات البريطانية بمنطقة الخليج العربي إلى القرن السادس عشر، والذي أخذ النفوذ البريطاني على إثره في التطور التدريجي، حتى تمكنت بريطانيا من الانفراد بشؤون المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1914م - 1918م⁽⁶⁾، واستمر الأمر كذلك حتى يناير عام 1968م عندما أعلنت بريطانيا أن قواتها ستسحب من منطقة الخليج العربي بنهاية عام 1971م، ضمن ما أُسمي بـ(استراتيجية شرق السويس)⁽⁷⁾. وفي عامي 1968م و1969م أعدت وزارة الخارجية البريطانية تقريراً عن الموقف في منطقة الخليج العربي، تضمن أن هدف بريطانيا الأساسي هو عدم حدوث أية تطورات أو اضطرابات قد تعرقل انسحابها العسكري من المنطقة، وأن بريطانيا معنية بترتيبات في المنطقة تكفل لها الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية⁽⁸⁾.

وكانت بريطانيا حاسمة في تأكيد موقفها من أمن الخليج العربي، وأنها مع الحفاظ على الاستقرار والوضع القائم status quo، على نحو ما برز في محطات مختلفة، أبرزها أزمة الكويت عام 1961م، والتي تولّد عنها أن أصبح تصميم بريطانيا العظمى على الحفاظ على السلام البريطاني في الخليج

العربي بعد الأزمة أكثر من أي وقت مضى⁽⁹⁾.

وللعلم فإنه في عام 1961م أي بعد استقلال إمارة الكويت عن بريطانيا أعادت الحكومة العراقية القائمة آنذاك تحت زعامة عبدالكريم قاسم إحياء الادعاء بتبعية الكويت إليها، ووجهت قواتها نحو الحدود، وحينذاك أرسلت بريطانيا على الفور قوات للدفاع عن الكويت⁽¹⁰⁾ في أكبر تعبئة للقوات البريطانية في الشرق الأوسط بعد أزمة السويس. وقد أُنعت أزمة الكويت الحكومة البريطانية بأن أمن الخليج العربي معرض للخطر. ونتيجة لذلك أقر مجلس الوزراء البريطاني خطة دفاعية جديدة للكويت في أكتوبر 1961م⁽¹¹⁾، وظلت لدى الجيش البريطاني ووزارة الخارجية قناعة بعزم الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم على غزو الكويت وضّمها في أقرب فرصة، وهو ما دفع الحكومة البريطانية للموافقة على خطة دفاعية جديدة للكويت، تنص على حالة الاستعداد القصوى للقوات البريطانية التي كان من المقرر استخدامها في حالة التدخل في الإمارة⁽¹²⁾.

وكانت المحطة الثانية الأهم والأخطر في الدور البريطاني في أمن الخليج العربي هي محطة الغزو العراقي للكويت عام 1990م، وحرب تحرير الكويت

6 - فهد عباس سليمان السباعي، الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968 - 1971، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، أبريل 2019، ص 1. file:///C:/Users/hp/AppData/Local/Temp/pdf

7 - المصدر السابق، ص 7 - 8.

8 - المصدر السابق، ص 8.

9 Helene von Bismarck, The Kuwait Crisis of 1961 and its Consequences for Great Britain's Persian Gulf Policy, British Scholar, Vol. II, Issue 1, 7596-, September 2009, p. 78. https://www.helenevonbismarck.com/wp-content/uploads/201801/von-Bismarck_Kuwait-Crisis.pdf

10 F. Gregory Gause, III, Iraq and the Gulf War: Decision-Making in Baghdad. <https://ciaotest.cc.columbia.edu/casestudy/gaf01/gaf01c.html>

11 - Helene von Bismarck, The Kuwait Crisis of 1961, op.cit, p. 75.

12 - Ibid, p. 94.

3. عدم وجود رغبة في تغيير حدود العراق، والتأكيد على وحدة أراضيه.
4. عدم تدخل بريطانيا في تحديد من يحكم العراق، بعد الحرب.
5. أنه لا بديل عن وقف إطلاق النار، حتى يؤكد العراق تأكيداً قاطعاً أنه في طريقه إلى الخروج من الكويت⁽¹⁵⁾.

وإلى حد كبير، استمر الموقف البريطاني على النهج ذاته حتى توقّف الحرب، وحينها حدد وزير الخارجية موقف بريطانيا، في الآتي: ستسحب القوات البريطانية من منطقة الخليج العربي، بأسرع ما يمكن. ولن تشارك بريطانيا في أية قوات دولية لحفظ السلام في منطقة الخليج العربي. وبعد فرض حظر السلاح على العراق جزءاً أساسياً من أية تسوية سلمية. وسيتوقف فرض العقوبات على سياسات الحكومة، التي ستكون قائمة في العراق⁽¹⁶⁾.

ومنذ عام 2003م، يمكن القول إن الدور البريطاني في أمن الخليج العربي ظل شبه مستقر على المبادئ ذاتها، لكنه شهد حراكاً مهماً مع التحولات التي شهدتها العالم العربي منذ عام 2011م، ومع المفاوضات النووية مع إيران، ومع حرب اليمن، وأزمة الرباعي مع قطر، ومع ما تردد عن انحسار الدور الأمريكي عن المنطقة. وصل الإعلان عن الدور البريطاني في أمن الخليج العربي أقصى مداه بحضور تريزا ماي رئيسة الوزراء البريطانية السابقة القمة الخليجية في المنامة عام 2016م، التي جرى

عام 1991م؛ حيث رأت بريطانيا في الغزو العراقي ذاك تهديداً خطيراً للسلام في منطقة الخليج العربي، وخرقاً لميثاق الأمم المتحدة. وكانت أكثر الدول الأوروبية تشدداً في الموقف من العراق، ولأجل ذلك شهدت الحرب أكبر عملية انتشار للقوات البريطانية منذ الحرب العالمية الثانية⁽¹³⁾. وكانت بريطانيا والولايات المتحدة أولى الدول التي أرسلت طائرات حربية إلى المملكة العربية السعودية تحسباً للغزو العراقي للمملكة، وكانت القوات التي أرسلتها بريطانيا لتحرير الكويت ثاني أكبر قوات في التحالف وأكبر قوة بين قوات التحالف الأوروبي في الحرب وبلغ قوامها نحو 53 ألف جندي بريطاني⁽¹⁴⁾.

ولقد أوضحت الرؤية البريطانية لأمن الخليج العربي بعد حرب عام 1991م، أهمية استمرار بريطانيا في تبني موقف قوي ورؤية شاملة تجاه أمن الخليج العربي، مع عدم الرغبة في الانخراط الكلي؛ ففي 10 فبراير 1991م أكد وزير الخارجية البريطاني الأسبق دوجلاس هيرد سعي بريطانيا - بعد انتهاء الحرب - إلى الآتي:

1. تحقيق نظام أمني فاعل في منطقة الخليج العربي، يتشكل بمقتضى مقترحات عربية.
2. ضرورة أن يتركز اهتمام العالم في البحث عن تسوية شاملة للقضية الفلسطينية.

13 The Gulf War, fought from 1990 to 1991, saw the largest use of British troops in a single deployment since the Second World War, Royal British Legion. <https://www.britishlegion.org.uk/stories/the-gulf-war>

14 Paul Crompton, Operation Granby: The UK, s role in Liberating Kuwait, Al-Arabiya News, 20 May 2020. <https://english.alarabiya.net/special-reports/kuwait-invasion/201517/08//Operation-Granby-The-UK-s-role-in-liberating-Kuwait>

15 - موقف وردود الفعل البريطانية، خلال مرحلة عاصفة الصحراء، موسوعة مقاتل من الصحراء. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/27/sec06.doc_cvt.htm

16 - المرجع السابق.

من العام ذاته أن المملكة المتحدة «عادت إلى الخليج العربي، وستعزز التزاماتها الأمنية فيه»، وأنها «عادت إلى شرق السويس»، وأنها «ستعزز الصداقات القديمة»، مضيفاً أن «بريطانيا كانت جزءاً من تاريخكم خلال مئتي سنة مضت، وسنكون معكم في القرون المقبلة». وكرر مقولة رئيسة الوزراء بأن «أمنكم من أمننا»⁽¹⁸⁾.

ولقد توالى التصريحات البريطانية بشأن أمن الخليج العربي، وكان منها في يوليو 2021م حين أعلن رئيس أركان الجيش البريطاني الفريق أول سيرنك كارتر، خلال اجتماع مجموعة (دراجون/ التنين)، بين رؤساء أركان جيوش المملكة المتحدة وتسع دول عربية هي (مصر، والبحرين، والأردن، والعراق، والكويت، وعمان، وقطر، والسعودية، والإمارات)، عن "استعداد بلاده لمساندة شركائها في الخليج العربي للتصدي للتهديدات المشتركة"⁽¹⁹⁾. وأشارت وزارة الدفاع البريطانية إلى أن لديها أكثر من ألف عسكري ينتشرون بشكل روتيني في المنطقة، إلى جانب الطائرات والسفن، وأن شراكاتها الدفاعية تساعد على شن العمليات الخاصة بمكافحة الإرهاب والقرصنة والتهريب⁽²⁰⁾.

وكانت إحدى أهم الخطوات التي عكست اهتمام بريطانيا بأمن الخليج العربي في عهد رئيس الوزراء الحالي بوريس جونسون في فبراير 2021م، هي تعيين مبعوث بريطاني خاص لمنطقة الخليج العربي هو إدوارد ليستر، وهي الخطوة التي علّق عليها رئيس

خلالها إطلاق الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة لتعزيز علاقات أوثق في كافة المجالات، بما في ذلك السياسية والدفاعية والأمنية والتجارية، بل والثقافية والاجتماعية⁽¹⁷⁾.

وتوضح التجربة والوقائع أن السياسات البريطانية تجاه قضية أمن الخليج العربي لا تخضع لتوجّهات حزبية محافظة أو عمالية، وإنما للحسابات الوطنية البريطانية التي تنسجها جهات وأجهزة متعددة في صنع القرار البريطاني، ومن ثم تعمل على التحرك وفقاً لرؤية أشمل، بعيدة المدى، ولديها قدرة على رؤية التشابكات والتعقيدات في المشهد الإقليمي والخليجي.

ثانياً - أمن الخليج العربي في الخطاب البريطاني.. بعد (البريكست)

انعكس تزايد الاهتمام بمنطقة الخليج العربي على الخطاب البريطاني في السنوات الأخيرة، والذي شهد تبلوراً لوجهة النظر البريطانية حول المنطقة، وكان أبرز موقف في الخطاب البريطاني ما ورد في كلمة رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي، خلال حضورها قمة مجلس التعاون بالصخیر بمملكة البحرين عام 2016م، حين أكدت «أن أمن الخليج العربي من أمن بريطانيا». وأعلن بيان القمة عن إطلاق المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون «شراكة استراتيجية» في المجالات الأمنية والسياسية والتجارية، متعهدين بالعمل معاً لمواجهة «عدوانية» إيران.

أما وزير الخارجية بوريس جونسون آنذاك، فقد أكد في منتدى حوار المنامة السنوي في ديسمبر

18 - جونسون يغيّر ليجته نحو السعودية ويؤكد أهمية أمن دول الخليج لدى بريطانيا، فرانس 24، 2016/12/11.

19 - لندن تعلن استعدادها للمساعدة.. قادة أركان 9 جيوش عربية يجتمعون معاً إلى طاولة نظيرهم البريطاني، 6، RT/2021/7.

20 - بدر العازمي، بمشاركة 9 دول شرق أوسطية.. لندن تستضيف مجموعة (التنين) الدفاعية، صحيفة (الشرق)، 6 يوليو 2021.

17 - انظر: نص بيان الصخیر الخليجي البريطاني، إيلاف، 10 ديسمبر 2016.

[html.1123185/12/https://elaph.com/Web/News/2016](https://elaph.com/Web/News/2016.html.1123185/12)

والاستثمار في كلا الاتجاهين». وجاء في الاستراتيجية «إننا سنبنى وجوداً عسكرياً بريطانياً دائماً وأكثر أهمية؛ ليعكس علاقاتنا التاريخية والطبيعية طويلة الأجل بشأن كل من التحديات والفرص وطمأنة حلفائنا الخليجيين»⁽²²⁾.

ثالثاً : الشراكات الاقتصادية.. مداخل الدور البريطاني في أمن الخليج العربي:

تتجه بريطانيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للدخول في شراكات نوعية خاصة، تركز بالأساس على الجانب الاقتصادي، كمدخل للشراكة الاستراتيجية البريطانية، وتعتبر بريطانيا أكثر الدول تأهلاً للعب دور أساسي في أمن المنطقة، من منظور الدول الخليجية، ومما يدفع إلى ذلك ما يأتي:

1. مؤشرات تراجع الالتزام الأمريكي نحو الشرق الأوسط والخليج العربي، والاتجاه شرقاً نحو الصين، وهو ما يتضح من التصريحات الأمريكية والترتيبات التي اتخذتها إدارتا الرئيسين ترامب وبايدن بخصوص الانسحاب من أفغانستان والعراق، مع إعادة ترتيب القواعد الأمريكية في منطقة الخليج العربي على نحو ما برز في نقل بعض الآليات العسكرية من معسكر السيلية في قطر إلى الأردن وإسرائيل.
2. خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (بمقتضى اتفاقية البريكست)، على نحو عزّز رغبة بريطانيا في الارتباط بالمناطق والأقاليم التي تمتعت فيها بنفوذ تاريخي. ومع (البريكست)

الوزراء قائلاً: «إن الخليج العربي منطقة ذات أهمية بالغة من الناحيتين الاقتصادية والجيوسياسية».

ويعد المبعوث البريطاني الخاص بالخليج ليستر من بين أهم المسؤولين البريطانيين الذين يجمعون بين السياسة والاقتصاد، وهو ما يشير إلى رغبة بريطانيا في تعزيز علاقاتها التجارية مع دول مجلس التعاون عقب خروجها الفعلي من الاتحاد الأوروبي، باعتبار ذلك إحدى الأولويات، على حد ما أكد وليام فوكس (عضو مجلس العموم البريطاني عن حزب المحافظين، الذي شغل منصب وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية سابقاً)⁽²¹⁾.

وقد لخصت استراتيجية الأمن القومي والدفاع الاستراتيجي والمراجعة الأمنية للمملكة المتحدة الصادرة عام 2015م National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review ، الرؤية الشاملة للمملكة حول أهمية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فتضمنت التأكيد على أن «علاقات المملكة المتحدة مع دول مجلس التعاون الست واسعة وعميقة؛ إنهم شركاء حيويون للمملكة المتحدة في العمل من أجل تحقيق استقرار إقليمي مستدام وطويل الأجل، وفي معالجة التهديدات المباشرة للمملكة المتحدة من الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، وأمن طاقتنا. نحن نتعاون في مكافحة (داعش) والجماعات الإرهابية الأخرى، وفي تعزيز الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي تقديم المساعدة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها، مع الاستمرار في معالجة القضايا التي تختلف وجهات نظرنا بشأنها. نحن نشجع المزيد من التجارة

22 - National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015, op.cit, p. 84.

21 - جونسون يعيّن إدوارد ليستر مبعوثاً خاصاً لمنطقة الخليج العربي، صحيفة (الشرق)، 13 فبراير 2021.

1» التي تم تغيير اسمها ليكون «أدريان داريا (1) مقابل الإفراج عن ناقلة (ستينا إمبيرو) البريطانية.

6. تكثيف الحضور الصيني في منطقة الخليج العربي: وهو ما برز من مؤشرات كثيرة، ففضلاً عن علاقة الصين الخاصة بإيران، والطموح الصيني الإيراني لتعزيز هذه العلاقة إلى آفاق لا حدود لها، على نحو ما برز من المعاهدة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين لمدة 25 عاماً التي تم الإعلان عنها في يونيو 2020م⁽²⁴⁾، وهناك المشروع الصيني بشأن الحزام والطريق، الذي يهدد بريطانيا في منطقة نفوذها التقليدي.

وتتمثل دوافع الدور البريطاني في أمن الخليج العربي، في حزمة كبرى من المصالح، منها مبيعات الأسلحة والمبادلات التجارية والاستثمار. وتكتسب صادرات السلاح أهمية كبرى في صناعة القرار البريطاني تجاه المنطقة، وذلك ما كشفت عنه وثائق رُفعت عنها السرية في المحفوظات البريطانية في أغسطس 2017م، أكدت أن الحكومة البريطانية نظرت إلى غزو صدام حسين للكويت عام 1990م، باعتباره فرصة لتعزيز العلاقات الدفاعية مع دول الخليج

تتحول الاستراتيجية البريطانية التجارية والاقتصادية نحو مجلس التعاون لدول الخليج العربية كحليف يلعب دوراً إيجابياً في دعم الاقتصاد البريطاني. وهو ما يشير إليه تزايد حجم الاتفاقيات الاقتصادية البريطانية مع دول المجلس في السنوات الأخيرة.

3. الإقبال الخليجي على بريطانيا، فهناك ارتياح خليجي للدور البريطاني مقارنة بأي دور آخر، وتشهد الاستثمارات الخليجية في بريطانيا تزايداً، كما تسعى دول المنطقة لاستقطاب المملكة المتحدة، على نحو ما برز في دعوة رئيسة وزراء بريطانيا السابقة إلى قمة مجلس التعاون بالبحرين في ديسمبر 2016م.

4. الرغبة البريطانية الفعلية في ممارسة دور في أمن الخليج العربي، ويشير إلى ذلك تأكيد رئيسة وزراء بريطانيا السابقة لدى حضورها قمة البحرين أن أمن الخليج العربي من أمن بريطانيا. وحتى 6 يوليو 2021م أكد كبير مستشاري رئيس الأركان البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الفريق طيار سامي سامبسون أن «أمن الخليج العربي هو أمننا ودولنا تعتمد وتساند بعضها البعض»⁽²³⁾.

5. ازدياد الاهتمام البريطاني بأمن الخليج العربي في أعقاب مؤشرات التوتر مع إيران، على نحو ما برز خلال التصعيد البريطاني الإيراني المتبادل مع احتجاز ناقلات نفطية في يوليو 2020م (الأزمة التي انتهت بالإفراج عن الناقلة «غريس

23 - كبير مستشاري رئيس الأركان البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: أمن الخليج هو أمننا، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2021/7/7 <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2986681&language=ar>

24 - انظر تسريبات لبعض بنود المعاهدة في كل ما تود معرفته عن اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين إيران والصين، Middle East. 2021/3/News. 27

السعودية والإمارات وقطر ودول الشرق الأوسط ما يقرب من 80٪⁽²⁸⁾.

هذا وتتعزز الدوافع البريطانية للانخراط أكثر في أمن الخليج العربي مع ارتفاع حجم التجارة البينية والاستثمارات المتبادلة؛ التي تتجه للتزايد بعد (البريكست). وتتفاوت التقديرات بشأن الاستثمارات الخليجية في بريطانيا؛ فبينما كشفت تقارير عام 2015م عن أن حجم الاستثمارات الخليجية في المملكة المتحدة والمشكّلة من صناديق سيادية ومستثمرين تفوق 250 مليار دولار⁽²⁹⁾. فإنه بحسب بيانات اتحاد المصارف العربية فإن إجمالي استثمارات الأفراد والصناديق السيادية الخليجية في بريطانيا يتراوح بين 200 و250 مليار دولار⁽³⁰⁾. وفي مقابل ذلك هناك تقديرات أخرى تخفّض حجم الاستثمار الخليجي إلى 86 مليار دولار⁽³¹⁾. وقد يكون مصدر الاختلاف هو التفرقة بين الاستثمارات الحكومية والخاصة التابعة للأفراد.

وعلى جانب آخر، تعد المملكة المتحدة ثالث أكبر مستثمر أجنبي في دول مجلس التعاون، حيث لا تتفوق عليها إلا الولايات المتحدة والصين وفق

العربي وخاصة على صعيد مبيعات الأسلحة⁽²⁵⁾. ووفقاً لصحيفة (الجارديان) البريطانية الصادرة في تاريخ 2020/10/7م، بلغت قيمة ما تم تصديره من السلاح البريطاني إلى الشرق الأوسط عام 2019م وحده ما نسبته 60% من إجمالي صادرات السلاح البريطانية. وكشف المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع البريطانية، عن أن دول الخليج العربي استحوذت على 60% من المبيعات البريطانية في مختلف المجالات الدفاعية عام 2015م⁽²⁶⁾.

وخلال العقد الماضي (بين 2010م و2019م)، صدّرت بريطانيا ما قيمته 86 مليار جنيه استرليني إلى الشرق الأوسط⁽²⁷⁾. وفي عام 2018م، ارتفعت صادرات الدفاع البريطانية إلى مستوى قياسي، وشكلت نسبة المبيعات إلى المملكة العربية

25 - تنطوي وثائق (المحفوظات البريطانية) على تقارير سرية من وزير المشتريات الدفاعية آلان كلارك، لرئيسة الوزراء، آنذاك مارجريت تاتشر، أثناء جولة عاجلة أجراها في دول الخليج العربي بعد الغزو. وفي رسالة وجهها الوزير كلارك إلى تاتشر يوم 19 أغسطس 1990، مدموعة بخاتم «سري للغاية»، بعد أيام من غزو قوات صدام حسين للكويت، قال خلالها إن «ردّة فعل الولايات المتحدة وحلفائها على غزو العراق للكويت تشكل (فرصة غير مسبوقة) لمكتب تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية في منظمة تصدير الخدمات الدفاعية التابعة للحكومة البريطانية». وأوضح كلارك قائلاً: «مهما كانت سياسة النشر التي سوف نعتمدها، أؤكد أن هذا الحدث يُمثّل فرصة لا مثيل لها لمكتب المبيعات والتصدير DESO .. وكتب مُضيفاً: «لقد قدّمت لائحة بالخطط الحالية لمبيعات الدفاع في بداية الألفية، ومن المرجّح تعزيزها وزيادة حجمها لاحقاً». انظر: لندن رأت في الغزو فرصة لا تضاهي لبيع الأسلحة، جريدة (الجريدة) الكويتية، 13-08-2017. أيضاً: لماذا ضحكت بريطانيا في سرّها عندما غزا صدام الكويت؟!، 13 RT/8/2017.

26 - دول الخليج تستحوذ على 60% من صادرات الأسلحة البريطانية في العام 2015، صحيفة (الاتحاد) الإماراتية، 19 فبراير 2017، وصحيفة (الإمارات اليوم)، 20/2/2017.

27 - صحيفة: بريطانيا ثاني أكبر مُصدّرٍ للسلاح بصفقات بقيمة 11 مليار جنيه إسترليني في العام 2019، Sputnik عربي، 2020/10/7.

28 - الاستثمارات البريطانية في الخليج العربي .. هل ستعوّض خسائر الانفصال؟ أرابيسك لندن، 15 مارس 2021.

29 - 2.6 تريليون دولار حصة الصناديق السيادية الخليجية: 250 مليار دولار استثمارات خليجية في لندن، لوسيل، 29/7/2016. <https://lusailnews.net/article/knowledgegate/250/2016/07/investigations/29>

30 - 250 مليار دولار الاستثمارات الخليجية في بريطانيا، صحيفة (البيان) الإماراتية، 5 يوليو 2016. <https://www.albayan.ae/1.2674015-05-07-one-world/overseas/2016>

31 - تقدير فواز العلي، الخبير السعودي في التجارة الدولية: أنظر: العلي: استثمارات الخليج ستزيد بعد خروج بريطانيا، العربية نت، 20 مايو 2021.

الميزان التجاري بين بريطانيا ومجلس التعاون لمصلحة بريطانيا، فبلغت قيمة العجز في الميزان التجاري الخليجي مع بريطانيا 4 مليارات جنيه إسترليني عام 2015م⁽³⁷⁾، و4.9 مليارات دولار عام 2016م، و3.8 مليارات دولار عام 2017م⁽³⁸⁾. وعلى الجانب الخليجي يدعو البعض إلى أن تتفاوض دول الخليج العربي على اتفاقية تجارة حرة مع بريطانيا بهدف إثراء التجارة الدولية والخدمات مع دول الخليج العربي⁽³⁹⁾.

ويضيف تقارب الرؤى الاستراتيجية بين الجانبين البريطاني والخليجي فرصاً وحوافز للشراكة في المصالح والأمن؛ إذ تعد بريطانيا شريكاً استراتيجياً لدول المجلس في رؤاها الوطنية 2030م و2050م. وهناك قدر عال من التنسيق والشراكة الاستراتيجية لأجل إنجاح هذه الرؤى. والنموذج الأبرز على ذلك العلاقات السعودية البريطانية، حيث أعلن البيان المشترك الذي صدر في ختام الزيارة الرسمية التي قام بها الأمير محمد بن سلمان ولي عهد المملكة العربية السعودية إلى المملكة المتحدة في الفترة 9/6 مارس 2018م، واجتماعه مع رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك تيريزا ماي، عن تأسيس مجلس الشراكة الاستراتيجية السنوي بين البلدين، وأكد البيان التزام المملكة المتحدة

إحصائيات الأمم المتحدة⁽³²⁾. ويتوقع أمين عام اتحاد المصارف العربية أن يخلق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فرصاً أمام المستثمرين الخليجيين وخصوصاً في السوق العقاري بسبب انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني مقابل الدولار⁽³³⁾. ويشجع على الشراكة الخليجية البريطانية توفر الرغبة من الجانبين؛ فثمة رغبة من الحكومة البريطانية والقطاع الخاص البريطاني في الحصول على فرص استثمارية في الخليج العربي وخاصة تنفيذ المشروعات العملاقة ومشروعات البنية الأساسية، التي يقدر حجم الاستثمار فيها خلال السنوات العشر القادمة بنحو 200 مليار دولار⁽³⁴⁾.

وقد شهد مستوى التبادل التجاري بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون طفرات مهمة منذ عام 2005م⁽³⁵⁾، إذ تعد دول المجلس رابع أكبر سوق تصدير بالنسبة للمملكة المتحدة خارج الاتحاد الأوروبي، وتستحوذ على 50.83 مليار دولار من إجمالي تجارة المملكة المتحدة مع الشرق الأوسط بأكمله، البالغ 57.19 مليار دولار، كما تستحوذ المملكة المتحدة على ما يقارب ثلث التجارة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون⁽³⁶⁾. ويميل

32 - الدكتور كورتني فريز، البريكست ومجلس التعاون الخليجي: ما التالي؟، منتدى الخليج الدولي، 2 فبراير 2019.

/ https://gulifif.org

33 - 250 مليار دولار الاستثمارات الخليجية في بريطانيا، مصدر سابق.

34 - الاستثمارات الخليجية في بريطانيا أكثر من 130 مليار دولار، مصدر سابق.

35 - أنظر: الاستثمارات البريطانية في الخليج العربي.. هل ستعوض خسائر الانفصال؟، مصدر سابق.

36 - الدكتور كورتني فريز، البريكست ومجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق.

37 - الاستثمارات الخليجية في بريطانيا أكثر من 130 مليار دولار، دلمون بوست، <https://delmonpost.com/>

38 - انظر: ملخص إحصائي حول التبادل التجاري السلي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة.. بيانات عام 2017، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون، العدد 16 - سبتمبر 2018، ص 2.

https://www.gcstat.org/images/gcstat/docman/publications/united_stat_2

39 - تقدير فواز العلمي، الخبير السعودي في التجارة الدولية، مصدر سابق.

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والرعاية الصحية وعلوم الحياة والطاقة والطاقة المتجددة والبيئة والزراعة والأمن الغذائي والقطاعين المالي والمصرفي والنقل والخدمات اللوجستية والتعليم والأبحاث العلمية والابتكار والتكنولوجيا المتقدمة والملكية الفكرية⁽⁴²⁾. وفي بيان إماراتي بريطاني مشترك، صدر عقب اجتماع الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي، ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في لندن، أكدت الإمارات وبريطانيا التزامهما المستمر بتطوير شراكتهما وتعزيز الحوار الاستراتيجي بينهما، وإيجاد حلول سلمية للصراعات بالمنطقة⁽⁴³⁾.

ويشير ما تقدم إلى إقبال طرفي العلاقة البريطاني والخليجي على تنوع وتمتين أسس الشراكة وبالأخص توظيف المدخل الاقتصادي وتشبيك علاقات المستقبل.

رابعاً: المدخل العسكري الدفاعي للدور البريطاني في أمن الخليج العربي:

يمثل الشق الدفاعي جوهر الدور البريطاني في أمن الخليج العربي الذي يتجه إلى التصدي للتهديدات على الدول الخليجية. وفي هذا الجانب تكتسب علاقات بريطانيا بدول المنطقة أهمية خاصة: ففضلاً عن الدور الخاص لبريطانيا في مواجهة

بشراكة طويلة الأمد مع السعودية لدعم تنفيذ (رؤية 2030م) في المجالات المحددة ضمن الشراكة الاستراتيجية، وأن السعودية والمملكة المتحدة شريكان استراتيجيان رئيسيان في (رؤية 2030م). وأوضح أن تعيين المملكة المتحدة كين كوستا مبعوثاً خاصاً لرئيسة الوزراء، ولوزير الخارجية (لرؤية السعودية 2030م) وأنتوني سيلدون مبعوثاً للتعليم في المملكة المتحدة (لرؤية المملكة العربية السعودية 2030م) يعزز الأهمية التي توليها المملكة المتحدة لتطوير الروابط الثنائية لدعم جسور الاتصال بين الشعبين⁽⁴⁰⁾.

وخلال لقائه مع رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في 17 يونيو 2021م أكد صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله أن العلاقات الاستراتيجية المتميزة التي تجمع مملكة البحرين والمملكة المتحدة مستمرة في تطورها نحو شراكات أكثر تقدماً، وأشاد بتميز العلاقات التاريخية مع المملكة المتحدة ودورها الاستراتيجي والحيوي في حفظ أمن واستقرار المنطقة⁽⁴¹⁾.

وفي 12 ديسمبر 2020م وخلال اجتماعات الدورة السادسة للجنة الاقتصادية الإماراتية البريطانية المشتركة، اتفقت حكومتا البلدين على برنامج تعاون اقتصادي وتجاري واستثماري مشترك من تسعة محاور للمرحلة المقبلة، شمل: التجارة والاستثمار

42 - دولة الإمارات وبريطانيا تتفقان على برنامج تعاون اقتصادي من 9 محاور، دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، 2020/12/8. <https://www.mofaic.gov.ae/ar-ae/2020-12-08/12-mediahub/news/2020>

43 - بيان مشترك: الإمارات وبريطانيا تؤكدان التزامهما المستمر بتطوير شراكتهما وتعزيز الحوار الاستراتيجي، صحيفة (البيان) الإماراتية، 11 ديسمبر 2020. <https://www.albayan.ae/one-14036853-11-12-world/arabs/2020>

وأيضاً: لقاء إماراتي بريطاني يبحث العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة، العربية نت، 11 ديسمبر 2020.

40 - بيان سعودي - بريطاني: السعودية حليف استراتيجي بالمنطقة، العربية نت، 9 مارس 2018.

أيضاً: بريطانيا: السعودية تحقق تقدماً اقتصادياً كبيراً منذ إطلاق (رؤية 2030م)، الاقتصادية، 8 يوليو 2019.

<https://www.aleqt.com/201908/07/article>

41 - نيفين أشرف، رئيس وزراء بريطانيا يستقبل ولي عهد البحرين في لندن، صحيفة (الدستور) المصرية، 17/6/2021.

بحريني بريطاني مشترك بهدف تنسيق العمل الثنائي في المجالات السياسية والدبلوماسية والأمن ومكافحة الإرهاب، بجانب التجارة والاستثمار والتعاون الإقليمي⁽⁴⁵⁾.

كما وقَّعت سلطنة عُمان وبريطانيا (اتفاقية دفاع مشترك) في فبراير 2019م، وفي 12 سبتمبر 2020م أعلن وزير الدفاع البريطاني عن توسيع البنية التحتية للقاعدة الدعم اللوجستي المشترك) للمملكة المتحدة في ميناء الدقم بالساحل الجنوبي الشرقي لسلطنة عُمان، بتمويل إضافي مقداره 23.8 مليون جنيه إسترليني. وأشار بيان رسمي صادر عن وزارة الدفاع البريطانية إلى أن «هذا الاستثمار سيزيد ثلاثة أضعاف من حجم القاعدة البريطانية الحالية وسيسهل في تسهيل انتشار قوات البحرية الملكية في المحيط الهندي»⁽⁴⁶⁾.

وكانت سلطنة عمان قد وقَّعت في 28 أغسطس 2017م مذكرة تفاهم مع بريطانيا للتعاون في المجال العسكري، تتعلق باستخدام بعض المرافق في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم (الميناء البحري والحوض الجاف) لأغراض المنفعة المتبادلة كالتدريب والتمارين العسكرية وزيارات سفن الأسطول البحري بالمملكة المتحدة والإسناد اللوجستي.

كذلك وقعت المملكة العربية السعودية وبريطانيا في سبتمبر 2017م اتفاقية تعاون في المجالين

التهديدات التي تعرضت لها دول مجلس التعاون على مدى العقود الماضية في ظل تحالفات دولية متعددة، فإن هناك وجوداً بريطانياً مباشراً في قواعد عسكرية واتفاقيات دفاعية مع دول المجلس، وقد شهد هذا الشق تطورات مهمة في السنوات الأخيرة، عكست الرغبة البريطانية في تطوير الشراكة الأمنية والدفاعية مع دول الخليج العربي.

وكان أهم تلك التطورات الإعلان عن اتفاق التسهيلات البحرية بين البحرين وبريطانيا في 5 ديسمبر 2014م، لتقديم تسهيلات عسكرية للبحرية الملكية البريطانية في قاعدة قوة دفاع البحرين في ميناء سلمان. وقد أوضح وزير الخارجية البريطاني آنذاك فيليب هاموند أن «من شأن هذه الاتفاقية ضمان وجود البحرية الملكية البريطانية في البحرين حتى المستقبل البعيد». وذكرت وزارة الدفاع البريطانية في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني، أنه بموجب هذه الاتفاقية سيتم تحسين المنشآت الموجودة في ميناء سلمان في البحرين⁽⁴⁴⁾.

وكانت البحرين وبريطانيا قد وقَّعتا في أكتوبر 2005م مذكرة تفاهم للتعاون الأمني بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة، تتضمن تنسيق التعاون الأمني بين المملكتين في مختلف المجالات. وفي نوفمبر 2010م وقَّعت البحرين والمملكة المتحدة مذكرة تفاهم بشأن إنشاء اللجنة البحرينية البريطانية المشتركة، وفي نوفمبر 2012م جرى توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين بشأن تشكيل فريق عمل

45 - البحرين وبريطانيا توقعان مذكرة تعاون، صحيفة (البيان) الإماراتية، 22 نوفمبر 2012.

46 - جوناثان كامبل جيمس، بريطانيا في عُمان: الشريك الاستراتيجي لواشنطن، تحليل السياسات، المرصد السياسي 3380، 18 سبتمبر 2020. <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/brytanya-fy-uman-alshryk-alastratyjy-lwashtnt>

44 - للمزيد من التفاصيل حول تلك التسهيلات انظر: المنتدى العسكري العربي، 2014/12/6. <https://arabic-military-army.yoo7.com/t2310-topic> وأيضاً: د. جهاد عودة، الدفاع البريطاني الجديد في الشرق الأوسط، (الأهرام)، 28 يناير 2017.

خامساً : مستجدات السياسات البريطانية في أمن الخليج العربي:

بينما ركزت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بين عام 1945م وأوائل السبعينيات، على العلاقات الأنجلو أمريكية، واعتمدت على الموقف البريطاني في الشرق الأوسط قبل انسحاب بريطانيا من المنطقة⁽⁴⁷⁾، اكتفى الدور البريطاني منذ أوائل السبعينيات بلعب دور ثانٍ في أمن المنطقة بعد الولايات المتحدة، بالأخص في أوقات الأزمات والحروب الخليجية. ولكن الموقف البريطاني تطور تدريجياً؛ فبينما عملت بريطانيا على تمييز سياستها عن سياسة الولايات المتحدة خلال الحرب العراقية الإيرانية، ورفضت خطة عسكرية أمريكية لمنع إيران من الانتصار على العراق، مؤكدة انتهاجها سياسة (الحياد والتوازن) في الحرب⁽⁴⁸⁾، اتجه الدور البريطاني بعد ذلك إلى التكيف مع الدور الأمريكي، وذلك ما أكدته تقرير لجنة (شيلكوت) الذي حقق في قرار غزو العراق عام 2003م، والذي استنتج بأن مسألة التأثير على الولايات المتحدة في قرار الغزو، كانت الشغل الشاغل على جميع مستويات الحكومة البريطانية، وأن العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لم تكن متكافئة، على

العسكري والأمني. وفي نوفمبر 2020م وقّع البلدان مذكرة تعاون في مجال أمن الطيران المدني.

كما وقّعت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة في أبريل 2006م مذكرة تفاهم حول التعاون الأمني، تشمل التعاون في مكافحة الجرائم الإرهابية والجرائم الخطيرة والجريمة المنظّمة بمختلف أنواعها، إضافة إلى مكافحة الإتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل والمواد التي يُشتبه في إمكانية استخدامها لتصنيع هذه الأسلحة.

وفي أبريل 2018م وقعت الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية بدولة الإمارات العربية المتحدة، ووزارة النقل في المملكة المتحدة مذكرة تفاهم بشأن التعاون في شؤون الرقابة على السكك الحديدية، وتهدف الاتفاقية إلى تطوير العلاقات وتحقيق المنافع المشتركة المتأنية من مشاركة المعرفة المتراكمة والمقاربات المتّبعة فيما يتعلق بالرقابة على السكك الحديدية وسلامتها.

أما دولة الكويت، فقد وقّعت مع بريطانيا في يناير 2020م مذكرة تفاهم في مجال أمن المطارات، تقوم بريطانيا بمقتضاها بتوفير أسلحة وأجهزة مضادة للطائرات المسيّرة دون طيار (الدرونز)، لحماية المطارات والمداخل الكويتية.

وأخيراً وقّعت قطر وبريطانيا في أكتوبر 2014م مذكرة تفاهم للتعاون الأمني، وفي يناير 2019م وقّع البلدان مذكرة تفاهم تتعلق بتوفير بريطانيا معدات مكافحة المتفجرات بهدف تعزيز أمن الطيران المدني القطري. وفي أواخر مارس 2021م وقّع البلدان مذكرة تفاهم لتوسيع الشراكة بين القوات الجوية لكلا البلدين، تتضمن تدريباً مشتركاً بين القوات الجوية الأميرية القطرية وسلاح الجو الملكي البريطاني.

47 - Ronald Popp(Editor), Subcontracting security: The US, Britain, and Gulf security before the Carter Doctrine, in: European-American Relations and the Middle East, 1st Edition, Routledge, 2010. <https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.432420-9780203851449//subcontracting-security-us-britain-gulf-security-carter-doctrine-roland-popp>

48 - عن ذلك، انظر: عامرسلطان، إيران في الوثائق السرية البريطانية: لندن رفضت خطة عسكرية أمريكية لمنع الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الانتصار على العراق، بي بي سي، 3 فبراير 2019. <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47100082>

وإلى حد كبير، يُتوقع - في ظروف التحولات العالمية الراهنة والمستقبلية - أن تقف المملكة المتحدة إلى جانب دول مجلس التعاون في أية ترتيبات أمنية مستقبلية، كما ستعمل على استيعاب الأزمات بين دول المجلس بالوساطة والحلول السلمية، وذلك ما تشير إليه مساعي بريطانيا لتسوية الأزمة بين الرباعي العربي وقطر منذ بداياتها الأولى، ودعمها التحركات الكويتية في هذا الشأن، وهو ما عكسه البيان المشترك بين المملكة المتحدة والكويت في 19 يونيو 2017م، الذي أيدت فيه المملكة المتحدة جهود الوساطة الكويتية، وشددت على ضرورة عمل جميع الأطراف مع بعضها حرصاً على وحدة الخليج العربي⁽⁵²⁾، وهو الأمر نفسه الذي قام لأجله وزير الخارجية البريطاني بزيارة إلى السعودية والإمارات وقطر والكويت في يوليو 2017م للبحث عن حل للأزمة، مؤكداً في بيان لوزارة الخارجية أن «صدقة بريطانيا الوثيقة والتاريخية مع جميع دول الخليج العربي أصبحت أكثر أهمية في عالم اليوم المتقلب»، وحث «جميع الأطراف على القيام بدور بنّاء من أجل استعادة وحدة مجلس التعاون لدول الخليج العربية»⁽⁵³⁾.

وفيما يتعلق بالعراق، فإن المدخل الاقتصادي بالغ الأهمية في النظرة البريطانية لدور العراق في أمن الخليج العربي، ويكشف عن ذلك رسالة بعث بها رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ديفيد كامبرون في

الرغم من أنهما حليفان مقربان⁽⁴⁹⁾.

أما في الأوقات العادية، فقد عملت المملكة المتحدة على تمييز مواقفها عن المواقف الأمريكية؛ وعلى سبيل المثال أنه على إثر إعلان الرئيس الأمريكي جو بايدن في فبراير 2021م، تعليق تصدير الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية رفض وزراء بريطانيون تعليق مبيعات المملكة المتحدة من الأسلحة للسعودية، مؤكدين أن بلادهم تتخذ قراراتها الخاصة بشأن بيع الأسلحة، وليس من شأنها التقيّد بقرارات الدول الأخرى. وأكد وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن «القرارات التي تتخذها الولايات المتحدة بشأن مسائل بيع الأسلحة هي قرارات تخص الولايات المتحدة، وتأخذ المملكة المتحدة مسؤولياتها الخاصة بتصدير الأسلحة على محمل الجد، ونواصل تقييم جميع تراخيص تصدير الأسلحة وفقاً لمعايير الترخيص الصارمة»⁽⁵⁰⁾.

وتعمل بريطانيا على إدارة سياساتها في المنطقة بنوع من التوازن بين الأطراف الإقليمية.. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإيران، والعراق. وعززت من ذلك الخبرة التاريخية لبريطانيا في المنطقة⁽⁵¹⁾.

49 - The Report of the Iraq Inquiry, Executive Summary, Report of a Committee of Privy Counsellors Ordered by the House of Commons to be printed on 6 July 2016, pp. 129 – 130. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/535407/The_Report_of_the_Iraq_Inquiry_-_Executive_Summary.pdf

50 - بريطانيا ترفض تعليق بيع الأسلحة للسعودية.. فهل ستكون أول قطيعة مع إدارة بايدن؟، 9 RT. 2021/2.

وأيضاً: بريطانيا ترفض اتباع الولايات المتحدة في تعليق مبيعات الأسلحة للسعودية بشأن اليمن، تجارة الأسلحة، NetieNews، 8 فبراير 2021، <https://netienews.com>.

51 - تقرير (شيلكوت): بلير جبر بريطانيا للحرب على العراق بدون مبرر، (الغد) الأردنية. <https://alghad.com>

52 - بيان مشترك بريطاني/كويتي بشأن التوترات في منطقة الخليج، 19 Gov. UK 2017/6. <https://www.gov.uk/government/news/joint-uk-kuwait-statement-on-ongoing-tension-in-gulf-region-ar>

53 - وزير خارجية بريطانيا يبدأ جولة خليجية: ندعم وساطة الكويت.. وأمن الخليج من أمننا، سي إن إن بالعربية، 7 يوليو 2017. <https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/07/uk-foreign-minister-qatar-crisis-gcc-tour>

أمد بعيد لبريطانيا⁽⁵⁷⁾. وفي 29 يناير 2020م أعلنت بريطانيا تسلمها قيادة تأمين الملاحة في الخليج العربي ضد تهديدات إيران.

وكان وزير الدفاع البريطاني قد قال في مطلع يناير 2020م إن سفينتين حربيّتين ستبدآن مرافقة السفن التي ترفع علم بريطانيا أثناء مرورها في مضيق هرمز لتوفير الحماية لها⁽⁵⁸⁾. ومع ذلك فقد ظلت بريطانيا ملتزمة بسياسة محافظة تجاه إيران، وهو ما أبرزه تأكيد وزير الخارجية البريطاني بأن إعلانه سالف الذكر لا يغيّر شيئاً في سياسة المملكة المتحدة تجاه إيران، مشدداً على أن بريطانيا ستظل ملتزمة بالعمل مع إيران للحفاظ على الاتفاق النووي المبرم في العام 2015م مقابل رفع العقوبات عن إيران⁽⁵⁹⁾.

الجدير بالذكر أن بن والاس وزير الدفاع البريطاني قد أعلن في 5 أغسطس 2019م عن انضمام بريطانيا إلى التحالف العسكري البحري بقيادة الولايات المتحدة في الخليج العربي لحماية السفن التجارية التي تعبر مضيق هرمز وهو التحالف الذي يضم خمس دول إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا السياق قال والاس «نتطلع إلى العمل مع الولايات المتحدة وآخرين لإيجاد حل دولي للمشكلات في مضيق هرمز»⁽⁶⁰⁾.

يونيو 2010م إلى القيادة العراقية، أكد فيها أنه يعتبر العراق ركناً في أمن منطقة الخليج العربي، متعهداً بتقديم الدعم اللازم للعراق. وتابعت الرسالة «ثروتكم الطبيعية تمنحكم فرصة لتغيير مستقبل العراق الاقتصادي، وتعتبر مهمة أيضاً بالنسبة للمملكة المتحدة وأوروبا والعالم»⁽⁵⁴⁾. وفي يونيو 2021م وقّعت بريطانيا والعراق وثيقة الإطار الاستراتيجي للتعاون بين البلدين، بعدما تولدت الحاجة إلى توقيع وثيقة جديدة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، على حد ما أكد ذلك وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين⁽⁵⁵⁾.

أما بخصوص إيران، فقد أكد بيان قمة الصخبر الخليجية البريطانية بالبحرين عام 2016م، معارضة «دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة أنشطة إيران المزعومة للاستقرار في المنطقة، وسيعملون معاً للتصدي لهذه الأنشطة»، مشددين «على ضرورة أن تقوم إيران باتخاذ خطوات فعلية وعملية لبناء الثقة وحل النزاعات مع جيرانها بالطرق السلمية»⁽⁵⁶⁾. ويشير أحد بيانات وزارة الخارجية البريطانية إلى أن «المملكة المتحدة تؤكد التزامها بمعالجة تحدياتنا الأمنية المشتركة ومنها التهديدات الإيرانية والصراع المستمر في اليمن»، مؤكداً أن الرياض صديقة وثيقة وشريكة منذ

57 - وزير خارجية بريطانيا يلتقي ولي العهد السعودي، RT، 2021/6/7.

58 - بريطانيا تسلم قيادة تأمين الملاحة في الخليج ضد إيران، (العين) الإخبارية، 2020/1/30. <https://al-ain.com/article/1580370649>

59 - بريطانيا تعلن انضمامها إلى القوة البحرية بقيادة واشنطن في منطقة الخليج، 2019/8/France 24، 5.

60 - لندن تنضم لواشنطن في تحالف حماية الملاحة في الخليج على الرابط الآتي: <https://www.alarabiya.net/arab-and-world/> 05/08/2019/american-elections-2016

54 - رئيس وزراء بريطانيا يعتبر العراق ركناً في أمن الخليج، صحيفة (المدى) العراقية، 2010/6/16.

<https://almadapaper.net/view.php?cat=25530>

55 - العراق وبريطانيا يوقعان وثيقة للتعهد السياسي والاستراتيجي، ARABIC.NEWS.CN، http://arabic.news.cn/2021-2021/7/c_139996929.htm 27/08/06.

56 - أنظر: نص بيان الصخبر الخليجي البريطاني، إيلاف، 10 ديسمبر 2016.

<https://elaph.com/Web/News/20161123185/12/.html>

ويضاف إلى الاعتبارات البريطانية السابقة بشأن أمن الخليج العربي تزايد أعداد الجالية البريطانية العاملة في دول مجلس التعاون، وبالأخص في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع تفضيل البريطانيين للإمارات كوجهة للسفر والإقامة⁽⁶⁴⁾. وتشير إحدى الدراسات إلى ارتفاع عدد البريطانيين العاملين في الإمارات إلى 10 أضعاف خلال عقد من الزمن، ووصولهم إلى نحو 200 ألف شخص في العام 2018م مقارنة بـ 20 ألفاً عام 2008م⁽⁶⁵⁾.

الخلاصة:

ظل الدور البريطاني أساسياً في أمن الخليج العربي لعقود طويلة، وكانت بريطانيا الدولة الأكثر إسناداً للولايات المتحدة على مدى العقود الماضية، ومع التغيرات الهائلة التي تشهدها المنطقة، والحاجة إلى ترتيبات جديدة لأمن الخليج العربي تعتبر المملكة المتحدة أكثر القوى الدولية المؤهلة للقيام بدور في هذا الخصوص، حيث إن بريطانيا تستطيع الإسهام في ترتيبات ذات قيمة لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باعتبارها القوة الدولية الأكثر موثوقية من جانب دول المجلس.

من ناحية أخرى وفي ظل صدور النسخة المحدثة من المراجعة المتكاملة للأمن والدفاع والسياسة الخارجية لبريطانيا في مارس 2021م نجد أنها تستهدف في جزء منها زيادة السفن والغواصات والبحّارة، وتحويل مشاة البحرية الملكية إلى وحدة جديدة ستكون مهمتها حماية ممرات الإبحار والحفاظ على حرية الملاحة، وهو مما يعزز من أهمية الدور المتوقع للبحرية البريطانية في مواجهة تهديدات الأمن البحري عموماً وفي منطقة الخليج العربي على نحو خاص⁽⁶¹⁾.

وأخيراً فإنه فيما يتعلق بالموقف البريطاني من تصاعد الإرهاب، كانت بريطانيا جزءاً أساسياً من التحالف الدولي ضد تنظيم (داعش) الذي اتخذ من العراق والخليج العربي ساحة أساسية لنشاطه؛ فشاركت بريطانيا بعملية شادر Shader، وهي التسمية الرسمية لمشاركة القوات البريطانية بالتحالف الدولي لمحاربة تنظيم (داعش)، وفي إطارها تم نشر 1350 عسكرياً بريطانياً في المنطقة، وكانت بريطانيا ثاني أكبر مساهم بالتحالف الدولي ضد (داعش)⁽⁶²⁾. ووقفت بريطانيا بقوة إلى جانب العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكان رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ديفيد كاميرون قد حذر من خطر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، الذي «قد يستهدف شوارع المملكة المتحدة إذا لم يتم وقف تقدمه»⁽⁶³⁾.

61 - تفاصيل الاستراتيجية البريطانية للأمن والدفاع والسياسة الخارجية على الرابط التالي: <https://www.gov.uk/government/publications/global-britain-in-a-competitive-age-the-integrated-review-of-security-defence-development-and-foreign-policy>

62 - حسين عبدالراضي، الاحتفاظ بالدور.. خريطة انتشار الجيش البريطاني في الشرق الأوسط، 11 فبراير 2020.

63 - كاميرون: تنظيم «الدولة الإسلامية الإرهابي» قد يستهدفنا في شوارعنا، فرانس 24، 18/8/2014.

64 - فيصل عباس، البريطانيون يفضلون الإمارات على إسبانيا وفرنسا، العربية، 11 مايو 2014.

65 - ارتفاع عدد البريطانيين إلى 10 أضعاف خلال 10 سنوات في الإمارات، 8 يوليو 2019.

<https://arabisklondon.com/arabic>

إلى الوقوف على مسافة واحدة من الجميع. ثالثاً: من المهم أن يكون الدور البريطاني في أمن الخليج العربي ضمن ترتيبات جماعية مع قوى دولية وإقليمية أخرى، ذات مصلحة أساسية في أمن الخليج العربي، وتؤمن أيضاً بأن أمنها من أمن الخليج العربي. وهنا يمكن لبريطانيا أن تفيد دول المجلس في تعزيز مفهوم أمن الخليج العربي والدفع به ليشكل عقيدة عسكرية وأمنية لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وذلك جانب يمكن للمملكة المتحدة أن تسهم فيه بشكل أساسي. وقد يشكل الدور البريطاني قوة ردع بالأساس، قبل أن يتمكن - بالتحالفات الدولية الأخرى - من تشكيل قوة كبرى لصد العدوان.

مع ذلك، يحتاج الدور البريطاني في أمن الخليج العربي إلى شروط، ويتأثر بعدد من الاعتبارات:

أولاً: تؤكد الخبرة البريطانية مع منطقة الخليج العربي أن الاقتصاد والمصالح التجارية هما الأساس في رسم أطر المصالح الاستراتيجية والجيوستراتيجية للسياسة البريطانية، ومن ثم فإن توظيف الشراكات الاقتصادية مع بريطانيا من قبل دول مجلس التعاون سيشكل أهم حافز لتنشيط الدور البريطاني في أمن الخليج العربي، وهو ما يتضح من كثرة التعبير البريطاني عن الشراكة الأمنية مع دول المنطقة، واعتبار أمن الخليج العربي من أمن بريطانيا في السنوات الأخيرة، وقد عزز من ذلك خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الذي أتاح فائضاً من القوة الذي يبحث عن دور، يميل لأن يعبر عن نفسه في الخليج العربي.

ثانياً: يصعب على بريطانيا أن تقدم ضماناً منفردة لأمن الخليج العربي، بقوة توازي الضمانة الأمريكية التي تحققت على مدى العقود الماضية، كما أن آليات صناعة القرار البريطاني تختلف عن الأمريكي. والقدرة الخليجية على ممارسة التأثير على الدور البريطاني في المنطقة مختلفة أيضاً، كما أن خلفيات السياسة البريطانية وخبراتها تختلف عن خلفيات السياسة الأمريكية، ومن ثم لا يُتوقع أن تلتزم بريطانيا بخط السياسات الأمريكية تجاه أمن الخليج بمفاهيمه السابقة، فالأساس في السياسة البريطانية هو إدارة التوازن بين القوى، وما تزال بريطانيا في محطة وسط بين سياساتها القديمة واستكشاف استراتيجية جديدة لبريطانيا العالمية. وإن من مصلحة دول الخليج العربي أن تنخرط وبقوة مع صانعي الاستراتيجية البريطانية في المنطقة، بما يحقق مصالح دول مجلس التعاون بالأساس، وبما لا يجعل السياسة البريطانية تركز

2-The security and defence partnership between Britain and the Arab Gulf States

Dr Moataz Mohammed Salama⁽¹⁾

English Abstract

Many studies have taken the position that understanding European foreign policy explains American foreign policy, particularly their defence and security choices. This paper adopts a different approach by taking a holistic view of Britain's role in the Arab Gulf regional security since 1971. This demonstrates that the British role in ensuring regional security remains central post-Brexit, despite the changing British economic, security and defence interests in the region and confirms the modern-day relevance of Britain's historical role as a strategic partner to the countries of the Gulf Cooperation Council.

The paper's three main conclusions are summarised below:

First:

The strategic relationship between Britain and the Arab Gulf States has, to date, focused primarily on defence and security considerations. Given Britain's emphasis on economic concerns and attracting investment post-

Brexit, the Gulf States have an opportunity to turn the economic dimension of their partnership into its driver. This will serve to cement the long-term nature of their relationship.

Second:

In the light of current regional and global changes, developing the British-Gulf relationship is imperative both to achieving the appropriate regional power balance, the essential aim of any partnerships, and to diversifying their international partnerships. Moreover, Britain possesses the historical, current, and future interests to be a central partner to the Gulf States.

Third:

Britain's ability to operate within global security arrangements ensures that it will continue to play a pivotal role in regional security arrangements and deterrence in the Arabian Gulf, in terms of both general deterrence – given growing threats to regional security – and maritime security in particular. Moreover, Britain has the ability to work with-in any collective security arrangement.

1 Expert at Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Egypt

٣- فرنسا والخليج العربي: أهداف ومقومات شراكة أمنية موسعة

أ.د. سالي خليفة إسحق^(١)

ملخص الدراسة

الجيوسياسية في المنطقة بما يتوافق مع الرؤى الاستراتيجية والأمنية العريضة للطرفين.

الثانية: إن آفاق استدامة هذه الشراكة يتوقف على عدة اعتبارات، أهمها قدرة فرنسا على تحجيم الدور الإقليمي الإيراني وطموحاته النووية، وقدرة فرنسا على التأثير في مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتعبئتها في اتجاه داعم للمصالح والهموم الإقليمية العربية.

الثالثة: إن الدور الفرنسي (والأوروبي عموماً) يتكامل ولا يتنافس مع الدور الأمريكي في المنطقة.

تستهدف هذه الدراسة تحليل مضامين ومسار الشراكة الأمنية بين فرنسا ودول الخليج العربي التي تعد شريكاً مهماً لتلك الدول ارتكازاً على كونها إحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بالإضافة إلى النشاط الملموس للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي على نحو خاص إبان السنوات القليلة الماضية، والذي أسفر عن تنامي الدور الفرنسي تجاه أمن الخليج العربي سواء من خلال تعزيز القدرات الدفاعية للدول الخليجية بالأسلحة الفرنسية المتطورة أو إعلان فرنسا تأسيس البعثة الأوروبية لمراقبة الملاحاة في مضيق هرمز، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

الأولى: تعدد مرتكزات الشراكة الفرنسية الخليجية وتعدد مظاهر التعاون الفرنسي الخليجي سواء في ملفات أمنية أو حيوية داخل المنطقة العربية وخارجها. فضلاً عن أن التحولات الإقليمية والدولية منذ عام 2011م على الأقل تسهم إلى حد كبير في متانة هذه الشراكة وتدعم استدامتها لأنها تنطوي في طياتها على إعادة رسم الخريطة

1 أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة والجامعة البريطانية بمصر.

مقدمة

وعلى الرغم من هذه التحديات، عملت فرنسا منذ السبعينيات على تعزيز وتعميق علاقاتها المتعددة الأبعاد مع الدول العربية، ليس فقط في مناطق نشاطها التقليدي سواء في حوض المتوسط أو شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ولكن أيضاً في منطقة الخليج العربي نظراً لأهميتها المتصاعدة في المنطقة العربية والسياسة العالمية وتقاطع هذه الأهمية مع الرؤية الفرنسية لدور فرنسا في تأمين مصالحها خصوصاً ومصالح نمو وتماسك الكتلة الأوروبية عموماً. هذا الانخراط التدريجي والكثيف لفرنسا في منطقة الخليج العربي من خلال شراكات أمنية وسياسية واقتصادية عدة يساهم من ناحية في تعزيز الدور الفرنسي في عدد كبير من قضايا المنطقة العربية على أسسها، وي طرح من ناحية أخرى عدداً من التساؤلات حول ماهية الرؤية الفرنسية لأمن منطقة الخليج العربي، وأسباب التنامي المطرد في النشاط والتواجد الفرنسي في هذه المنطقة، وكيف تسهم التحولات الإقليمية والدولية في كسب الشراكة الفرنسية-الخليجية المزيد من الجاذبية.

وفي محاولة للإجابة على هذه التساؤلات، تتناول هذه الورقة بالتحليل السياسة الفرنسية تجاه أمن الخليج العربي، مُستَلة بمقدمة سريعة عن التطور التاريخي للدور الفرنسي في المنطقة، ثم تحليل لتطور الرؤية والدوافع والأهداف الفرنسية، وكيف يترجم هذا في ممارسات سياسية نحو المزيد من التقارب والتعاون الفرنسي-الخليجي المشترك بصورة تعكس المزج الفرنسي المتوازن بين القيم الفرنسية والأوروبية من جهة والتكيف مع ديناميكيات الجغرافيا السياسية ومتطلبات السياسة الواقعية من ناحية أخرى. وأخيراً، يتناول القسم الأخير من هذه الورقة التحولات الإقليمية

تصاعد خلال العقد الماضي النشاط الفرنسي في منطقة الخليج العربي، وهو النشاط الأكثر تقليدية في مناطق شمال إفريقيا والشرق العربي والغرب الإفريقي، وهو ما يطرح عدة تساؤلات بشأن كيفية تفسير السلوك الفرنسي وإمكانات الاستدامة والتماسك في الشراكة الفرنسية الخليجية. وتكتسب هذه التساؤلات أهمية كبيرة نظراً لمكانة وثقل فرنسا العالمي. إذ تعتبر فرنسا قوة دولية مهمة، باعتبارها إحدى الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة، وقوة نووية رصينة، وأحد أكبر الاقتصادات حجماً وتطوراً على المستوى العالمي والأوروبي. كما أنها أيضاً أحد أهم القوى الأوروبية الأساسية، لاسيما مع الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، وكونها ذات تأثير واسع في ديناميكيات عمل الاتحاد الأوروبي، وتعتبر - بالشراكة مع ألمانيا - دولة قائدة للكتلة الأوروبية سياسياً ودفاعياً واقتصادياً وثقافياً.

ولفرنسا كقوة كبرى أهمية خاصة وتاريخية في حوض المتوسط ومناطق شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وتتميز السياسة الفرنسية بنشاط سياسي فريد في المنطقة العربية عموماً منذ ستينيات القرن العشرين الماضي مئزها عن غيرها من القوى الغربية. حيث بدأت فرنسا في العمل على تقديم نفسها للأمة العربية كشريك سياسي ووسيط محايد محتمل في قضية السلام. إلا أن هذا النشاط والتفرد في السياسة الخارجية الفرنسية، خاصة إذا ما قُورنت بالسياسات الغربية عموماً في المنطقة خلال فترة الحرب الباردة، لم يُقدّر له الكثير من النجاح؛ لعدم امتلاك فرنسا الإمكانيات اللازمة والنفوذ الكافي لمنافسة دور الولايات المتحدة السياسي والأمني.

والدولية التي ساهمت في تقوية الشراكة الفرنسية-الخليجية ومن ثمَّ تزايد جاذبية الشريك الفرنسي في منطقة الخليج العربي.

أولاً) التطور التاريخي لسياسة فرنسا في منطقة الخليج العربي وبدايات التعاون الفرنسي الخليجي:

بدأت السياسة الفرنسية في التحوُّل تجاه المزيد من التقارب السياسي والأمني مع الدول العربية الشرق أوسطية في أعقاب حرب عام 1967م، حيث شهدت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية منذ ذاك الوقت جموداً وتوتراً لم تتعافَ منه حتى وصول الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران للرئاسة في أوائل الثمانينيات. كذلك كان لأزمة النفط في أوائل السبعينيات دور كبير في تحفيز النشاط الفرنسي تجاه المنطقة العربية عموماً والخليج العربي خصوصاً، حيث بدأت الأنظار الأوروبية في ذاك الوقت تتحول إلى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي على خريطة إنتاج وتصدير النفط عالمياً، ومن ثمَّ ظهور الإرهابيات الأولى لصياغة سياسة أوروبية حول أمن الطاقة.

وكان من أهم ركائز السياسة الفرنسية في تحقيق هذا التقارب وقتها هو النشاط السياسي الفرنسي في قضية السلام والحرص على الدفاع عن القضية الفلسطينية، فحرصت فرنسا - طوال عقد السبعينيات وبالتزامن مع صعود ما عرف آنذاك بالحوار العربي الأوروبي - على قيادة الجماعة الأوروبية في هذا الحوار وصولاً إلى (إعلان البندقية) الصادر عن المجلس الأوروبي في يونيو 1980م. وتعزز في هذا الإطار عدد من الدراسات عدم قدرة الجماعة الأوروبية على مواصلة تطوير (إعلان

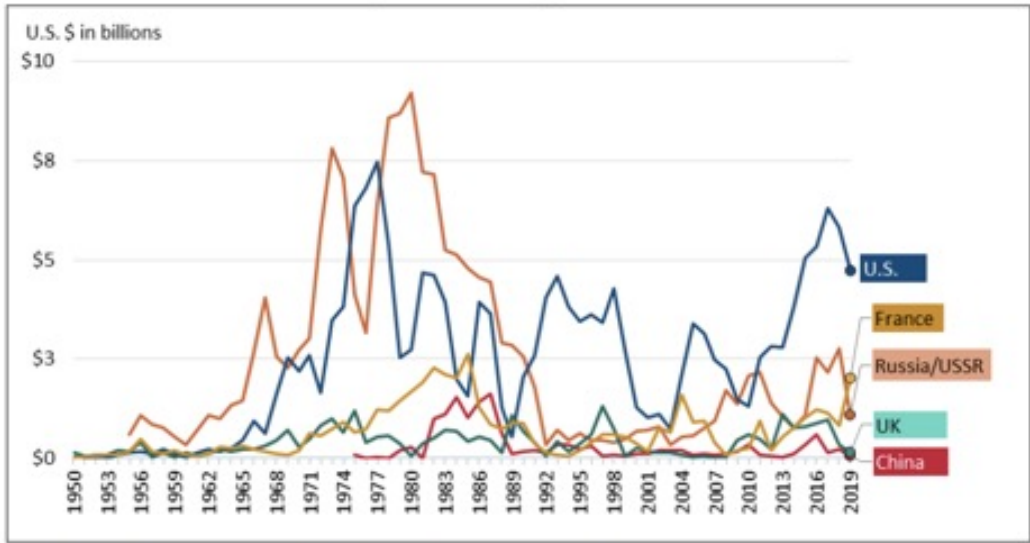
البندقية) نظراً للانقسامات الداخلية التي كَبَحَتْ إمكانية أي تنسيق جماعي إضافي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى محاولات فرنسا المستمرة لقيادة سياسة أوروبية مستقلة في الشرق الأوسط، مصطدمة في هذا مع مواقف بريطانيا وألمانيا وهولندا والدنمارك التي فضلت تنسيقاً أوثق بشأن هذه القضايا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة⁽²⁾.

وكان من أهم مظاهر العمل الفرنسي على التقارب مع دول الخليج العربية، ليس فقط الاعتراف ببعض دول الخليج العربي في أوائل السبعينيات ومن بينها مملكة البحرين، ولكن الحدث الأهم والأكبر والذي دسَّن لتقارب فرنسي سعودي وثيق كان المساعدة الفورية والحاسمة التي قدمها الرئيس الفرنسي الأسبق وقتها، فاليري جيسكار ديستان، في إنهاء أزمة حصار الحرم المكي وهزيمة المتمردين السلفيين أتباع جهيمان عام 1979م. ولعل ما يؤكد على محورية عامل النفط الخليجي في هذا الوقت في حَفْز الدور الفرنسي، هو تصريح ديستان حول الأزمة بقوله «بدا لي الأمر خطيراً.. والتبعات الممكنة

2 Behr, T. (2015), "Power and Politics in the Making of Euro-Mediterranean Policies: Exploring the Role of the 'North-South Split'", in Timo Behr and Teija Tiilikainen, eds., Northern Europe and the Making of the EU's Mediterranean and Middle East Policies. Normative Leaders or Passive Bystanders?, Farnham and Burlington, Ashgate, p. 91108-. Isaac, S. K., & Kares, H. E. (2017). The European Community Framing of the Mediterranean (19701990-) (No. 1). MEDRESET Working Papers, Rome: IAI. Jonathan Marcus, "French policy and the Middle East conflicts: change and continuity." The World Today 42, no. 2 (1986): 2730-.

لهذا الموقف على سوق النفط عالمياً»⁽³⁾. ومنذ ذلك الحين اهتمت الحكومات الفرنسية المتعاقبة بتعزيز العلاقات الفرنسية الخليجية، وخاصة من خلال شراكات اقتصادية وأمنية، تتمثل معظمها في نمو مبيعات السلاح الفرنسي لدول الخليج العربي. ويوضح الشكل رقم (١) التزايد التدريجي في حجم مبيعات السلاح الفرنسي (مقارنة بدول كبرى أخرى) لدول الشرق الأوسط – شاملة دول الخليج العربية – وخاصة بدءاً من عقد السبعينيات.

شكل رقم (١): مبيعات السلاح الفرنسي (مقارنة بدول كبرى أخرى) لدول الشرق الأوسط (1950م-2019م)



Source: Congressional Research Service, "Arms Sales in the Middle East: Trends and Analytical Perspectives for U.S. Policy, R44984, 23 November 2020

ومع اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979م ثم الحرب الإيرانية العراقية عام 1980م، كان أهم ما ميّز الدور الفرنسي خلال عقد الثمانينيات في هذه المنطقة هو انضمام فرنسا إلى الدول العربية ودول الخليج العربي في تقديم الدعم العسكري للعراق، كما قامت البحرية الفرنسية بدوريات في الخليج العربي أثناء فترة الصراع الممتدة لثوتمان سنوات. فسّر ذلك حرص فرنسا على المحافظة على مصالحها التجارية والصناعية مع العراق، وخاصة واردات فرنسا من النفط العراقي وصادرتها للعراق من السلاح الحديث⁽⁴⁾. كذلك يذكر أيضاً تخوّف فرنسا من توجهات النظام الإيراني الجديد، وخاصة في ضوء علاقة فرنسا الخاصة بلبنان، وكذلك

3 - بي بي سي، «حصار الكعبة: الواقعة التي غيّرت مسار تاريخ السعودية الحديث»، 28 ديسمبر 2019،

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50924634>

4 - من الجدير بالذكر أن شركة النفط الفرنسية Compagnie Française des Pétroles كانت تعمل في العراق منذ عدة عقود، وأن مجموعة توتال الفرنسية كانت تمتلك 23% من أسهم شركة نفط العراق (IPC).

-Ashton, Nigel, and Bryan Gibson. "France's involvement in the Iran-Iraq War". In: Pierre Razoux (Ed.) "The Iran-Iraq War", pp. 219. Routledge, 2013. 235.

وإلى جانب هذه التطورات التاريخية في العلاقات الفرنسية الخليجية، فإن تعزيز شراكة فرنسا مع دول الخليج العربي له جذور أكثر حداثة، تشمل موقف فرنسا المتشدد من برنامج إيران النووي منذ عام 2002م، والمدفوع بقلق فرنسي مما أظهرته إيران من نوايا حربية تجاه إسرائيل، وتوجس من التوجه السياسي والأمني للنظام الإيراني وأجندة إيران التوسعية في المنطقة، وخاصةً في دول المشرق العربي التي تتمتع فرنسا بعلاقات وثيقة بمعظمها. وهنا تتشارك فرنسا ودول الخليج العربي الأساسية القلق من التهديدات الإيرانية لأمن المنطقة. وفي هذا السياق، لا يُغفل خطاب الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك في يناير 2006م، الذي دشن فيه مبدأً جديداً للردع النووي، وذكره لأهمية مساعدة فرنسا للدول الحليفة Allied States وهو المصطلح الذي أشارت مصادر رسمية فرنسية وقتها بأنه يُعنى به الدول الحليفة لفرنسا من خارج منظمة حلف (الناتو) كدول الخليج العربية. وهو ما يعد بحسب الكاتب (ديفيد يوست) مبدأً غير مسبوق للمصالح الحيوية الفرنسية⁽⁷⁾.

ويمكن القول إنه مع مطلع القرن الحادي والعشرين مثّل التهديد الإيراني أحد أهم نقاط الالتقاء بين الجانبين الفرنسي والخليجي، ودفع في اتجاه تعزيز فرنسا للعلاقات الشخصية بعناية مع النُخب الحاكمة في دول الخليج العربي وصُنّاع القرار والمسؤولين العسكريين في المنطقة⁽⁸⁾. أخيراً، ومع صعود تهديد الإرهاب عالمياً وإقليمياً في الفترة

ما تردد عن عدم وفاء إيران بعقدها النووي الذي وقّعه فرنسا مع نظام الشاه⁽⁵⁾.

ومع غزو العراق للكويت كانت فرنسا إحدى دول التحالف الدولي لتحرير دولة الكويت عام 1991م، وتلا ذلك قيام فرنسا بتوقيع عدة اتفاقيات دفاعية مع عدد من دول الخليج العربي، كالكويت (1992م)، وقطر (1994م، 1998م)، والإمارات العربية المتحدة (1996م، 2009م). وتنطوي تلك الاتفاقيات على درجة من التعاون الأمني والدفاعي بين فرنسا وهذه الدول، والأهم هو ما تلا ذلك من تصريحات لعدد من المسؤولين والسياسيين الفرنسيين عن تعهد فرنسا بضمان أمن هذه الدول إذا ما تعرضت لعدوان خارجي. فعلى سبيل المثال، ينص الاتفاق الأمني المعدل عام 2009م بين فرنسا والإمارات، وفقاً لتصريح الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، على أن البلدين «سيقمران بشكل مشترك ردوداً محدّدة ومخصّصة، بما في ذلك الردود العسكرية، في حالة تهديد أمن الإمارات وسيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها»⁽⁶⁾.

5 Bruno Tertrais, "France's Hollande Exploits Political Openings to Deepen Gulf Ties", World Politics Review, 20 May 2015, <https://www.worldpoliticsreview.com/articles/15815/france-s-hollande-exploits-political-openings-to-deepen-gulf-ties> (accessed: 13 May 2021).

6 Bruno Tertrais, "Security Guarantees and Extended Deterrence in the Gulf Region: A European Perspective", Strategic Insights, Volume VIII, Issue 5, December 2009. See also: Eva Thiébaud, "From Yemen to Arms Sales: Unworthy Agreement Between France and the United Arab Emirates", <https://orientxxi.info/magazine/unworthy-agreement-between-france-and-the-united-arab-emirates,4129> (accessed: 20 May 2021).

7 David S. Yost, "France's New Nuclear Doctrine" International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol. 82, No. 4 (Jul., 2006), p.711.

8 Bruno Tertrais, "France's Hollande Exploits Political Openings to Deepen Gulf Ties", op.cit.

السيبراني - يزدهر في ظروف الفوضى وهشاشة الدولة وانتشار الحروب الأهلية في مناطق الجوار الأوروبي، ومن ثَمَّ تَمَثَّل معالجة هذا التهديد أولوية للدولة الفرنسية.

ثانياً: أزمة الهجرة وارتباطها بعوامل زعزعة الاستقرار المستمرة في مناطق الشرق الأوسط والساحل والصحراء، حيث تأتي هذه الأزمات وما تحمله من تهديدات في الوقت الذي تواجه فيه أوروبا توترات داخلية اقتصادية واجتماعية تعود لعام 2008م.

وفي معرض تعدد هذه التهديدات الأمنية، جاء تأكيد فرنسا على التزامها بنشروعاتها المسلحة لخدمة أمنها والتعامل مع الأزمات المتزامنة والمعقدة والمنتشرة جغرافياً سواء على الأراضي الفرنسية نفسها أو في منطقة الساحل والصحراء أو في الشرق الأوسط وخاصة في إطار العمليات العسكرية لمكافحة تنظيم (داعش).

والحقيقة أن حدثين مهمين خلال العامين الماضيين ساهما في جذب الانتباه لتنامي التواجد الفرنسي والانخراط النشط في أمن منطقة الخليج العربي هما:

أولاً - قيادة فرنسا للبعثة الأوروبية لمراقبة أمن الملاحة البحرية في مضيق هرمز والخليج العربي في عام 2020م وسط توترات شهدتها المنطقة بين إيران والولايات المتحدة. ومقر هذه البعثة هو القاعدة الفرنسية (معسكر السلام) بإمارة أبوظبي في الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً - تسلم فرنسا قيادة الشق البحري من عمليات التحالف الدولي ضد تنظيم (داعش) في مارس 2021م. فقد تطورت مشاركة فرنسا في الحرب ضد تنظيم (داعش) في العراق وسوريا، إلى جانب

نفسها، كان هناك أيضاً اهتمام فرنسي بالتعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظومة إقليمية في مجال مكافحة الإرهاب⁽⁹⁾.

ثانياً) رؤية فرنسا لأمن الخليج العربي، ودوافع تنامي الانخراط الفرنسي في المنطقة:

تعتبر (الورقة البيضاء للدفاع والأمن الوطني) لعام 2013م⁽¹⁰⁾، وتحديثها الوارد في (استراتيجية الأمن القومي الفرنسي) لعام 2017م⁽¹¹⁾، من أهم الوثائق الرسمية التي يمكن الاستدلال منها على الرؤية الأمنية الفرنسية عموماً وموقع منطقة الخليج العربي منها. ويعد الإصدار الأخير لعام 2017م إلى حد كبير بمثابة تحديث للورقة البيضاء لعام 2013م، حيث جاءت لتؤكد مرة أخرى على أهمية التهديدات والمخاطر المحددة في الورقة البيضاء لعام 2013م، وتحققها بسرعة أكبر وبقوة أوسع مما كان متوقعاً. ومن أهم هذه التهديدات:

أولاً: خطر الإرهاب الذي أضحى في تطور وتوسّع مستمر ليشمل مناطق جديدة، وما يزال يمثل تهديداً لفرنسا وشركائها الأوروبيين. وفي هذا الإطار ترى فرنسا أن هذا التهديد - وفي طياته الإرهاب

9 - 3 د. أشرف محمد كشك، (مستجدات السياسة الفرنسية تجاه أمن الخليج العربي)، أخبار الخليج، 3 فبراير 2020.

10 French Defense Ministry, "White Paper on Defence and National Security 2013", <https://www.defense.gouv.fr/english/dgris/defence-policy/white-paper-2013/white-paper-2013> (accessed: 20 May 2021).

11 French Republic Presidency, "Defense and National Security Strategic Review 2017", <https://www.defense.gouv.fr/layout/set/popup/content/download/5201988733095//version/2/file/DEFENCE+AND+NATIONAL+SECURITY+STRATEGIC+REVIEW+2017.pdf> (accessed: 20 May 2021).

أولاً/ الدوافع التقليدية: النفط وتزايد مسببات عدم الاستقرار في الممرات المائية الدولية

كما سبق في القسم الأول من هذه الورقة اكتسب الخليج العربي قدراً كبيراً من أهميته الجيوسياسية عالمياً وأيضاً بالنسبة لفرنسا في أعقاب أزمة النفط الكبيرة عام 1973م، إلا أنه من المهم ملاحظة أن فرنسا نجحت في تقليل وارداتها من الغاز والنفط عموماً خلال العقدين الماضيين بفضل تزايد اعتمادها على الطاقة الكهربائية المولدة نووياً. كذلك، لا تعتمد فرنسا في واردتها من الغاز والنفط الخام على مصادر خليجية بالدرجة الأولى، فأغلب وارداتها من الغاز تأتي من النرويج وروسيا وشمال إفريقيا، أما أهم مصادر وارداتها من النفط الخام فهي كازاخستان وروسيا وإيران والمملكة العربية السعودية⁽¹³⁾. إلا أن الأهمية التقليدية لدول الخليج العربية في مجال النفط (والذي أضحت دول الخليج العربي تُصنّف القدر الأكبر منه إلى عدد من الدول الآسيوية منذ سنوات) تنبع من نصيب المنطقة في إنتاج النفط على مستوى العالم وقدرتها على التحكم في سعره العالمي.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من تجارة فرنسا الخارجية هي مع دول آسيوية (خاصة الصين التي تعتبر ثاني أكبر مصدر للواردات الفرنسية على مستوى العالم)، وهو ما يعطي طرق التجارة

عدد من الدول الخليجية، في إطار التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة منذ خريف عام 2014م. فقامت فرنسا بإرسال حامله الطائرات الفرنسية (شارل ديغول) إلى مياه الخليج العربي مع بدايات عمل التحالف الدولي، ثم أعادت إرسالها في مارس 2021م إلى قاعدتها العسكرية (معسكر السلام) بأبوظبي، حيث تسلّمت فرنسا قيادة الشق البحري من عمليات التحالف الدولي، وتعد هذه هي المرة الثانية التي تخلف فيها فرنسا الولايات المتحدة في تولّي هذه المسؤولية منذ ديسمبر 2015م. واعتبرت وزيرة الدفاع الفرنسية (فلورانس بارلي) أن هذه المهمة «دليل ثقة عملياتية وإشارة إلى تصميمنا الدائم ضد (داعش)». وأشار البيان الصادر عن وزارة الدفاع الفرنسية في هذا الشأن إلى أن حضور فرنسا في منطقة الخليج العربي - حيث إن جزءاً من الاستقرار الإقليمي وأمن القارة الأوروبية على المحك - يتيح لها الحفاظ على قدرة تقييم وتقدير الوضع ذاتياً⁽¹²⁾.

ولعل هذا التطور النوعي في النشاط الفرنسي في منطقة الخليج العربي يدعو إلى التساؤل حول دوافع وأهداف فرنسا، وكيف يُفسّر نشاطها العسكري غير التقليدي في هذه المنطقة. ويمكن في معرض مناقشة الأهداف والدوافع الفرنسية التمييز بين أهداف ودوافع تقليدية وأخرى جديدة.

13 Statista, Distribution of French petroleum imports in 2017 by region of origin, Released: 2018, <https://www.statista.com/statistics/459577/france-petroleum-imported-by-region/> (accessed: 13 May 2021).

Statista, Natural gas imports (LNG) in France from 2008 to 2019, <https://www.statista.com/statistics/1096148/natural-gas-imports-in-france/> (accessed: 13 May 2021).

12 - (يورونيوز) «حاملة الطائرات الفرنسية شارل ديغول تقود في الخليج القوة البحرية للتحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية»، 31 مارس 2021، <https://arabic.euronews.com/2021/31/03/french-aircraft-carrier-charles-de-gaulle-engaged-operations-anti-is-coalition-gulf>

ثانياً/ الدوافع الأكثر حداثة: مكافحة الإرهاب، الانفتاح على آسيا، تزايد الأهمية الجيوسياسية للخليج العربي في السياسة العالمية

1 - مكافحة الإرهاب

رغم أن تهديد الإرهاب والتطرف لا يتسم بالحدثة، إلا أن ثمة تحولات مهمة في المنطقة يمكن اعتبارها بمثابة عوامل جذب لشراكة فرنسية خليجية في هذا الشأن. ومن هذه التحولات احتدام الصراع في المحيط العربي (سوريا وليبيا واليمن على وجه الخصوص) وما صاحبه من ضعف الدولة وانتشار مناطق الحدود الرخوة وما تبعه من موجات من الهجرة واللجوء لأوروبا من ناحية وانتشار لبؤر الإرهاب عبر-القومية واتساع عمليات تجنيدها لعناصر أجنبية من ناحية أخرى، وهو الأمر الوثيق الارتباط بالأمن الفرنسي والأوروبي. ويلاحظ هنا أن فرنسا الدولة الأولى أوروبياً من حيث عدد مرات تعرّضها لهجمات إرهابية (جهادية) بلغت 42 هجمة في الفترة من 2014م حتى 2018م، وكذلك من حيث عدد المعتقلين من الإرهابيين الجهاديين المشتبه بهم وبلغ عددهم 1640، وكذلك من حيث عدد المقاتلين الأجانب المجندين في هذه الصراعات (تقريباً 2000 مجنّد)⁽¹⁴⁾. ومن ثمّ فإن فرنسا تتشارك الرؤى العامة مع القوى الخليجية الأساسية كالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالخطوط العريضة لتسوية هذه الصراعات.

الدولية المارة بمنطقة الخليج العربي أهمية كبيرة لفرنسا ولأسيما مع التزايد المطرد في مسيّبات التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي ومنطقة خليج عدن والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر. ويأتي في مقدمة هذه الأسباب غير الحديثة تماماً:

1. التمدّد الإيراني والتهديدات الإيرانية للأمن الخليج العربي والتي تتقاطع مع التوجس الفرنسي من البرنامج النووي الإيراني الذي لطالما اعتبرته فرنسا تهديداً مباشراً لمصالحها الحيوية في المنطقة وللمصالح الأوروبية عموماً.
2. ضعف الدولة في الصومال، وهو عامل ليس بالحديث أيضاً نظراً لاستمراره كأحد العوامل الملحة في زعزعة أمن الملاحة البحرية شرق خليج عدن نتيجة عمليات القرصنة التي تستهدف البواخر التجارية العابرة في هذا الممر الملاحي الدولي المهم، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي لتأسيس أكبر عملياته العسكرية البحرية لتأمين الملاحة ومكافحة القرصنة منذ عام 2008م، والتي تم تمديدتها حتى نهاية عام 2022م. 3- كما زاد على هذه العوامل بصورة حديثة نسبياً تفاقم الصراع اليمني، وهو ما أضاف بُعداً شرقياً لبيئة عدم الاستقرار في منطقة خليج عدن ومضيق هرمز. وتعد هذه كلها اعتبارات أمنية مهمة لفرنسا، وهو ما عكسته الورقة البيضاء لعام 2013م واستراتيجية الأمن القومي الفرنسي لعام 2017م.

14 Matteo Pugliese, "France and Foreign Fighters: the Controversial Outsourcing of Prosecution", Milan: ISPI, 9 January 2020, <https://www.ispionline.it/en/publicazione/france-and-foreign-fighters-controversial-outsourcing-prosecution-24666> (accessed: 10 June 2021).

يضاف إلى هذا أن الشراكة الفرنسية الخليجية لها مردود على المصالح الفرنسية في مناطق أخرى بخلاف الخليج العربي، فيُذكر على سبيل المثال الدعم السعودي والإماراتي لفرنسا في جهودها لمكافحة الإرهاب في غرب إفريقيا منذ عام 2013م⁽¹⁵⁾.

- الانفتاح على آسيا:

عزّت بعض التقارير النشاط الفرنسي في جنوب الخليج العربي كجزء أيضاً من انفتاح فرنسي أكبر على آسيا، وخاصة أن عدداً متزايداً من مواطنيها وشركات الأعمال تتخذ من هذه المنطقة مقراً لها، هذا بخلاف مسؤوليات فرنسا السيادية على جزيرتي (لايونيون) و(مايوت)، في حين مازال فرنسا تفتقر لتواجد أو لقدرات تشغيلية جادة في شرق المحيط الهندي وشرق مَلَقَا. لهذا فإن التوسّع في التواجد الفرنسي في القاعدتين الفرنسيتين في أبوظبي وجيبوتي في غرب المحيط الهندي يسهم في خدمة عدة أهداف استراتيجية، منها حماية

مصالحها في الخليج العربي والشرق الأوسط والقرن الإفريقي، ودعم استقرار طرق الملاحة الدولية في غرب المحيط الهندي، وتعزيز القدرة الفرنسية على التواجد في منطقة المحيط الهندي الكبرى (خاصةً مع استضافة أبوظبي للقيادة الإقليمية الفرنسية للمحيط الهندي (ALINDIEN)). والواقع أن فرنسا قد استخدمت هذه القواعد بشكل متكرر في السنوات القليلة الماضية للقيام بتدخلات عسكرية في أفغانستان وقبالة سواحل الصومال والعراق⁽¹⁶⁾. يذكر أيضاً أن انفتاح فرنسا التدريجي على آسيا كان من أهم مؤشرات الاهتمام الفرنسي بمبيعات السلاح لعدد كبير من دول جنوب شرق آسيا، وكذلك توقيع عدد من الشراكات الأمنية مع دول مثل إندونيسيا (2011م) وسنغافورة (2012م) وفيتنام (2013م) والانخراط في تعاون دفاعي وثيق مع ماليزيا⁽¹⁷⁾.

3 - تزايد الأهمية الجيوسياسية للخليج العربي في السياسة العالمية

بغض النظر عن العوامل السابقة التي تسلط الضوء على مجموعة من المصالح المادية المباشرة، هنالك أيضاً عامل مهم يتعلق بصعود الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لدول الخليج العربي الأساسية في السياسة العالمية، مما يزيد من أهمية هدف الشراكة مع هذه الدول. فقد ظهر الدور الكبير لصناديق الثروة السيادية لدول الخليج العربي (التي تقدّر بنحو 40% من إجمالي صناديق الثروة السيادية عالمياً) في الأزمة المالية العالمية ومؤخراً في

15 France-24, "S. Arabia pledges \$100 million and UAE \$30 million for Sahel anti-terror force", 13 Dec. 2017, <https://www.france24.com/en/20171213-africa-counter-terrorism-sahel-saudi-arabia-pledges-100-million-uae-g5-macron> (accessed: 10 June 2021). The National, "UAE begins flights to help anti-terrorism efforts in Africa's Sahel region", 25 April 2021, <https://www.thenationalnews.com/uae/government/uae-begins-flights-to-help-anti-terrorism-efforts-in-africa-s-sahel-region-1.1210712> (accessed: 10 June 2021).

16 Isabelle Saint-Mézard, "French strategic interests in the Indian Ocean Region", S. Rajaratnam School of International Studies (2015).

17 - المرجع السابق.

أر-تي، «الإمارات: تساهم مع فرنسا في محاربة الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي بالدعم اللوجستي»، 26 إبريل 2021 https://arabic.rt.com/middle_east/1225631 مع--الإمارات-تساهم-فرنسا-في-محاربة-الإرهاب-بمنطقة-الساحل-الإفريقي-بالدعم-اللوجستي).

وأستراليا والبرتغال والدنمارك وإيرلندا والبرازيل وفنلندا(20)، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً أن الإمارات تستضيف منذ عام 2009م القاعدة العسكرية الفرنسية الوحيدة في المنطقة كما سبقت الإشارة. لهذه الأسباب جميعها تحرص فرنسا على التنسيق السياسي والدفاعي مع الإمارات في عدة ملفات ليس فقط في مناطق الجوار الخليجي (كالملف السوري واليبي واليميني) ولكن أيضاً تتعداها لمناطق أخرى، فتُعَد أبوظبي على سبيل المثال داعماً مالياً رئيسياً لمبادرة فرنسا G5 لتعزيز القوات العسكرية لبوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر في حربها ضد الإرهاب(21)، وهو ما سيأتي ذكره في القسم الأخير من هذه الورقة.

ثالثاً/ مظاهر ومؤشرات التقارب والتعاون الفرنسي-الخليجي المشترك

مبدئياً يمكن ملاحظة أن فرنسا تتشارك الرؤى الأمنية العامة مع دول الخليج العربية الأساسية بخصوص عدد من القضايا التاريخية والمستجدات السياسية بالمنطقة. ومن هذه:

- التخوف من التهديدات الإيرانية والأجندة السياسية لإيران وخاصة دورها الداعم لحزب الله في لبنان ودورها في الصراع السوري، لهذا

أزمة وباء كوفيد/19، حيث تقوم هذه الصناديق بدور استثماري مؤسسي حاسم يساهم في صحة اقتصادات ليس فقط دول الخليج العربي وإنما أيضاً الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول الغربية نفسها⁽¹⁸⁾. يضاف لذلك صعود الدور الإقليمي لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة تحديداً، وخاصةً مع التحول التحديثي للأخيرة بدايةً من الازدهار الاقتصادي لساحلها الجنوبي الذي أضفى مركزاً تجارياً ومالياً ولوجيستياً عالمياً وصولاً لجهود تطوير صورتها الإقليمية والدولية كقوة إقليمية مهمة يمتد تأثيرها السياسي لمناطق أوسع من الخليج العربي.

ويعتبر بعض المحللين الإمارات الشريك الأقرب لفرنسا في منطقة الخليج العربي، ليس فقط لتشارك الرؤى السياسية والأمنية بشأن عدة ملفات حيوية للمصالح الفرنسية، ولكن لصعود الإمارات كدولة حديثة اقتصادياً وثقافياً، ولذا وصفتها فرنسا مؤخراً بأنها «بؤرة هذا العالم الذي تتسارع فيه العولمة»⁽¹⁹⁾. ويُذكر هنا أيضاً أن الإمارات احتلت المرتبة الأولى عربياً وإقليمياً والخامسة عشرة عالمياً في مؤشر (كبرني) للثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر للعام الجاري 2021م، متفوقة بذلك على عدد من الاقتصادات العالمية الكبرى ضمن الترتيب العام للمؤشر مثل سنغافورة

20 - صحيفة (الخليج) «الإمارات الأولى إقليمياً والـ15 عالمياً في مؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي»، 3 أبريل 2021، <https://www.alkhaleej.ae/03-04-ae/2021-ثقة-الاستثمار-الأجنبي/أسواق-الإمارات>

21 Giorgio Caferio and Antonino Occhiuto, "An Expanding Transregional Network: France's Growing Role in the Gulf", Gulf International Forum, 16 November 2020, <https://gulffif.org/an-expanding-transregional-network-frances-growing-role-in-the-gulf/> (accessed: 20 May 2021).

18 Adil Amlaiky, "Gulf Sovereign Wealth Funds: A Positive for the West", McGill Business Review, 30 March 2021, <https://mcgillbusinessreview.com/articles/gulf-sovereign-wealth-funds-a-positive-for-the-west> (accessed: 2 June 2021).

19 Dorothee Schmid, "The Middle East: all-out Involvement", in: Thomas Gomart and Marc Hecker (eds.), "Macron, Diplomat: A New French Foreign Policy?", Études de l'Ifri, Ifri, April 2018.

عن موقفها المؤيد في ضوء ضرورة مواجهة التهديدات الإيرانية ودعم الاستقرار في هذه المنطقة ذات الأهمية الجيوسياسية، وكذلك كون العملية تأتي استجابة لطلب السلطات الشرعية اليمنية⁽²³⁾. ولاحقاً في عام 2018م، ونتيجة لتردّي الموقف الإنساني باليمن دافع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن مبيعات فرنسا المتزايدة من السلاح للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول الخليجية المشاركة في عملية عاصفة الحزم، قائلاً إن «موقف فرنسا واضح: دعم كامل لأمن المملكة العربية السعودية، وإدانة النشاط الباليستي القادم من الحوثيين، والاستعداد لإيجاد حل سياسي للصراع»⁽²⁴⁾.

والحقيقة أن فرنسا تابعت بحرص تطورات وتبعات التحوّلات التي شهدتها منطقة شمال إفريقيا أو في المشرق العربي أو في الخليج خلال الأعوام القليلة الأولى لتوليّ الرئيس الفرنسي فرنسوا أولاند الرئاسة الفرنسية عام 2012م. ويمكن القول إن تشارك الرؤى بشأن تداعيات التحوّلات العربية على الأمن والاستقرار السياسي بالإضافة إلى اتّساع نطاق فعل دول الخليج العربي في تلك التحوّلات من المحيط إلي الخليج العربي أعطى دفعة للعلاقات الفرنسية الخليجية التي ميّزها انسجام سياسي أكثر من أي وقت مضى، لذلك تُعتبر فترة أولاند البداية القوية لعهد من الشراكة الفرنسية الخليجية القوية. فتُذكر هنا زيارة أولاند للمملكة العربية السعودية في

يلاحظ أنه خلال العقد الماضيين اتجهت فرنسا لدعم الجيش اللبناني من خلال مبيعات الدفاع التي كانت تمويلها المملكة العربية السعودية. ففي نهاية عام 2013م أعلنت السعودية عن منحة دعم للبنان مدتها أربع سنوات بقيمة 3 مليارات دولار لشراء أسلحة فرنسية للجيش اللبناني وصفقة دعم بقيمة مليار دولار للشرطة اللبنانية⁽²²⁾.

- الموقف العام من التسوية السياسية في سوريا والرغبة في استبعاد نظام بشار الأسد من أية تسوية للأزمة السورية.
- الموقف من الأزمة الليبية، حيث تتفق الرؤى العامة لفرنسا في هذه القضية مع تلك الخاصة بعدد من الدول الخليجية والعربية (أهمها مصر والإمارات).
- الرؤى العامة بخصوص التحوّلات السياسية والأمنية في المنطقة العربية كنتيجة لتلك التحوّلات والميل إلى تغليب اعتبارات الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي ومكافحة الإرهاب في الدول التي شهدت تحوّلات سياسية مهمة. ومن أهم الأمثلة في هذا السياق، التشارك الخليجي الفرنسي في دعم النظام السياسي المصري بقيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي بعد ثورة يونيو 2013م.

- مساندة المملكة العربية السعودية في موقفها من الصراع اليمني، والتأييد السياسي لعملية (عاصفة الحزم) ضد الانقلاب الحوثي في اليمن، التي أطلقتها المملكة في مارس 2015م. حيث كانت فرنسا من أول المؤيدين لهذه المبادرة، معلنة وقوفها إلى جانب شركائها الخليجيين ودعمها الكامل للشرعية في اليمن، وعبرت فرنسا

23 France-24, "France voices support for Saudi campaign in Yemen", 12 April 2015, <https://www.france24.com/en/20150412-france-fabius-support-saudi-campaign-yemen-houthis> (accessed: 1 June 2021).

24 Reuters, "France's Macron defends Saudi arms sales", 10 April 2018, <https://www.reuters.com/article/us-france-saudi-yemen-idUSKBN1HH30P>, (accessed: 1 June 2021).

22 - تعثرت هذه المنحة لاحقاً لتخوّف السعودية من وقوع المعدات الحربية في أيدي حزب الله.

ومن أهم ملامح تعزيز الشراكة الاقتصادية والتعاون في مجال الدفاع بين دول الخليج العربية وفرنسا في عهد أولاند اتفاق فرنسا والمملكة العربية السعودية في مايو 2015م على عقد ما يقرب من 20 مشروعاً تقدّر بعشرات المليارات، وتراوح بين مشروعات اقتصادية في مجالات النقل والطاقة والطيران المدني، إلى مجالات الدفاع والتسلّح⁽²⁷⁾.

واستمرت هذه الشراكة الاقتصادية والدفاعية في النمو خلال عهد إيمانويل ماكرون الذي بدأت ولايته عام 2017م، حيث توسعت فرنسا في مبيعات السلاح لدول الخليج العربي. ويلاحظ أن السعودية والإمارات وقطر والكويت تعتبر من أهم الدول الخليجية المستوردة للسلاح الفرنسي وخاصةً الطائرات والسفن الحربية والدبابات والمدفعية والذخائر⁽²⁸⁾. فالسعودية تحتل المرتبة الثانية (بعد الهند) في قائمة أكبر مستوردي السلاح الفرنسي على مستوى العالم إذا ما أخذنا في الاعتبار إجمالي مبيعات السلاح الفرنسية خلال الفترة ما بين عامي 2009م و2018م، حيث اشترت المملكة العربية السعودية ما قيمته 11,3 مليار يورو من الأسلحة الفرنسية، منها سفن دورية في عام 2018م بنحو مليار يورو. أما قطر فقد اشترت بالمبلغ ذاته 11,3 أيضاً في مقابل مروحيات ومقاتلات (رافال) الفرنسية. وأوضحت فلورانس بارلي وزيرة الجيوش الفرنسية في تعليقها على التقرير السنوي الذي

نوفمبر 2012م في محاولة لتعزيز الشراكة الفرنسية السعودية بعد فترة من الفتور خلال عهد نيكولا ساركوزي الذي كان لديه تركيز أكثر على العلاقات مع كل من قطر والإمارات⁽²⁵⁾. ومنذ تأييد حكومة أولاند لعملية عاصفة الحزم، بدأت العلاقات الفرنسية السعودية في التطور الإيجابي، وكان من أهم مظاهر هذا التطور توجيه المملكة العربية السعودية الدعوة للرئيس الفرنسي لحضور القمة الاستشارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو 2015م كضيف شرف، وهذه تعتبر سابقة في تاريخ قمم مجلس التعاون لم يخطّ بها أي رئيس دولة عربية من قبل. تلى ذلك تقديم أولاند وسام جوقة الشرف، وهو أعلى وسام فرنسي، إلى ولي العهد السعودي ووزير الداخلية (آنذاك) محمد بن نايف بن عبدالعزيز في العام 2016م لجهوده في مكافحة الإرهاب والتطرف. وإضافة إلى ما سبق عرضُه من أهداف فرنسية في التقارب من دول الخليج العربي، عزا البعض اهتمام حكومة أولاند بتعزيز الشراكة الفرنسية الخليجية نظراً لاستياء باريس من المفاوضات السرية بين إيران والولايات المتحدة بمعزل عن باقي الدول المشاركة في عملية التفاوض، التي استضافتها سلطنة عُمان منذ عام 2013م، وهي المفاوضات التي مهدت لتسريع وتيرة التوصل إلى اتفاق لوزان المرحلي في العام 2015م⁽²⁶⁾.

25 - أحمد دياب، (محفّزات تعزيز الشراكة بين فرنسا والخليج)، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث، ٨ مايو ٢٠١٥، <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/443> دبلوماسية - جيواقتصادية - محفزات تعزيز الشراكة بين فرنسا والخليج

26 - المرجع السابق. انظر أيضاً: دويتشه فيلا، (مسؤول أمريكي: الاتفاق مع إيران نتيجة مفاوضات سرية جرت في سلطنة عمان)، 26 نوفمبر 2013، <https://www.dw.com/ar>، مسؤول أمريكي - الاتفاق مع إيران - نتيجة مفاوضات سرية - جرت في سلطنة عمان/17254443-a

27 DW, "France strengthens defense cooperation with Gulf amid Yemen crisis", 5 May 2015, <https://www.dw.com/en/france-strengthens-defense-cooperation-with-gulf-amid-yemen-crisis/a-18429311>

28 - يورو نيوز (ارتفاع في مبيعات السلاح الفرنسي إلى الإمارات وقطر)، ٣ يوليو ٢٠١٨: <https://arabic.euronews.com/201803/07/increase-in-french-arm-sales-to-qatar-and-uae>

رابعاً/ التحولات الدولية والإقليمية التي ساهمت في تعزيز الدور الفرنسي

إلى جانب ما تم تناوله من دوافع وأهداف فرنسية لتعزيز مختلف أوجه العلاقات مع دول الخليج العربية، إلا أن هنالك عدداً من التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية التي هيأت البيئة المواتية لجعل الشراكة الفرنسية الخليجية وخاصةً في مجال التنسيق السياسي والتعاون الأمني والدفاعي أكثر جاذبية عن أية فترة سابقة. وتشمل هذه التحولات ما يأتي:

1. خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وما ترتب عليه من اتساع دور فرنسا (وألمانيا) في قيادة مشروعات تحديث القدرات الدفاعية الأوروبية. فبعد فترة وجيزة من التصويت البريطاني لمغادرة الاتحاد الأوروبي، أصدر وزيراً خارجية فرنسا وألمانيا بياناً مشتركاً يعيد تأكيد التزام بلديهما القوي تجاه الاتحاد الأوروبي، داعيين إلى (ميثاق الأمن الأوروبي) لتعزيز مساهمة الاتحاد في الأمن الدولي، بما في ذلك الأمن العسكري(32)، وكذلك لتحسين قدرة الاتحاد على معالجة تهديدات الأمن الداخلي كالإرهاب وتأمين الحدود، وتلى ذلك خطوات عملية مهمة في مجال الدفاع الأوروبي المشترك كان ركيزتها التعاون والعمل المشترك الألماني الفرنسي(33).

أعدته وزارة الجيوش للبرلمان وصدر في 4 يونيو 2019م أن «الحفاظ على علاقات اقتصادية مع هذه الدول، يعني الحفاظ على نفوذ في مناطق مهمة بالنسبة لمصالحنا الأمنية، ولإمداداتنا من الطاقة»⁽²⁹⁾.

وفي التقرير نفسه، يتضح أن الشرق الأوسط يبقى الوجهة الأساسية لمبيعات السلاح الفرنسي، إذ زادت العقود الموقعة والتي دخلت حيز التنفيذ إلى هذه المنطقة عن 50٪، وهو ما يمثل عاملاً اقتصادياً مهماً للدولة الفرنسية التي بحسب تصريح بارلي «تصدير معدّاتنا يعني تحريكاً لصناعاتنا الدفاعية»، حيث تمثل الوظائف الفرنسية في صناعات السلاح 13٪ من مجمل الوظائف الصناعية في البلاد⁽³⁰⁾. لهذا فإنه في حين لم تنجح فرنسا دائماً في محاولاتها للاستفادة تجارياً من علاقاتها الأمنية مع دول الخليج العربي، إلا أن مزيجاً من الظروف السياسية المواتية، وقدرات طائراتها الحربية من طراز (رافال) المثبتة عملياً في ليبيا والعراق. وحقيقة أن فرنسا تميل إلى وضع قيود أقل على استخدام سلاحها (مقارنةً بالولايات المتحدة على سبيل المثال التي تضع قيوداً على استخدام طائرات (F16) أمريكية الصنع، مثّلت جميعها عوامل مهمة في جاذبيتها كوجهة لمبيعات السلاح⁽³¹⁾.

32 Daniel Keohane, "Policy or Project? France, Germany, and EU Defense", Carnegie Europe Center, 2 August 2016, <https://carnegieeurope.eu/strategieurope/64222>

33 - لمزيد من التفاصيل انظر: سالي خليفة اسحق (التحولات الأمنية والدفاعية الأوروبية ودلالاتها على المنطقة العربية ومحيطها الجغرافي)، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مجلة (دراسات)، المجلد الخامس، العدد ١٨، ٢٠١٨، ص ٥٦-٧٠.

29 - فرانس-24 (تقرير: الشرق الأوسط يبقى الوجهة الأساسية لصناعات السلاح الفرنسي):

<https://www.france24.com/ar/20190605-فرنسا-قطر-السعودية-اليمن-طلبات>

30 1- المرجع السابق

31 Bruno Tertrais, "France's Hollande Exploits Political Openings to Deepen Gulf Ties", op. cit

وترامب كان له دور مهم في حفز دول الخليج العربي على اتخاذ خطوات تدريجية في اتجاه تنوع شراكاتها الأمنية والدفاعية من خلال إتاحة الفرصة لفرنسا للعب دور أوسع في منطقة الخليج العربي والعراق.

وبالطبع ماتزال قدرات فرنسا على الفعل في هذه المناطق محدودة مقارنة بالدور الأمريكي حتى مع التغيرات الحادثة فيه. مع ذلك، مثلت هذه التغيرات فرصة مواتية لزيادة نشاط الدور الفرنسي. وفي حين تنجح فرنسا في استثمار هذه الفرص في حوض المتوسط والخليج العربي حيث مايزال هناك حضور واضح وتاريخي للولايات المتحدة في هذه المناطق، إلا أنها تواجه صعوبة أكبر في ملء الفراغ الناجم عن الانسحاب الأمريكي التدريجي من العراق. إلا أن فرنسا تسعى جاهدة للتوسع في دورها في محاربة تنظيم (داعش) في العراق وتعزيز أسس الشراكة الاقتصادية بين البلدين. وقد مهد ماكرون لذلك زيارة للعراق في سبتمبر 2020م لمناقشة إمكانية فتح أبواب شراكة اقتصادية عراقية- فرنسية. تلى ذلك زيارة أخرى لإيمانويل ماكرون أوائل مايو 2021م وتبعتها زيارة لرئيسة لجنة الدفاع الوطنية، البرلمانية فرانسوا دوماس، لمناقشة سبل دعم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والاستثمارات الاقتصادية في مباحثات مع رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي.

ختاماً، يتضح من التحليل السابق تعدد مرتكزات الشراكة الفرنسية الخليجية وتعدد مظاهر التعاون الفرنسي الخليجي سواء في ملفات أمنية أو حيوية داخل المنطقة العربية وخارجها. ويمكن استنتاج أن التحولات الإقليمية والدولية منذ عام 2011م على الأقل تساهم إلى حد كبير في متانة هذه الشراكة وتدعم استدامتها؛ لأنها تنطوي في طياتها على إعادة

وتتميز فرنسا هنا عن باقي القوى الأوروبية باستعدادها لنشر أصول عسكرية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومؤخراً منطقة الخليج العربي، وهو أمر شديد الأهمية لدول الخليج العربي التي تعطي الأولوية للضمانات الأمنية العملية من جانب الشركاء الغربيين. مثال ذلك، نشر فرنسا سفن اعتراض سريعة، كجزء من اتفاقية سعودية مع شركة CMN الفرنسية لتصنيع وتوريد عدد من قوارب الاعتراض HSI32، ونظام رادار متقدم على الساحل الشرقي للسعودية لدعم دفاعها الجوي في أعقاب الهجمات التي تعرضت لها المملكة العربية السعودية واستهدفت منشآت نفطية في يناير 2020م (34).

2. رغبة دول الخليج العربي في تنوع شراكاتها الدفاعية الدولية، فمع عدم رضا دول الخليج العربي عن أداء إدارة باراك أوباما في المنطقة العربية وخاصةً إبان التحولات التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011م وسياستها في التعامل مع الملفين السوري والإيراني وملف الثورة المصرية، يضاف إلى ذلك اتجاه إدارة دونالد ترامب لتخفيف تكاليف الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط وما تضمنه من قرار الانسحاب الأمريكي من العراق وتخفيف الانخراط الأمريكي في أزمت حوض المتوسط. فالتغير في الدور الأمريكي خلال إدارتي أوباما

34 - أفادت التقارير أيضاً أن تصنيع بعض هذه السفن يتم في فرنسا والبعض الآخر سيتم تصنيعه في المملكة العربية السعودية كجزء من برنامج نقل التكنولوجيا بين البلدين. انظر:

Arab News, "Saudi Arabia receives first batch of French fast interceptor vessels", 24 January 2020, <https://www.arabnews.com/node/1617416/saudi-arabia>.

رسم الخريطة الجيوسياسية في المنطقة بما يتوافق مع الرؤى الاستراتيجية والأمنية العريضة للطرفين. إلا أن آفاق استدامة هذه الشراكة يتوقف على عدة اعتبارات، أهمها قدرة فرنسا على تحجيم الدور الإقليمي الإيراني وطموحاته النووية، وقدرة فرنسا على التأثير في مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتعبئتها في اتجاه داعم للمصالح والهموم الإقليمية العربية، وأخيراً استمرار إسهام الدور الفرنسي (والأوروبي عموماً) بالطابع المكمل وليس المنافس للسياسة والأهداف الأمريكية بالمنطقة.

3-France and the Arabian Gulf: objectives of a broad security partnership

Prof. Sally Khalifa Isaac⁽¹⁾

English Abstract

The study aims to analyse the contents and course of the security partnerships between France and the Arabian Gulf states. As one of the five permanent members of the UN Security Council, France is an important partner to the region, and this is reflected in its foreign policy which has, in recent years, showcased a special interest in the Middle East in general, and in the Gulf in particular. Indeed, whether by strengthening the defence capabilities of the Gulf states through advanced French weapons and arms, or by France announcing the establishment of a European mission to monitor navigation in the Strait of Hormuz, the study concluded three main results summarised below:

First:

The French-Gulf relationship is multifaceted, spanning crucial security matters within, and beyond, the Arab world. In addition, regional and international transformations since at least 2011 contribute greatly to the strength of this partnership and support its sustain-

ability as it involves redrawing the geopolitical map in the region in line with the broad strategic and security visions of the two parties.

Second:

The future continuity of the French-Gulf partnership depends on several considerations, the most important of which is France's ability to minimise Iran's regional role and curtail its nuclear aspirations and its ability to influence European Union institutions and mobilize them in favour of Arab regional concerns.

Third:

The French role in regional security, as with the general European role, complements and does not compete with that of the American role in the r

1 Professor of Political Science at the University of Cairo and the British University in Egypt.

4- الاستراتيجية والدبلوماسية والمساعدة الأمنية: شراكة حلف الناتو الآخذة في التطور مع منطقة الخليج العربي

د. كيفن كوهلر⁽¹⁾

ملخص الدراسة

الثانية: إذا ما تم تقييم مبادرة اسطنبول وفق أطر ثلاثة وهي كونها جزءاً من تحالف أكبر للحلف، أو أنها جزء من عملية دبلوماسية موسّعة للحلف، أو أنها جزء من المساعدات الأمنية للحلف، سوف يتضح أن هناك تقدُّم في مساردون الآخر.

الثالثة: إذا ما رغب حلف (الناتو) في الإسهام بدرجة أكبر تجاه أمن الخليج العربي فإنه يتعين عليه تحديد مجالات التقارب والتباعد مع الشركاء، والتركيز على المنظور الاستراتيجي في علاقاته بهؤلاء الشركاء.

تستهدف هذه الدراسة تقييم مبادرة اسطنبول التي أطلقها حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 2004م للتعاون مع دول الخليج العربي بعد مرور ستة عشر عاماً على إطلاقها، وانضمام أربع من دول الخليج العربي إليها وبقاء كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارجها. وتتكون الدراسة من ثلاثة أجزاء، الأول: تقييم المبادرة ضمن التطور العام في سياسة حلف (الناتو) تجاه دول الجوار الجنوبي. والثاني: وضع ثلاثة تصورات وتقييم المبادرة بموجبها. والثالث: محاولة تناول مستقبل المبادرة ضمن الحديث عن مستقبل عمل الحلف حتى عام 2030م.

وخلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية، هي:

الأولى: على الرغم من تعدُّد أوجه التعاون بين حلف (الناتو) ودول الخليج العربي الأربع التي انضمت للمبادرة فإن ذلك لم يسفر عن تأسيس حوار على المستوى الاستراتيجي بالرغم من تغيُّر البيئة الأمنية خلال السنوات التي تلت إطلاق المبادرة.

1 - أستاذ بمعهد العلوم السياسية، جامعة ليدن، هولندا.

مقدمة

منذ ذلك الحين، ويُقيّم الجزء الثاني المبادرة في إطار ثلاثة منظورات مختلفة، إذ يسلط الضوء على الإنجازات التي تحققت، وعلى قيود مهمة ماتزال قائمة أيضاً، ويقدم الجزء الأخير بعض السيناريوهات لمستقبل المبادرة في إطار عملية التفكير الجارية في مستقبل حلف (الناتو) حتى عام 2030م، وفي إطار النقاشات الجارية حول مفهوم استراتيجي جديد للحلف.

شراكات حلف الناتو تجاه الجوار الجنوبي

قدّمت مجموعة استشارية من الخبراء عيّها الأمين العام لحلف (الناتو) ينس ستولتنبرغ بقيادة وزير الدفاع الألماني السابق توماس دي مايزير، في نوفمبر 2020م تقريرها حول مستقبل الحلف حتى عام 2030م، وفيما يتعلق بالجوار الجنوبي للحلف، أكد التقرير على مركزية الشراكة، حيث أوصت هذه المجموعة الاستشارية بأنه «ينبغي على الناتو تنشيط (الحوار المتوسطي) و(مبادرة اسطنبول للتعاون) من خلال التعاون السياسي القوي، وبناء القدرات، وتعزيز المرونة، وبالتالي وضع الشراكة في قلب تعامل الحلف مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»⁽²⁾. كما دعا التقرير الحلف إلى استخدام الشراكة بشكل استراتيجي أكبر من خلال «التحول من النهج الحالي الذي تحرّكه المطالب، والذي تُحدّد فيه الدول الشريكة نطاق وعمق شراكتهما، إلى نهج تحرّكه المصالح، ويقوم على أن يحدّد (الناتو) نفسه الأولويات فيما يتعلق بما يقوم به تجاه الشركاء، على أساس الاحتياجات الاستراتيجية والموارد المحدودة»⁽³⁾. وحذر التقرير، فيما يتعلق بالجوار

أطلق حلف شمال الأطلسي (الناتو) مبادرة شراكة جديدة، هي مبادرة اسطنبول للتعاون، التي تضم البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة في قمتهم في اسطنبول عام 2004م، وبعد مرور ستة عشر عاماً على تدشين المبادرة، تعمّق التعاون العملي بين الحلف وشركائه فيها، إلا أن المتغيرات السياسية والإقليمية والدولية المتلاحقة حالت دون المزيد من التعاون السياسي الطموح، بالإضافة إلى عدم شمول المبادرة دول الخليج العربي الست، ويوضح تطور المبادرة خلال العقد الماضي بشكل عام القيود العامة على نهج حلف (الناتو) للشراكة، فكما خلصت إحدى الدراسات الحديثة حول نهج الحلف تجاه الشرق الأوسط، فإنه «يبدو أن سياسة الحلف تجاه الجوار الجنوبي تُعوّزها الجدية، فالتصريحات في هذا الاتجاه كثيرة، لكن الواقع هو حدوث تراجع في الموارد المخصّصة لهذا الغرض وهناك بطء في التعاون العملي مع الشركاء في المنطقة، مما يجعل هذه السياسة غير كافية لتحقيق التأثير المطلوب ولمنع انتشار عدم الاستقرار»⁽¹⁾.

وتبحث هذه الورقة في تحديات وفرص التعاون بين حلف (الناتو) والدول الأعضاء في مبادرة اسطنبول، حيث تضم ثلاثة أجزاء، يتناول الجزء الأول المبادرة في إطار التطور العام لسياسة الشراكة للحلف تجاه الجوار الجنوبي، ويذهب هذا الجزء إلى القول بأن تدشين المبادرة كان مدفوعاً بمجموعة محددة من الأهداف الاستراتيجية التي تجاوزتها الأحداث

2 - Reflection Group, "NATO 2030: United for a New Era," Report by the independent expert group, 2020, 15.

3 - Reflection Group, 58.

1 - Rolf Schwarz, NATO, and the Middle East: In Search of a Strategy (Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, Inc, 2020), 5.

الصدّاقة» لخصوم الحلف السابقين في الجوار الشرقي⁽⁶⁾. وبعد ذلك بوقت قصير، وعلى أمل الاستفادة من الديناميكيات الإيجابية في عملية السلام العربية الإسرائيلية في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي⁽⁷⁾ أطلق الحلف (الحوار المتوسطي) عام 1994م. ويجب اعتبار هذه الجهود جزءاً من تطور (الناتو) من تحالف يركز على الردع والدفاع الإقليمي إلى نهج أكثر تنوعاً يضم إدارة الأزمات والتعاون الأمني في محيط الحلف⁽⁸⁾. وتم إضفاء الطابع الرسمي على هذا النهج الجديد في المفهوم الاستراتيجي لعام 2010م الذي أضاف المهام الأساسية لإدارة الأزمات والتعاون الأمني إلى الركيزة التقليدية للدفاع الجماعي⁽⁹⁾.

ويعد إطلاق مبادرة اسطنبول عام 2004م عنصراً آخر في هذه الجهود للتواصل⁽¹⁰⁾. وشكّلت الهجمات الإرهابية التي ضربت نيويورك والبنتاغون في 11 سبتمبر 2001م نقطة تحول مهمة، فزاداً على هذه

الجنوبي على وجه الخصوص، من أن «العلاقة بين الأطر والأنشطة المتعددة تحتاج إلى أن تكون محدّدة بشكل أكثر فاعلية، مع تحديد المسؤولية عن الملفات المختلفة بشكل واضح»⁽⁴⁾.

وبالتالي يقدّم تقرير مجموعة الخبراء الاستشارية لحلف (الناتو) الخاصة بمستقبل الحلف حتى عام 2030م رؤية جديدة للمُضي قدماً في شراكات (الناتو) ولاسيما بالنسبة إلى صيغتي الشراكة في الجوار الجنوبي، وهما (الحوار المتوسطي) و(مبادرة اسطنبول). وبينما يؤكد التقرير على أهمية «التعاون السياسي، وبناء القدرات، وتعزيز المرونة» من خلال الشراكة، فإنه يسلط الضوء أيضاً على محدودية الموارد المتاحة وعلى الحاجة إلى نهج استراتيجي بشكل أكبر للشراكة. فهل سيتمكن الحلف من إعادة تشكيل الشراكة مع شركائه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفقاً للخطوط المقترحة في التقرير؟ وإلى أي مدى ترسم رؤية مجموعة الخبراء الاستشارية مساراً جديداً بالفعل؟

ولقد بدأ تواصل حلف (الناتو) مع شركائه في الشرق الأوسط وكذلك الجوار الجنوبي مع نهاية الحرب الباردة، ففي مواجهة التغيّرات الأساسية في المشهد الجيوسياسي والأمني، كان حلف الناتو مضطراً إما إلى «الخروج من النطاق الجغرافي لنشاطه أو الخروج من نطاق التأثير»، وذلك على حد قول ريتشارد جي لوغار السيناتور الأمريكي عن ولاية إنديانا آنذاك⁽⁵⁾. وكانت مبادرات الشراكة للحلف عنصراً مركزياً في هذه الجهود، ففي وقت مبكر، وبدءاً من قمة لندن عام 1990م قرر رؤساء دول وحكومات حلف (الناتو) تقديم «يد

6 - The minutes of the London Summit have been declassified and can be consulted at:

https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_116133.htm?selectedLocale=en.

7 - See the 1994 Brussels declaration, in particular paragraph 22, at:

https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_24470.htm?mode=pressrelease

8 - Rebecca R. Moore, NATO's New Mission: Projecting Stability in a Post-Cold War World (Westport: Praeger Security International, 2007)

9 - NATO, "Active Engagement, Modern Defense," 2010, https://www.nato.int/cps/ua/natohq/official_texts_68580.htm.

10 - Alessandro Minuto-Rizzo, Nato and the Middle East: The Making of a Partnership (Washington, DC: New Academia Pub./Vellum Books, 2018).

4 - Reflection Group, 58.

5 - Reflection Group, 58.

لمكافحة الإرهاب الدولي، كما اكتسبت هذه الجهود الدولية أهمية متزايدة في سياق عمليات (الناتو) في أفغانستان، حيث كانت القواعد العسكرية في دول الخليج العربي مثل قاعدة العديد في قطر أو قاعدة المنهاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، بمثابة محاور لوجستية مهمة لعمليات إيساف؛ كما سمحت الكويت بالتمركز على أراضيها والتحقيق في أجوائها في إطار تلك العمليات. واعتماداً على هذه الخلفية تم توجيه الدعوة إلى جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي للانضمام إلى (مبادرة اسطنبول للتعاون) لعام 2004م، فانضمت إليها الكويت في العام نفسه، ثم البحرين وقطر والإمارات عام 2005م، أما سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية فقد اختارتا المشاركة في بعض الأنشطة على أساس غير رسمي بدرجة أكبر، لكنهما لم تنضمّا إلى المبادرة. وبينما تعمل (مبادرة اسطنبول) إلى حد ما على إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات القائمة، وهي تهدف أيضاً إلى الارتقاء بالشراكة إلى المستوى التالي، بإضافة عنصر من الحوار السياسي والاستراتيجي إلى التعاون العملي والعملياتي البحث. وقد انعكس هذا الطموح في المزيد من التطوير لسياسة الشراكة لحلف (الناتو)، فقد دعت قمة اسطنبول لعام 2004م، التي دشتن المبادرة إلى «شراكة أكثر طموحاً واتساعاً»⁽¹³⁾. ورحبت القمم التي عُقدت في ريغا عام 2006م وبوخارست عام 2008م ولشبونة عام 2010م، ب«التقدم في تعزيز

الهجمات قام الحلف بتفعيل التزامه بالدفاع الجماعي المنصوص عليه في المادة 5 من معاهدة واشنطن للمرة الأولى حتى الآن، واعتبر الحلف هذه الهجمات عملاً حربياً وتعهّد بدعم الولايات المتحدة. وأدى التحول الذي حدث في تصورات التهديد في أعقاب هذه الأحداث إلى جعل التحدي المتمثل في الإرهاب العابر للحدود في مركز الصدارة في خطابات الأمن القومي الخاصة بكل دولة عضو في الحلف وداخل الحلف نفسه.

ولمواجهة هذا التحدي سلّطت (قمة ريكيافيك) عام 2002م الضوء على التزام الحلف بمكافحة الإرهاب متى لزم الأمر، ووضع هذا حداً لجدل داخلي مهم داخل الحلف حول نطاق عمليات الناتو، وتم التأكيد على نطاق عمل الحلف دولياً، على الأقل من حيث المبدأ. ونتيجة لذلك أنشأ الحلف حلقة وصل بين جهود مكافحة الإرهاب وجهود الشراكة⁽¹¹⁾، وحقق بذلك توافقاً بين مبادرات الشراكة الخاصة به وبين التطور الاستراتيجي الشامل للحلف. وعلى مستوى عملي بشكل أكبر، تولى الحلف المسؤولية عن القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان (إيساف) عام 2003م، فزاد بهذا التحرك التأكيد على الطموحات الدولية للحلف.

وكان تدشين (مبادرة اسطنبول للتعاون) متوافقاً مع هذه الصورة الأكبر⁽¹²⁾. وتم النظر إلى دول الخليج العربي على أنها شريكة مهمة في الجهود الدولية

13 - NATO, "Istanbul Summit Communiqué Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council," June 28, 2004, para. 36, https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_21023.htm

11 - NATO, "Final Communiqué: Ministerial Meeting of the North Atlantic Council Held in Reykjavik," May 14, 2002, https://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_19577.htm?selectedLocale=en.

12 - Markus Kaim, "Reforming NATO's Partnerships," SWP Research Paper (Berlin: German Institute for International and Security Affairs, January 2017).

نهج شامل فيما يتعلق بمحيط الحلف⁽¹⁷⁾. وأخيراً وفي قمتهم في بروكسل عام 2018م أقرّ قادة حلف (الناتو) «حزمة من السياسات» بشأن الجوار الجنوبي، شملت «مجموعة من المبادرات من أجل طريقة نهج استراتيجي أكثر تركيزاً وتماسكاً تجاه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»⁽¹⁸⁾. وفي هذا السياق التزم الحلف أيضاً بـ«بناء علاقة أقوى وأكثر ديناميكية»⁽¹⁹⁾ مع شركائه في مبادرة اسطنبول، وربطَ أنشطة الشراكة بجهوده بخصوص «التخطيط المستقبلي من أجل الاستقرار»⁽²⁰⁾.

الشراكة»⁽¹⁴⁾، ونوهت إلى «التقدم الكبير»⁽¹⁵⁾ الذي تحقق، وأعلنت عن النية لـ«مواصلة تطوير الشراكة»⁽¹⁶⁾. وتم تقديم تعهدات مماثلة في شيكاغو عام 2012م وفي ويلز عام 2014م. فيما سلّطت قمة وارسلو لعام 2016م الضوء على فكرة «التخطيط المستقبلي من أجل الاستقرار»، التي تطورت إلى

17 - NATO, "Warsaw Summit Communiqué Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council in Warsaw 89-July 2016," July 9, 2016, https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_133169.htm; On the notion, see Ruben Díaz-Plaja, "Projecting Stability: An Agenda for Action," NATO Review (blog), March 13, 2018, <https://www.nato.int/docu/review/2018/also-in-2018/projecting-stability-an-agenda-for-action-nato-partners/en/index.htm>; Jeffrey A. Larsen and Kevin Koehler, "Projecting Stability to the South: NATO's 'New' Mission?," in Projecting Resilience Across the Mediterranean, ed. Eugenio Cusumano and Stefan Hofmaier (New York: Palgrave Macmillan, 2020), 37–62; Kevin Koehler, "Putting the Horse Back Before the Cart: NATO's Projecting Stability in the South," in Projecting Stability: Elixir or Snake Oil?, ed. Ian Hope, NDC Research Paper, No 1 (Rome: NATO Defense College, 2018), 41–51.

18 - NATO, "Brussels Summit Declaration Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council in Brussels 1112-July 2018," July 11, 2018, para 55, https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_2018_07180711-20180713/summit-declaration-eng.pdf

19 - NATO, para. 55.

20 - NATO, para. 27

14 - NATO, "Riga Summit Declaration Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council in Riga on 29 November 2006," November 29, 2006, para. 15, https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_37920.htm?selectedLocale=en.

15 - NATO, "Bucharest Summit Declaration Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council in Bucharest on 3 April 2008," April 3, 2008, para. 33, https://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_8443.htm

16 - NATO, "Lisbon Summit Declaration Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council in Lisbon on 20 November 2010," November 20, 2010, para. 25, https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_2010_1111_11_2010/DE1DB9B73C4F9BBFB52B2C94722EAC_PR_CP_2010_0155_ENG-Summit_LISBON.pdf

الـ 15 لتدشين المبادرة خلال اجتماع ضم قادة مجلس الحلف وقادة المبادرة⁽²⁵⁾.

ورغم هذه التطورات فإن التقييمات لجهود شراكة (الناتو) في الجوار الجنوبي تُظهر أنه يحيط بتلك الشراكة حالة من الاختلاط في الرؤية في أحسن التقديرات. ويميل الأكاديميون ومحللو السياسة ومسؤولو (الناتو) على حد سواء إلى تقديم منظورات واقعية إلى حد ما، ففي عام 2000م على سبيل المثال أشار غارث م. وينرو، في إحدى الدراسات الأكاديمية عن حوار البحر المتوسط، إلى أنه «ما يزال هناك توجُّس عميق الجذور في العالم العربي عموماً تجاه الغرب، وتجاه حلف (الناتو) على وجه الخصوص، وبالتالي لا تريد الحكومات العربية أن يُنظر إليها على أنها تعمل بشكل وثيق جداً مع (الناتو)»⁽²⁶⁾. وصدرت تقييمات مماثلة فيما يتعلق بالخليج العربي وشركاء الحلف في إطار مبادرة اسطنبول في تلك المنطقة، حيث أشار جان لوب سمعان، على سبيل المثال، إلى سيادة بعض القنوات في دول الخليج العربي حول «عدم وضوح مبادرة اسطنبول بشكل كافٍ» على حد وصف سمعان⁽²⁷⁾، وبالمثل فإن تقييمات الفاعلية الإجمالية الخاصة بالمبادرة تُظهر أن تلك الفاعلية كانت ضعيفة، ففي عام 2007م، خلص ماتيو ليجرينزي إلى أنه «من غير المرجَّح أن تساهم

وبالإضافة إلى التصريحات الرسمية تقدَّم التعاون العملي والسياسي على قدم وساق أيضاً، فكما تمت الإشارة آنفاً ساهم جميع الشركاء الأربعة في مبادرة اسطنبول بجهود للتعاون بشكل ما في عمل قوة (إيساف) الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، وبالمثل زادت أيضاً مشاركة الشركاء الخليجيين في أنشطة الشراكة للحلف. وتضم (قائمة التعاون في إطار الشراكة) الخاصة بحلف (الناتو) حالياً نحو 1400 نشاط مختلف متاح للشركاء في إطار برامج شراكة مختلفة⁽²¹⁾، أي أكثر من ضعف الأنشطة التي كانت معروضة عام 2011م⁽²²⁾. وفي هذا الصدد ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر في عملية (الحماية الموحدة) في ليبيا عام 2011م، كما ساهمت الدول الأعضاء في مبادرة اسطنبول في قوات بحرية مشتركة لمواجهة القرصنة وتعزيز الأمن البحري⁽²³⁾.

وعلاوة على ذلك تم افتتاح مركز (الناتو ومبادرة اسطنبول) رسمياً في الكويت عام 2017م، ووصف الأمين العام لحلف (الناتو) ينس ستولتنبرغ المركز بأنه «المقر الجديد للحلف في الخليج العربي»⁽²⁴⁾. كما أرسلت الكويت ضابطاً عسكرياً للعمل ضمن هيئة التدريس بكلية الدفاع بالحلف في روما، وتم الاحتفال في الكويت عام 2019م بالذكرى السنوية

25 - See https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_172062.htm

26 - Gareth M. Winrow, Dialogue with the Mediterranean: The Role of NATO's Mediterranean Initiative, (New York: Garland, 2000), 167.

27 - Jean-Loup Samaan, "NATO in the Gulf: Partnership Without a Cause?," Research Paper (Rome: NATO Defense College, 2012).

21 - Larsen and Koehler, "Projecting Stability to the South: NATO's 'New' Mission?," 54.

22 - Ian Lesser et al., "The Future of NATO's Mediterranean Dialogue: Perspectives on Security, Strategy, and Partnership" (German Marshall Fund of the United States, June 2018), 22.

23 - See <https://combinedmaritimeforces.com/>

24 - See https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_140264.htm

العديد من الخصوم السابقين في النهاية إلى الحلف. وعلى الجانب الآخر لا يمكن توقُّع حدوث تحوُّلات في شراكات (الناتو) مع الجوار الجنوبي، وذلك لسبب أول هو أنه على العكس من (الشراكة من أجل السلام) لا يتضمن أيُّ من أطر الشراكات مع الجوار الجنوبي للحلف منظور للعضوية في تلك الشراكات، وبعبارة أخرى فإنه في حين كانت احتمالية العضوية الفعلية محرِّكاً مهماً لتوفيق الأوضاع في وسط وشرق أوروبا، فإن شركاء (الناتو) في الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول ليست لديهم الحوافز نفسها. وتَمَثَّل السبب الثاني في أن حقبة ما بعد الحرب الباردة مباشرة تميزت بانفراج جيوسياسي وحوار حذر بين (الناتو) وروسيا، وعلى النقيض من ذلك فإن المناخ الجيوسياسي في الجوار الجنوبي لحلف (الناتو) يعد أقل تقبُّلاً لهذا المسار بكثير، فالبيئة الأمنية الإقليمية في دول الخليج العربي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وأوائل العشرينيات من هذا القرن تتميز بظهور عقبات إضافية أمام التعاون، وهي العقبات التي تشمل المنافسة الجيوسياسية المتزايدة. وخلاصة الأمر هي أن تَوَقُّع أن يؤدي التعاون بين (الناتو) ودول الخليج العربي إلى تغيير البيئة الأمنية في هذه المنطقة يُمثِّل تجاهلاً للتطورات السياسية الفعلية التي تدفع في الاتجاه المعاكس.

ويمكن تقييم شراكات الحلف بشكل أكثر منهجية من خلال ثلاثة منظورات على الأقل تشير إلى توقعات ومعايير مختلفة يمكن على أساسها تقييم مبادرة اسطنبول للتعاون وأشكال الشراكة الأخرى. ويتمثل المنظور الأول في أنه يمكن فهم الشراكة على أنها جزء من استراتيجية تحالف أكبر، ومن هذا المنظور يمكن الحكم على الشراكة بأنها ناجحة إذا ما ساهمت بشكل إيجابي في تحقيق الوضع

مبادرة اسطنبول بشكل كبير في تعزيز أمن الخليج العربي»⁽²⁸⁾. بل أن البعض رأى أن حلف الناتو لم يستثمر بشكل كافٍ في جهود الشراكة⁽²⁹⁾ وربما كانت تلك التقييمات بعد سنوات من إطلاق المبادرة إلا أنه بعد مرور ستة عاماً على إطلاقها فقد كانت هناك مجالات عديدة للتعاون بين الحلف ودول الخليج العربي أعضاء المبادرة.

ومع أهمية ما سبق، فما الذي يفسر إذن الفجوة بين مضامين المبادرة وما تحقق على أرض الواقع؟

مبادرة اسطنبول للتعاون: استراتيجية دبلوماسية، مساعدة أمنية

تكمُن في قلب الأمر مشكلة التوقُّعات، فغالباً ما تركز النقاشات ذات الصلة بمبادرات الشراكة مع الجوار الجنوبي لحلف (الناتو) على مقارنة ضمنية (أو حتى صريحة⁽³⁰⁾) مع (الشراكة من أجل السلام). فبعد انتهاء الحرب الباردة، دعمت (الشراكة من أجل السلام) التحوُّل الذي حدث في البيئة الأمنية في وسط وشرق أوروبا⁽³¹⁾، فلم يقتصر الأمر فقط على قيام الأعضاء السابقين في (حلف وارسو) بإحداث تحوُّل جذري في توجههم الجيوسياسي، بل خضعت قطاعاتهم الدفاعية أيضاً لإصلاحات كبيرة، وانضم

28 - Matteo Legrenzi, "NATO in the Gulf: Who Is Doing Whom A Favor?," Middle East Policy 14, no. 1 (March 2007): 74, <https://doi.org/10.1111/j.14754967.2007.00284-x>.

29 - Minuto-Rizzo, Nato and the Middle East; Schwarz, NATO and the Middle East.

30 - Chris Donnelly, "Building a NATO Partnership for the Greater Middle East," NATO Review (blog), January 1, 2004.

31 - Zoltan D. Barany, The Future of NATO Expansion: Four Case Studies (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

من أجل الاستقرار⁽³²⁾. ويفتقر الحلف إلى رؤية استراتيجية واضحة تجاه الجوار الجنوبي بشكل عام وأمن الخليج العربي على وجه الخصوص⁽³³⁾. وبدلاً من هذه الرؤية الاستراتيجية عملت شراكة (الناتو) في إطار افتراض أن المزيد من التعاون يمكن أن يحقق المزيد للشراكة، وأن تعزيز التعاون سيسهم بطريقة ما في الاستقرار الإقليمي. وفي إطار هذا الافتراض الأساسي تم تصميم شراكة (الناتو) كأداة متعددة المستويات، تمكنت من استيعاب مستويات شديدة التباين من التعاون. وإضافة إلى ذلك تم تصوّر الشراكة على أنها يجب أن تكون موجهة من خلال مطالب، بحيث يحدد الشركاء إلى حد كبير مستوى الطموح فيما يتعلق بالتعاون مع (الناتو).

ومن منظور البحث الأكاديمي حول المساعدة الأمنية والتحديات المرتبطة بها، يبدو أن هناك أدلة تشير إلى أن مثل هذا النهج من غير المرجح أن يسفر عن الآثار والنتائج المرجوة⁽³⁴⁾. وعلاوة على ذلك فإن الشراكة بين (الناتو) والدول الأعضاء في المبادرة لم تتضمن حواراً على المستوى الاستراتيجي، فما يزال الجزء الأكبر من التفاعلات بين الحلف والشركاء

النهائي المتصور من التحالف. والأفضل من ذلك تحقيق وضع نهائي استراتيجي يتم تشكيله من خلال حوار مشترك مع الشركاء. ويتمثل المنظور الثاني في أنه على النقيض من ذلك، يمكن اعتبار الشراكة بمثابة تمرين في مجال الدبلوماسية، ويتضمن هذا المنظور معياراً مختلفاً يتمثل في أنه لا يتم بالضرورة الحكم على فاعلية الدبلوماسية في إطار بعض النتائج المحددة، بل تكمن تلك الفاعلية في تطوير التفاهم المشترك وبناء الثقة وإنشاء شبكات للحوار والتعاون.

ويتمثل المنظور الثالث في أنه يمكن أيضاً النظر إلى الشراكة على أنها جهد في المساعدة الأمنية، فبينما لا يقدم (الناتو) قدرات مادية لشركائه، فإنه يقدم المساعدة في مجالات التعليم والتدريب التي تهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية، ومن هذا المنظور يجب الحكم على فاعلية مبادرة اسطنبول وأطر الشراكة الأخرى من خلال مدى تعزيز التعاون مع (الناتو) لقدرات الشركاء.

وفيما يأتي أعرض بإيجاز التعاون بين (الناتو) والدول الأعضاء في مبادرة اسطنبول من هذه المنظورات الثلاثة.

في البداية، وعلى المستوى الاستراتيجي، يمكن القول إن الشراكة بين حلف (الناتو) والدول الأعضاء في مبادرة اسطنبول حققت نجاحاً محدوداً لعدد من الأسباب، فبشكل أساسي لا يمكن قياس التأثيرات على المستوى الاستراتيجي إلا في إطار وضع نهائي محدّد بشكل جيد، وفي حالة شراكات (الناتو) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لم يحدث أن تحقّق مثل هذا الوضع النهائي، واقتصر الأمر على التزام غامض إلى حد ما بـ (التخطيط المستقبلي

32 - Koehler, "Putting the Horse Back Before the Cart: NATO's Projecting Stability in the South"; Larsen and Koehler, "Projecting Stability to the South: NATO's 'New' Mission?"

33 - Schwarz, NATO and the Middle East.

34 - Stephen Biddle, Julia Macdonald, and Ryan Baker, "Small Footprint, Small Payoff: The Military Effectiveness of Security Force Assistance," Journal of Strategic Studies 41, no. 1-2 (February 23, 2018): 89-142, <https://doi.org/10.1080/01402390.2017.1307745/>; Mara E. Karlin, Building Militaries in Fragile States: Challenges for the United States, First edition (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2018)

دائماً⁽³⁶⁾، كما أدى انخراط شركاء (الناتو) في إطار المبادرة في النزاعات الإقليمية إلى تعقيد العلاقات من منظور بعض الدول الأعضاء في حلف الناتو.

وأخيراً فإن إصرار الحلفاء الأوروبيين في (الناتو) على التمسك بخطة العمل الشاملة المشتركة، والاتفاق النووي الإيراني، وكذلك عودة إدارة بايدن إلى المفاوضات مع إيران، يسلط الضوء على الاختلاف الاستراتيجي، وليس التقارب، بين الدول الأعضاء في الحلف وبين شركائه الخليجيين.

وباختصار يمكن القول إن هناك عنصرين يحدّدان من التأثيرات الاستراتيجية للشراكة في إطار مبادرة اسطنبول، وأهم هذين العنصرين هو أن الدول الأعضاء بحلف (الناتو) لا يزال عليها تكوين رؤية مشتركة إزاء عدد من القضايا المختلفة، فالصيغة الحالية التي بموجبها يجمع (الناتو) بين الدفاع الجماعي والردع من جهة والتخطيط المستقبلي من أجل الاستقرار من جهة أخرى، تعكس حلاً وسطاً أساسياً بين الحلفاء الذين يركزون على الدفاع الإقليمي في الجوار الشرقي وأعضاء الحلف القلقين بشأن عدم الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط بشكله الأوسع، إلا أنه لم يتم وضع أولويات سياسية ملموسة أكثر من مجرد الالتزام المشترك بالتخطيط المستقبلي من أجل الاستقرار، ناهيك عن عدم وجود حوار استراتيجي مع شركاء الحلف في الخليج العربي. ويتمثل العنصر الثاني في أن البيئة الأمنية في الخليج العربي لم تكن مواتية لزيادة التعاون متعدد الأطراف، بل وعلى العكس من ذلك، أدت التوترات المتزايدة والمنافسة الإقليمية والجيوستراتيجية المتزايدة إلى خلق تحديات إضافية أمام تعميق التعاون بين (الناتو) والدول الأعضاء في مبادرة اسطنبول.

في إطار المبادرة يحدث على المستوى الثنائي، واقتصرت الاجتماعات المشتركة رفيعة المستوى حتى الآن على عدد قليل نسبياً من المناسبات الرمزية. وهذا لم يكن من قبيل المصادفة، فقد تطورت البيئات الأمنية الإقليمية والدولية بشكل كبير منذ تدشين المبادرة عام 2004م، وجعلت العديد من هذه التطورات التعاون متعدد الأطراف محفوفاً بتحديات أكثر، حيث غيّرت صراعات ما بعد عام 2011م في المنطقة، من سوريا إلى اليمن وليبيا، المشهد الاستراتيجي لكلٍ من أعضاء الحلف والشركاء في المبادرة، فمن المنظور ذي الصلة بالحلف، زادت عودة روسيا كلاعب مهم في الجوار الجنوبي بالتأكيد من المخاطر الاستراتيجية⁽³⁵⁾. وفي الوقت نفسه ونتيجة لذلك بشكل جزئي، ليس هناك تطابق في سياسات الدول الأعضاء حلفاء (الناتو) بشأن كل القضايا الاستراتيجية المتعلقة بأمن الشرق الأوسط، ولم يكن هناك خلاف بينهم فقط في مدى تركيز تقييماتهم للتهديدات على الجوار الشرقي أو الجنوبي، بل شهدت نزاعات محددة في الجوار الجنوبي - ولا سيما الصراع في ليبيا - وقوف أعضاء مختلفين في حلف (الناتو) مع أطراف مختلفة لتلك النزاعات. وبشكل عام يمكن القول إن الحلف لم يقدم رؤية تقوم على الإجماع إزاء أمن الشرق الأوسط. كما أن الديناميكيات الإقليمية أيضاً أدت إلى توترات بين شركاء الحلف ضمن المبادرة، فبينما تم حل الأزمة طويلة الأمد داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أظهرت تلك الأزمة بوضوح شديد أن المصالح والأولويات السياسية لشركاء (الناتو) داخل المبادرة لا تتوافق

36 - Kristian Ulrichsen, Qatar and the Gulf Crisis (Oxford: Oxford University Press, 2020).

35 - Dmitri Trenin, What Is Russia up to in the Middle East? (Cambridge: Polity, 2018).

وقد تم افتتاح المركز الجنوبي في سبتمبر 2017م وأعلن عن تحقُّق طاقته الكاملة بحلول نهاية ذلك العام. وتشمل مجموعة الأنشطة التي ضمَّها منظور المركز إزاء التخطيط المستقبلي من أجل الاستقرار زيادة تطوير أطر الشراكة الحالية لحلف (الناتو) في المنطقة، بشكل أساسي من خلال زيادة تبادل المعلومات (وليس الاستخبارات)، وتعزيز الفرص لمشاركة الشركاء في التدريبات والمناورات، بالإضافة إلى بناء المؤسسات الدفاعية. ويُنظر في المنطقة إلى إنشاء المركز الإقليمي للحلف في الكويت⁽³⁸⁾ على أنه خطوة عملية في جهود تعزيز الشراكات في الخليج العربي⁽³⁹⁾. وقد شرع المركز في أنشطته في سبتمبر 2017م، وذلك بـ (أسبوع الناتو)، الذي ركَّز على التعاون بين الحلف والدول الأعضاء في مبادرة اسطنبول في عدد من المجالات المختلفة، من الدفاع الإلكتروني إلى إدارة الأزمات والتأهب في المجال المدني. ومنذ ذلك الحين قدم المركز عدداً من الفرص والمؤتمرات التدريبية المختلفة⁽⁴⁰⁾. وإضافة إلى هذه الخطوات العملية، وباعتباره الهيكل الوحيد لحلف (الناتو) من هذا النوع في المنطقة، فإن المركز الإقليمي للحلف للدول الأعضاء في المبادرة يمثل رمزاً مهماً لالتزام الحلف المستمر بالتعاون.

وعلى النقيض من ذلك يمكن أن يكون التقييم في المجال الدبلوماسي أكثر إيجابية، رغم وجود قيود مهمة في هذا المجال أيضاً. وفي البداية يمكن التأكيد على أن وضع المبادرة قد تعرَّزَ باهتمام (الناتو) المتزايد بالجوار الجنوبي، ولاسيما بعد قمة وارسو لعام 2016م، فتحت عنوان (التخطيط المستقبلي من أجل الاستقرار) سعى الحلف إلى رفع مستوى جهوده لإحداث فرق في الجوار الجنوبي، وخاصة من خلال تعزيز الوعي بالأوضاع والحوار والمبادرات الدبلوماسية. ويعد إنشاء مركز التوجُّه الاستراتيجي لحلف الناتو بشأن الجوار الجنوبي (NSDS Hub) في قيادة القوة المشتركة في نابولي (JFC Naples) – والذي يشار إليه غالباً باسم (المركز الجنوبي) – أحد العناصر في هذا النهج، ومن المفترض أن يكون هذا المركز بمنزلة محطة واحدة لتنسيق أنشطة التحالف في الجوار الجنوبي. ويركز هذا المركز على المستوى الاستراتيجي (وليس التشغيلي) على زيادة الوعي بالوضع وتنسيق أنشطة التحالف وتعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بمن في ذلك الشركاء الإقليميون الحاليون والمنظمات الدولية الأخرى ولاسيما الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي. وفوق كل شيء يُمثل المركز الجنوبي اعترافاً داخل (الناتو) بالتحديات التي تواجه أمن الحلف ويعد مصدرها الجوار الجنوبي. وفي حين إن هذا قد يبدو متواضعاً للوهلة الأولى، فإن المركز الجنوبي والأجندة الكلية للتخطيط المستقبلي من أجل الاستقرار يكشفان عن تحقيق أعضاء الحلف توازناً في إطار تقييمات التهديدات المختلفة وعن تقبُّلهم لوجهات النظر المختلفة⁽³⁷⁾.

38 - https://www.nato.int/cps/ic/natohq/news_147010.htm

39 - Alessandro Minuto-Rizzo, "NATO and the Gulf: The New Regional Centre in Kuwait," ISPI Commentary (blog), March 2, 2017, <https://www.ispionline.it/it/publicazione/nato-and-gulf-new-regional-centre-kuwait-16405>,

40 - https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_159600.htm.

37 - Jean-Loup Samaan, "Outflanked? NATO's Southern Hub and the Struggle for Its Middle East Strategy," The International Spectator 53, no. 4 (October 2, 2018): 58–74, <https://doi.org/10.108003932729.2018.152711/>

وبشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة⁽⁴¹⁾. وبينما كان هذا التطور مدفوعاً إلى حد كبير بالتطورات الإقليمية والجيو استراتيجية، فإنه يوفر أيضاً فرصاً مهمة لزيادة التعاون. وعلى وجه الخصوص تختلف التحديات التي تواجهها الجيوش الخليجية تماماً عن تلك التي تواجهها دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فبالنظر إلى قوتهم الاقتصادية لا يعاني شركاء (الناتو) في الخليج العربي من محدودية القدرات المادية، وبدلاً من ذلك يكمن التحدي في إقران هذه القدرات المادية بالموارد البشرية المناسبة، ويمكن للحلف أن يلعب دوراً أكثر أهمية في تلبية هذه الاحتياجات فيما يتعلق بالمهنية العسكرية⁽⁴²⁾. وبينما لا تزال هناك خلافات سياسية مهمة في هذا المجال أيضاً هناك اتفاق كبير بين (الناتو) وشركائه الخليجيين فيما يتعلق بتعزيز مهنية القوات المسلحة الخليجية، ولم تتم الاستفادة بشكل كامل حتى الآن من القدرة المتوفرة على تحقيق هذا الأمر.

وإذا أخذنا الأمرين بعين الاعتبار معاً، يقدم تقييم التعاون بين (الناتو) ودول الخليج العربي الأعضاء في مبادرة اسطنبول صورة تتسم بحالة من الاختلاط،

وفي حين إنه من الصعب إرجاع تأثيرات ملموسة إلى المبادرات الدبلوماسية، إلا أنها تؤدي وظائف مهمة، فأولاً وفيما يتعلق بسياسات الحلف داخل الناتو) لا ينبغي التقليل من أهمية حتى الخطوات التي تعد رمزية إلى حد كبير، حيث تتفاوت الأولويات وتقييمات التهديدات داخل الحلف، ويفصل الانقسام تجاه الجوار الشرقي والجوار الجنوبي بين أعضاء في الحلف يركزون بشكل أساسي على مواجهة النفوذ الروسي في الجوار الشرقي عن أعضاء الحلف الذين يوجهون انتباههم إلى المحيط الجنوبي للحلف، وفي حين لا ينبغي المبالغة في التأكيد على مسألة وجود هذا التفاوت من المهم إدراك أنه حتى المبادرات الرمزية إلى حد كبير تستند إلى مفاوضات داخل (الناتو)، وبالتالي تمثل محصلة نهائية لعملية بناء إجماع بين 30 دولة عضو بالحلف، وهذا في حد ذاته يعد مؤشراً مهماً. وثانياً وخصوصاً على خلفية الأوضاع الإقليمية المتدهورة، يمثل تعميق الأنشطة الدبلوماسية رهاناً على المستقبل، فحتى إذا كان من غير المحتمل في ظل الظروف الحالية رفع مستوى التعاون بين الحلف والدول الأعضاء بمبادرة اسطنبول بشكل جوهري، فإن جهود التعاون الحالية والشبكات الناشئة عن هذه الأنشطة يمكن أن تمهد الطريق لهذا التعميق للشراكة في المستقبل.

وأخيراً وبالنظر إلى التعاون بين الحلف والدول الأعضاء في المبادرة على أنه جهد للمساعدة الأمنية، تكون لدى هذا التعاون أكبر إمكانات ليصبح أكثر عمقاً، حيث كانت العديد من دول الخليج العربي لاسيما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة أكثر نشاطاً على المستوى العسكري

41 - Eleonora Ardemagni, "Arab Gulf States: Expanding Roles for the Military," in Oxford Research Encyclopedia of Politics (Oxford University Press, 2020),

<https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.1792>; David B. Roberts, "Bucking the Trend: The UAE and the Development of Military Capabilities in the Arab World," Security Studies 29, no. 2 (2020): 301–34, <https://doi.org/10.10800963/6412.2020.1722852>

42 - Eleonora Ardemagni, "NATO's Gulf Partnerships: Betting on Military Education," ISPI Commentary (blog), July 6, 2018, <https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/natos-gulf-partnerships-betting-military-education-20937>.

المحدودة⁽⁴³⁾، على النحو الذي اقترحته مجموعة الخبراء الاستشارية للحلف فيما يتعلق بمستقبله حتى عام 2030م، فنظرًا لمحدودية الموارد واستنادًا إلى الخبرة في الشراكة العسكرية في أماكن أخرى⁽⁴⁴⁾، يزيد التركيز على مجالات التقارب الاستراتيجي بشكل كبير من فرص استخدام الوسائل المتاحة بأقصى تأثير. وثالثاً وأخيراً يبدو أن إضفاء الطابع المهني على الجيوش الإقليمية هو أحد المجالات التي تتوافق فيها مصالح (الناتو) في قوات مسلحة فاعلة وخاضعة للمساءلة، جزئياً على الأقل، مع مصالح شركائه الخليجين.

تحديد مجالات التقارب والتباعد:

لا يوجد لدى حلف (الناتو) حالياً رؤية محدّدة لأمن الخليج العربي. وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب حقيقة أن نهج الولايات المتحدة، العضو الأكثر أهمية في الحلف، قد خضع لتغييرات مهمة في السنوات الأخيرة، فالعنصر الأكثر أهمية فيما يتعلق بالأمن الإقليمي هو الموقف الأمريكي من إيران وخطة العمل الشاملة المشتركة. ويتعلق العنصر الثاني بالمستوى العام للالتزام تجاه التعددية ونظام التحالفات العالمي، وفي كلتا الحالتين حاولت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب التراجع عن سياسات عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما، فعلى المستوى الإقليمي، انسحب ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة، وبدلاً من ذلك انطلق لدعم دول الخليج العربي في تنافسها مع إيران، والحديث المتجدد عن (الناتو العربي). ورغم أنه لم يدم طويلاً فقد

فأولاً ومن الناحية الاستراتيجية أصبح التعاون محفوفاً بالتحديات بشكل أكبر منذ تدشين المبادرة مما يحد من إمكانات هذه المبادرة للشراكة. ونتيجة لذلك تطورت شراكة (الناتو) مع دول الخليج العربي إلى حد كبير على المستوى الدبلوماسي، وتميزت بعدد من الجهود الرمزية التي تمثل التزامات متبادلة للتعاون، دون أن تسفر دائماً عن نتائج كبيرة. وفي الوقت نفسه تظل إمكانية زيادة التعاون في بناء القدرات والتأهيل المهني غير مستغلة.

الخاتمة: ما مستقبل مبادرة اسطنبول للتعاون؟

ما الآفاق المستقبلية للتعاون بين الناتو والدول الأعضاء في مبادرة اسطنبول؟ وهل يمكن أن يلعب تعاون (الناتو) مع دول الخليج العربي دوراً إيجابياً في إنشاء ودعم نظام أمني إقليمي؟ كما هو موضح آنفاً فإن مساهمات (الناتو) في هذا المجال محدودة حالياً، والعديد من القيود في هذا الصدد تعد هيكليّة وتنبع من طبيعة البيئات الأمنية الدولية والإقليمية. وأركز هنا على العناصر المباشرة التي يمكن أن تزيد من القيمة المضافة للتعاون بين (الناتو) ودول الخليج العربي، حتى في ظل ظروف مقيدة بشكل عام، وأهم هذه العناصر هو الحوار الاستراتيجي داخل (الناتو) وبينه وشركائه الخليجين. ومثل هذا الحوار لا ينبغي أن يهدف إلى الإجماع، والذي يمكن القول أولاً إنه لا يمثل مساراً واقعياً، وبدلاً من ذلك المسار ينبغي أن يوضح هذا الحوار مجالات التقارب والتباعد الاستراتيجي. وثانياً يمكن أن يكون مثل هذا الحوار جزءاً من نهج مُوجّه بالمصالح، يقوم على تحديد حلف (الناتو) نفسه الأولويات فيما يتعلق بما يفعله تجاه الشركاء بناءً على الاحتياجات الاستراتيجية والموارد

43 - Reflection Group, "NATO 2030: United for a New Era," 58.

44 - Karlin, Building Militaries in Fragile States.

عودة الاستراتيجية:

لطالما أصرَّ حلف (الناتو) على أن برامج شراكته موجهة بالمطالب، وفي الواقع كان هذا مبدأً محورياً لشركات الحلف منذ البداية. وقد اقترحت مجموعة الخبراء الاستشارية الابتعاد عن هذا المبدأ والتوجه نحو (نهج موجّه بالمصالح)⁽⁴⁷⁾ يلعب فيه (الناتو) دوراً أكبر في تحديد الأولويات لبرامج الشراكة الخاصة به، ومن المرجح أن تؤدي النقاشات الجارية داخل التحالف إلى نقل برامج الشراكة إلى هذا الاتجاه، وفي حين إنه من غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى إعادة تنظيم شاملة لشركات الحلف، إلا أنه من المحتمل أن يؤدي إلى وجود مجموعة أوضح من الأولويات من حيث نوع أنشطة الشراكة التي يرغب الحلف في تحقيقها، وكذلك من حيث أيٍّ من الشركاء يتم العمل معهم، حيث سيعمل (الناتو) على تعزيز التعاون مع بعض الشركاء وتقليص التعاون مع آخرين بناءً على مدى استعداد أيٍّ من الشركاء للتعاون وقدرته على المساهمة في الأهداف الاستراتيجية الشاملة.

مجالات الالتقاء:

تعد الآفاق المستقبلية لتعاون أعمق بين (الناتو) والدول الأعضاء في مبادرة اسطنبول على المستوى الاستراتيجي محدودة، على الأقل في المديين القصير والمتوسط. وفي ظل عدم إحراز تقدم كبير في هذا المجال، يظل التعاون التقني في مجال المهنية العسكرية وكذلك الأمن البحري وأمن الطاقة، هما أهم مجال للتقارب. وقد بدأ المركز الإفريقي لحلف (الناتو) ومبادرة اسطنبول العمل كمركز إقليمي

كان جزءاً من هذا النهج أيضاً⁽⁴⁵⁾. وعلى الصعيد العالمي تسببت شكوك ترامب تجاه حلف (الناتو) في وجود عنصر مهم للخلاف في العلاقة بين شاطئي الأطلسي، مما قلل من فرص تحرُّك (الناتو) نحو تكيُّفات استراتيجية أكبر في السياسات. وفي كلتا الحالتين غيّرت إدارة الرئيس الحالي بايدن المسار مرة أخرى، فمن الناحية الإقليمية استؤنفت المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، على الرغم من أن بايدن لم يُعد الولايات المتحدة ببساطة إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة كما اقترح البعض في دوائر السياسة الخارجية للحزب الديمقراطي. وفيما يتعلق بسياسات الحلف فإن تأييد بايدن الكامل للحلف وللنظام الليبرالي الدولي بشكل عام قد خلق بيئة أكثر ملاءمة داخل الحلف نفسه، وينعكس هذا في حقيقة أن النقاشات حول الحاجة إلى مفهوم استراتيجي جديد للحلف اكتسبت زخماً⁽⁴⁶⁾. وفي حين إن المفاوضات المحيطة بهذه الخطوة المهمة تجري بالطبع داخل الحلف نفسه (وليس بين الناتو وشركائه)، فإنه يمكن أن يوفر مفهوماً استراتيجياً جديداً وأيضاً اتجاهاً مهماً لشركات (الناتو) في الجوار الجنوبي، بما في ذلك الخليج العربي.

45 - Agnes Helou, "Trump's 'Arab NATO' Withers on the Vine," Defense News, February 15, 2019, <https://www.defensenews.com/digital-show-dailies/index/201915/02//trumps-arab-nato-withers-on-the-vine/>

46 - https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_182157.htm

47 - Reflection Group, "NATO 2030: United for a New Era," 58.

لجهود التدريب المقدم من الحلف، لكن تستمر أيضاً مشاركة الشركاء الخليجيين في الأنشطة التي تقدم في مؤسسات (الناتو) الأخرى، بما في ذلك كلية الدفاع التابعة له في روما. ومع قيام العديد من الدول الأعضاء بالحلف في تعزيز وجودها العسكري في الخليج العربي من المرجح أن يكون هناك عنصر مستمر من التعاون الثنائي بين هذه الدول بشكل فردي وبين الشركاء في الخليج العربي، ومع ذلك يمكن للحلف أن يلعب دوراً أقوى في تنسيق هذه الأنشطة.

وبالنظر إلى هذه العوامل معا يمكن القول إن الشراكة بين (الناتو) والدول الأعضاء في مبادرة اسطنبول كانت رمزية إلى حد كبير مع القليل من التأثيرات المباشرة الثمينة التي يمكن أن تكون جديرة بالذكر، لكن هذا لا يعني أن الشراكة كانت غير فاعلة. فكما أوضح في هذه الورقة ، يمكن تقييم شراكات (الناتو) من ثلاثة منظورات مختلفة على الأقل: كاستراتيجية ودبلوماسية ومساعدة أمنية. وفي حين إن مستقبل الشراكة بين (الناتو) والدول الاعضاء في المبادرة يبدو غير مؤكد عند النظر إليه من خلال المنظور الأول، فهناك إنجازات واضحة يمكن البناء عليها من حيث البعد الدبلوماسي والإمكانيات غير المستغلة في مجال المساعدة الأمنية. وقد أثارت عملية التفكير في مستقبل الحلف حتى عام 2030م بالفعل نقاشاً جديداً حول الاتجاه المستقبلي لمبادرات شراكة (الناتو). وسوف تستمر هذه النقاشات بينما يعمل الحلف باتجاه مفهوم استراتيجي جديد. وفي حين إن هذه النقاشات ستشهد على الأرجح عودة إلى التركيز الأقوى على الردع والدفاع، سوف تستمر الشراكات بالتأكيد في لعب دور مهم في نهج (الناتو) تجاه جيرانه في الخليج العربي وأماكن أخرى.

4-Strategic, security and diplomatic assistance: NATO's evolving partnership with the Arabian Gulf

Dr Kevin Köhler⁽¹⁾

English Abstract

This study analyses NATO's Istanbul Cooperation Initiative (ICI) which was launched in 2004 to increase cooperation with countries in the Arabian Gulf, and with Gulf Cooperation Council (GCC) states. In the 16 years since it was launched, four GCC member states have joined, with the exception of the Kingdom of Saudi Arabia and Sultanate of Oman. The paper is divided into three parts. The **first** section analyses the ICI considering NATO's foreign policy towards the Global South, the **second** evaluates the Initiative as part of three case study scenarios, and the **third** section attempts to assess the Initiative's future in view of the NATO 2030 agenda.

The paper's three key findings are summarised below:

First:

Despite the multi-faceted cooperation between NATO, the four GCC member states and the changes in the security environ-

ment over the years since the Initiative was launched, cooperation on strategic matters has yet to materialise.

Second:

Evaluating the Istanbul Initiative according to the following frameworks – that it is part of a larger alliance, a broader alliance diplomatic process, and forms part of the alliance's security assistance – demonstrates that there is progress within one path without the others.

Third:

Should NATO wish to further develop its involvement in regional security, it must identify areas of alignment and cooperation vis-a-vis differences with its partners and focus on the strategic dimension to its relationship with its Arab Gulf partner

1 Assistant Professor of Comparative Politics at the Institute of Political Science, Leiden University, Netherlands.

القسم الثالث: القضايا الإقليمية

تقديم القضايا الإقليمية

أُفلت التطورات الإقليمية والعالمية وخاصة إبان السنوات القليلة الماضية على دول الخليج العربي إعادة الانخراط بشكل كبير تجاه الإطار الإقليمي الأوسع فيما عرف بـ(جوار الجوار)، ومن بينها منطقة القرن الإفريقي، وعلى الرغم من وجود علاقات تاريخية تضرب بجذورها تجمع دول الخليج العربي بالقارة الإفريقية عموماً، فإن ما تشهده تلك المنطقة قد أُملى على دول الخليج العربي ليس تحقيق هدف التواجد فحسب وإنما بالأحرى إعادة تعريف المصالح الاستراتيجية فيها، باعتبارها المنطقة التي كانت الأحداث المتلاحقة كاشفة وليست منشئة لحيوتها وارتباطها على نحو وثيق بأمن دول الخليج العربي؛ لكونها إحدى نقاط التماس الاستراتيجي للعديد من مصالح الأطراف الإقليمية والعالمية، الأمر الذي انعكس في أطر تعاونية أحياناً وعسكرية أحياناً أخرى، وهو ما يؤكد أهمية وحتمية التواجد الخليجي في تلك المنطقة وخاصة أنها تشرف على أحد الممرات البحرية المهمة لتجارة دول الخليج العربي وهو باب المندب، فضلاً عن كونها معبراً للجماعات الإرهابية وعصابات التهريب من وإلى شبه الجزيرة العربية، ويعني ذلك أن التواجد الخليجي يتجاوز فكرة مواجهة التهديدات التقليدية المشار إليها ولو كانت مهمة، ولكن في ظل حقيقة مفادها تحول منطقة القرن الإفريقي إلى بؤرة للتنافس المحموم بين أطراف إقليمية وعالمية للتواجد على مقربة من شرايين التجارة العالمية، وهو ما يملي على دول الخليج العربي أن تكون جزءاً من تلك التفاعلات، ليس فقط لتعظيم مصالحها بل حتى لا تكون أية ترتيبات محتملة في تلك المنطقة خصماً من مصالحها الاستراتيجية.

وتأسيساً على ما سبق يتضمن قسم القضايا الإقليمية دراسة بعنوان (السياسات الخارجية لدول الخليج العربية تجاه إفريقيا: دراسة خاصة لإقليم القرن الإفريقي) تقدمها الدكتورة رانيا حسين خفاجي. وتركز على كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة كنموذجين للتفاعلات الخليجية مع تلك المنطقة أخذاً في الاعتبار تبني الدراسة للتعريف الواسع للقرن الإفريقي الذي يضم كلاً من الصومال وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وجنوب السودان وكينيا وأوغندا من خلال تناول أبرز المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية.

وتتمثل النتيجة الأساسية لتلك الدراسة في أن القرن الإفريقي قد أضحي وثيق الصلة بأمن منطقة الخليج العربي، وهو ما حتم على دول الخليج العربي انتهاز سياسات نشطة لتحقيق مصالح متنوعة بغض النظر عن ترتيبات أولويات دول الخليج العربي. وفي الوقت الذي يعد فيه التعاون الثنائي أكثر وضوحاً فإن وجود إطار جماعي للتعاون الخليجي مع دول القرن الإفريقي يعد متطلباً أساسياً لمأسسة تلك العلاقات في ظل تحولات إقليمية ودولية متسارعة، بهدف تعظيم مصالح دول الخليج العربي وتحقيق أمن واستقرار تلك المنطقة والحفاظ على توازن القوى بها يعد متطلباً أساسياً في ظل تغير مفاهيم الأمن القومي والتي لم تعد ترتبط بالإطار الجغرافي التقليدي.

السياسات الخارجية لدول الخليج العربية تجاه إفريقيا: دراسة خاصة لإقليم القرن الإفريقي

د. رانيا حسين خفاجي⁽¹⁾

ملخص الدراسة

تلك الدول من سياساتها الخارجية تجاه تلك المنطقة.

الثالثة: تؤكد كافة المؤشرات على أن الدور الخليجي تجاه منطقة القرن الإفريقي سوف يشهد تنامياً ملحوظاً خلال السنوات القادمة، ليس فقط للحفاظ على مصالحها الحيوية في تلك المنطقة وإنما للاشتباك مع حالة الصراع والتنافس الإقليمي والعالمي بالقرب من مضيق باب المندب ذلك الممر البحري الاستراتيجي.

كثيرة هي النتائج التي ترتبت على التحولات الإقليمية الراهنة ومنها تغير مفهوم دول الجوار إلى (جوار الجوار) وهو ما ينطبق على علاقة دول الخليج العربية تجاه القرن الإفريقي، والتي تتأسس على منطلقات تاريخية وضرورات استراتيجية راهنة جعلت من تلك المنطقة محلاً للتنافس الإقليمي والعالمي، ومن ثم تستهدف هذه الدراسة تحليل محددات السياسات الخارجية لدول الخليج العربي تجاه القرن الإفريقي وكيف تمت ترجمة تلك المحددات إلى آليات على أرض الواقع، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج، هي:

الأولى: على الرغم من التحديات المشتركة التي تواجه دول الخليج العربي ودول القرن الإفريقي بمعناه الجيو استراتيجي الأكبر وهي القرصنة وغيرها من تهديدات الأمن البحري فإن مواجهة تلك التحديات كان من خلال أطرثنائية دون وجود إطار جماعي يضم كلا الطرفين.

الثانية: لوحظ أنه كان هناك تبايناً في الأدوات التي انتهجتها دول الخليج العربي تجاه القرن الإفريقي وذلك لارتباطها بأولويات وأهداف

1 - مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة.

مقدمة

الخليجية تجاه إقليم القرن الإفريقي، أو بعبارة أخرى العوامل التي دفعت الدول الخليجية إلى اتباع سياسة خارجية نشطة تجاه القارة الإفريقية، وفي هذا الإطار يمكن تقسيم هذه المحدّات إلى مجموعتين، تتعلق المجموعة الأولى بالمحدّات المباشرة وهي تلك المتعلقة بالمصالح المباشرة للدول الخليجية في إفريقيا، فيما تتعلق المجموعة الثانية بالمحدّات غير المباشرة والمتعلقة بتزايد التنافس الإقليمي والدولي في القارة ولاسيما من قِبَل الفاعلين المنافسين لدول الخليج العربي.

أما المحور الثاني فينصرف إلى البحث في الأدوات التي وظّفتها الدول الخليجية في تنفيذ سياساتها الخارجية تجاه دول القرن الإفريقي، ويلقي الضوء على الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف.

وتنطلق هذه الورقة من فرضية أساسية مفادها الارتباط الوثيق بين إقليمي الخليج العربي والقرن الإفريقي، فعلى الرغم من أن هذه الأقاليم تُعتبر بمعناها الجغرافي أقاليم محدّدة جغرافياً، بيد أنها بمعناها الجيوسياسي والجيواستراتيجي تضم فواعل إقليمية بل ودولية أوسع. فالخليج العربي على سبيل المثال جزء من الشرق الأوسط وجزء من إقليم البحر الأحمر، ومنطقة القرن الإفريقي هي أيضاً جزء من إقليم البحر الأحمر كما أن له روابطه بإفريقيا جنوب الصحراء. بعبارة أخرى إن كلاً من إقليمي الخليج العربي والقرن الإفريقي بينهما ارتباط عضوي باعتبارهما (أقاليم أمنية

تجمع إقليمي الخليج العربي والقرن الإفريقي علاقة تاريخية ضاربة في القدم، شكّل فيها البحر الأحمر نقطة التواصل بين شبه الجزيرة العربية من جانب وإقليم القرن الإفريقي من جانب آخر. غير أن العلاقات بين الجانبين اكتسبت زخماً وخصوصية ولاسيما على مدى العقد المنصرم، فقد أضى القرن الإفريقي في بؤرة أولويات السياسات الخارجية للعديد من الدول الخليجية، وهو ما انعكس في مجموعة من المؤشرات منها على سبيل المثال استحداث مؤسسات معنية بالشئون الإفريقية كما في المملكة العربية السعودية التي أنشأت في فبراير 2018م وزارة الدولة للشئون الإفريقية، وزيادة حجم ومستوى الزيارات المتبادلة بين الدول الخليجية ودول إقليم القرن الإفريقي، والسعي نحو إضفاء الطابع المؤسسي متعدد الأطراف على التعاون بين الجانبين، ومن ذلك إنشاء مجلس الدول العربية والإفريقية المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن، وتوقيع اتفاقيات وبروتوكولات ترتّب التزامات متبادلة بين الجانبين، وغيرها من المؤشرات.

ولعل هذا الاهتمام المتزايد طرح العديد من التساؤلات تتعلق بالأهداف التي تسعى الدول الخليجية إلى تحقيقها من وراء اتباع سياسات نشطة في القرن الإفريقي، فضلاً عن الأدوات التي وظّفتها الدول الخليجية لتحقيق هذه الأهداف، وأخيراً مدى نجاح وملاءمة هذه الأدوات في تحقيق هذه الأهداف.

وتهدف هذه الورقة إلى الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال محورين رئيسيين، ينصرف أولهما إلى البحث في محدّات السياسات الخارجية للدول

مترابطة⁽²⁾، ولعل هذا هو ما عبر عنه سفير إثيوبي سابق في إحدى دول الخليج العربي بالقول إن «دول الخليج العربي أصبحت جزءاً من القرن الإفريقي، وإن هذا الأمر لا رجعة فيه»⁽³⁾.

وقبل عرض المحاور الثلاثة التي تجيب عن تساؤلات الدراسة الرئيسية، تجدر الإشارة إلى ثلاث ملاحظات مبدئية تشكّل ضوابط للدراسة:

أولاً: تنصرف هذه الورقة إلى نموذجين لدولتين أكثر نشاطاً وحضوراً في منطقة القرن الإفريقي وهما تحديداً المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى الجانب الإفريقي تتبنى الدراسة التعريف الواسع للقرن الإفريقي والذي يشمل كلاً من الصومال، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، السودان، جنوب السودان، كينيا، وأوغندا.

ثانياً: إن الورقة معنية في الأساس بتحليل السياسات الخارجية للدولتين تجاه دول القرن الإفريقي، ومن ثم فإن العلاقات المتبادلة والتي تدخل في إطارها التفاعلات في الاتجاهين تقع خارج نطاق هذه الدراسة وربما تشكّل مجالاً لدراسات مستقبلية تبحث في السلوك الإفريقي تجاه دول الخليج العربية، فضلاً عن تداعيات هذه السياسات على القرن الإفريقي وتفاعلاته.

ثالثاً: إن الورقة وإن عالجت أدوات تنفيذ السياسات الخارجية لدول الخليج العربي تجاه القرن الإفريقي في إطار تصنيفها لأدوات سياسية

واقتصادية وعسكرية وأمنية، فإن الممارسة تعكس تدخلاً كبيراً بين هذه الأدوات ومزجاً كبيراً فيما بينها. فعلى سبيل المثال فإن جهود الوساطة لنزع فتيل بعض الأزمات والصراعات في القرن الإفريقي، تطلبت تقديم حوافز مالية في صورة مساعدات اقتصادية لحث هذه الدول على التقارب.

المحور الأول: محدّدات السياسات الخليجية تجاه دول القرن الإفريقي

تحدد السياسات الخليجية تجاه الدول الإفريقية بوجه عام ودول القرن الإفريقي على وجه الخصوص في ضوء مجموعة من العوامل يمكن تصنيفها في مجموعتين أساسيتين، أما المجموعة الأولى فتتضمن المصالح المباشرة للدول الخليجية في إقليم القرن الإفريقي والتي يمكن بدورها تقسيمها إلى: أ) مصالح أمنية وعسكرية فرضها الموقع الاستراتيجي لإقليم القرن الإفريقي المشرف على كل من البحر الأحمر وباب المندب والمحيط الهندي. ب) مصالح اقتصادية نابعة من الفرص الاقتصادية والاستثمارية الكبرى التي يوفرها الإقليم. ج) مصالح سياسية تتعلق بالمكانة الإقليمية التي تسعى دول الخليج العربي إلى تكريسها في الإقليم. وفيما يلي تقدّم الورقة تحليلاً لهذه المصالح.

أولاً: المصالح المباشرة

ب. المصالح الأمنية والعسكرية:

أما أولى المصالح التي تسعى الدول الخليجية إلى تأمينها فهي تلك المرتبطة بالحفاظ على السّلم والأمن الإقليميين. فأمن منطقة الخليج العربي بات وثيق الصلة بأمن الأقاليم الأخرى المجاورة له والمرتبطة به عضوياً، وهو ما بات يُعرّف في

2 - د. حمدي عبدالرحمن (2018) مصر والتحوّلات في القرن الإفريقي نحو شراكات تعاونية جديدة، كراسات استراتيجية، العدد 294، المجلد السابع والعشرون، نوفمبر، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

3 - د. البدر الشاطري، 2020، الخليج العربي والقرن الإفريقي، البيان، متاح على الرابط الخليج العربي والقرن الإفريقي - اتجاهات - مقالات - البيان (albayan.ae)

سفينة⁽⁶⁾. وفضلاً عن ذلك يشرف إقليم القرن الإفريقي على مضيق باب المندب الذي هو البوابة الجنوبية للبحر الأحمر.

بيد أن هذه المنطقة بالغة الأهمية لأمن الخليج العربي تواجه مخاطر وتهديدات أمنية بالغة. وتأتي هذه التهديدات كنتيجة حتمية لوضع الإقليم الذي يتسم بهشاشة معظم الدول المنتمة إليه. ففي مؤشر الدول الهشة الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووفقاً لبيانات عام 2020م، تُعتبر الصومال واحدة من أكثر الدول هشاشة ليس فقط في الإقليم وإنما على مستوى العالم، وذلك في الأبعاد الخمسة التي يتضمنها المؤشر والتي تشمل الأبعاد السياسية والأمنية والبيئية والمجتمعية والاقتصادية. كما تحتل باقي دول الإقليم مراكز متقدمة في المؤشر ذاته. ولا يقتصر هذا الوضع على الجانب الإفريقي من إقليم البحر الأحمر، فقد أدى الصراع الدائر في اليمن إلى وضع هش لهذه الدولة أيضاً⁽⁷⁾.

وقد أدى ضعف وهشاشة بعض دول الإقليم إلى بروز عدد من مصادر التهديد للأمن الإقليمي يأتي على رأسها القرصنة، والإرهاب، وأنشطة التهريب والتجارة غير المشروعة، وكذا الهجرة غير المشروعة. كل هذه التهديدات وما أفرزته من تداعيات تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن عدم

الأدبيات بمصطلح (مركب الأمن الإقليمي أو Regional Security Complex)⁽⁴⁾. وترجع فكرة مركبات الأمن الإقليمية إلى كل من باري بوزان وأولي ويفر وتمحورت فكرتهما على فرضية أن التهديدات تنتقل بسهولة بين الأقاليم المتجاورة، مقارنة بالأقاليم البعيدة، وهو ما يفرض الاعتماد الأمني المتبادل بين مركبات الأمن الإقليمية المتجاورة. وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى العلاقة الوثيقة بين إقليم الخليج العربي وإقليم القرن الإفريقي⁽⁵⁾.

وتنبع أهمية القرن الإفريقي بالنسبة لمنطقة الخليج العربي من حقيقة أنه يشرف على أهم الممرات البحرية، فالبحر الأحمر الذي تطل عليه من الجانب العربي (الآسيوي) كل من المملكة العربية السعودية واليمن والأردن ومن الجانب الإفريقي كل من مصر والسودان وإريتريا وجيبوتي، يُعتبر من أهم البحار في العالم ومن أهم الممرات الدولية التي تمر منه حركة التجارة الدولية. ولعل ما يعكس دور البحر الأحمر في حركة التجارة الدولية حجم الناقلات البحرية والسفن التي تعبره سنوياً بأكثر من عشرين ألف

4 Barry Buzan and Ole Waever (2003) Regions and Powers: The structure of International Security, Cambridge: Cambridge University Press

5 Asteris Huliaras and Sophia Kalantzakos, The Gulf States and The Horn of Africa: A new Hinterland? Middle East Policy. Middle East Policy council. P. 63

وانظر أيضاً:

U.S. Institute of Peace (2020) Senior Study on Peace and Security in the Red Sea Arena. Pp 1516-

6 - د. سلى عثمان سيد أحمد، (2020) الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، في مجلة القلم للدراسات السياسية والقانونية، الخرطوم: مركز بحوث ودراسات البحر الأحمر، عدد خاص، نوفمبر 2020. ص 65

7 - انظر في ذلك:

OECD (2020), States of Fragility 2020, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/ba7c22e7-en>.

على جدول أعمال مجلس الأمن، وصدرت عدة قرارات من أهمها القرار رقم 1816 لعام 2008م والذي تضمن تفويضاً من مجلس الأمن لبعض الدول بدخول المياه الإقليمية للصومال للاضطلاع بمهام مكافحة القرصنة. وبينما اقتصر القرار على السفن الحربية التابعة للدول التي شملتها الموافقة من الحكومة الاتحادية في الصومال، يظل للدول الأخرى التي لم يشملها القرار العمل على مكافحة أعمال القرصنة في أعالي البحار دون حق الدخول في المياه الإقليمية الصومالية⁽¹¹⁾.

وكذلك يشكّل الإرهاب مصدراً من مصادر التهديد أيضاً، فمُنذ انهيار الدولة الصومالية في بدايات تسعينيات القرن الماضي، تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية الذي لم يقتصر على أقاليم الدول التي تتمركز فيها بل أصبحت قادرة على إلحاق الأذى بدول الجوار ودول الإقليم من خلال شبكات العلاقات التي تربطها بالجماعات الإرهابية الأخرى. فحركة الشباب في الصومال لا تنفي ارتباطاتها مع الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي، كما لا تنفي ارتباطاتها بجماعة القاعدة في اليمن. هذه الشبكات وما تحمله من مخاطر على أمن دول الخليج العربي عزّزت اهتمام هذه الأخيرة بإقليم القرن الإفريقي.

وفضلاً عن ذلك، فإن القرن الإفريقي يُعتبر مصدراً لموجات الهجرة غير الشرعية والمتجهة إلى دول الخليج العربي بحثاً عن فرص عيش أفضل. ففي عامي 2018م و2019م قُدِّر عدد المهاجرين غير الشرعيين من إقليم القرن الإفريقي إلى اليمن في طريقهم لدول الخليج العربية بنحو

الاستقرار في هذا الإقليم من شأنه أن تنعكس آثاره على شبه الجزيرة العربية بأسرها، على نحو ما عبر عنه تقرير لمجموعة الأزمات الدولية⁽⁸⁾.

وتأتي التهديدات التي تواجه حركة الملاحة البحرية العالمية على رأس المخاطر النابعة من الإقليم. فقد ظهرت القرصنة بوصفها تهديداً رئيسياً في مياه الساحل الصومالي الذي يقع على طول ممر السفن من خليج عدن إلى البحر الأحمر الذي تعتبره الدراسات من أكثر المناطق عُرضة لمخاطر القرصنة⁽⁹⁾. وتمتلك الصومال أطول السواحل على مستوى القارة الأفريقية، إذ يُطل على خليج عدن بساحل يبلغ طوله قرابة 1200 كم، كما يُطل على المحيط الهندي بساحل يبلغ طوله 2200 كم. وقد بلغت هجمات القراصنة ذروتها في عام 2008م حيث تم احتجاز اثنتين وأربعين سفينة في ذلك العام، وتلقى القراصنة ما يقدر بثلاثين مليون دولار فدية للسفن المحتجزة⁽¹⁰⁾. وعلى الرغم من أن الظاهرة قد شهدت تراجعاً في الأعوام الأخيرة نتيجة للجهود الدولية والإقليمية لمجابهتها إلا أنها أفرزت آثاراً لا يمكن إنكارها ولا سيما فيما يتعلق بتكلفة المرور في البحر الأحمر، الذي جاء نتيجة حتمية لارتفاع تكاليف التأمين ضد المخاطر. غير أن أكثر تداعيات الظاهرة خطورة تمثّلت في (تدويل الأمن في البحر الأحمر)، إذ وُضعت المسألة

8 - مجموعة الأزمات الدولية (2019) التنافس بين دول الخليج في القرن الإفريقي: تخفيف الأثر، تقرير الشرق الأوسط رقم 206، سبتمبر 2019، ص 11

9 - Fahd Algehany (2010) Piracy and maritime security at the red sea. New castle University. P.22

10 - عبد القادر معلم محمد جيدي (2020) الأزمة الصومالية وأثرها على أمن البحر الأحمر والمحيط الهندي (القرصنة نموذجاً) في مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، الخرطوم: مركز بحوث ودراسات البحر الأحمر، عدد خاص، نوفمبر 2020، ص 11.

11 - عبد القادر معلم محمد جيدي (2020)، مرجع سبق ذكره، ص

ب. المصالح الاقتصادية

تتمثل المصالح الاقتصادية الخليجية في إقليم القرن الإفريقي في محاولة تأمين أسواق للسلع والاستثمارات في إقليم ضخم يمتلك إمكانات اقتصادية كامنة. فبعض دول الإقليم نجحت في الحفاظ على معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي هي الأعلى على مستوى العالم، وفضلاً عن ذلك فإن تعداد سكان الإقليم يجعله سوقاً واعداً للسلع والخدمات.

وتوجد العديد من القطاعات الاقتصادية في القرن الإفريقي التي يمكنها تحقيق مكاسب اقتصادية كبرى للدول الخليجية. وتستثمر دول الخليج العربي بالفعل في أكثر من 430 مشروعاً في مختلف القطاعات في القرن الإفريقي منذ عام 2000⁽¹⁴⁾. ويأتي على رأس هذه القطاعات القطاع الزراعي، فإثيوبيا والسودان على سبيل المثال بما يمتلكانه من أراضٍ زراعية خصبة ووفرة في الموارد المائية يمكنهما مساعدة الدول الخليجية على تحقيق الأمن الغذائي الذي توليه أولوية قصوى.

وإضافة إلى ذلك فإن قطاع الاستثمار في البنى التحتية والإنشاءات يعد هو الآخر قطاعاً واعداً، إذ يمكن للدول الخليجية الاستثمار في قطاعات مثل تطوير الموانئ العميقة وتطوير البنى التحتية كالطرق وغيرها. ولاتتيح هذه الاستثمارات العمل على المستوى الوطني فحسب، بل تتيح أيضاً فرصة للعمل على مشروعات البنية التحتية الإقليمية الأخذة في التَّشكُّل في الإقليم. فدول القرن التي تسعى إلى تعزيز التكامل الإقليمي فيما بينها أطلقت عدداً من المبادرات منها تلك

300 ألف شخص⁽¹²⁾. وتجدر الإشارة إلى أن عدم الاستقرار في القرن الإفريقي من شأنه مضاعفة هذه الأرقام مما قد يقوّض الاستقرار ليس فقط في دول الجوار الإفريقي وإنما في دول الخليج العربي أيضاً.

ولم تكن المهدّدات النابعة من إقليم القرن الإفريقي هي السبب الوحيد لاهتمام الدول الخليجية المتنامي بالإقليم، فقد أدى الصراع الدائر في اليمن الذي توجّهه إيران إلى تصاعد الاهتمام الخليجي بالإقليم. كما أدى هذا الصراع إلى تقويض أمن الملاحة في خليج عدن، وشهدت الهجمات الموجّهة إلى الناقلات البحرية التجارية والعسكرية على حد سواء تصاعداً ملحوظاً. وفي أعقاب قرار المملكة العربية السعودية تأسيس تحالف دعم الشرعية في اليمن ضد الحوثيين اتّضح أن هذه الحرب تتطلب استعدادات لوجيستية، تتمثل في الحاجة إلى قوات إضافية على الأرض، فضلاً عن موانئ وقواعد عسكرية، إضافة إلى الحاجة إلى تأمين دعم الدول المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن. وبالنظر إلى الموقع الاستراتيجي للدول الإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر والمنتمية للقرن الإفريقي، يمكن تأمين كل هذه الاحتياجات، فالقرن الإفريقي يمتلك 4000 كم من السواحل التي تمتد من السودان إلى كينيا. وعند باب المندب حيث التقاء المحيط الهندي بالبحر الأحمر تقع إريتريا وجيبوتي على بُعد 30 كم فقط من اليمن، كما أن موانئ هيرجيسا ومقديشيو أقرب لميناء عدن منه إلى الرياض⁽¹³⁾.

12 U.S. Institute of Peace (2020) OP.CIT. p. 39

13 Asteris Huliaras and Sophia Kalantzakos (2017) The Gulf States and The Horn of Africa: A new Hinterland? Middle East Policy council. Vol. XXIV, No. 4, P. 66 doi/pdf/10.1111/mepo.12308

14 U.S. Institute of Peace (2020) Op.cit. P. 12

الخليجية محل الدراسة إلى صياغة مصالحها الوطنية الخاصة بها، وتسعى إلى أن تبرز على الساحة كقوى إقليمية صاعدة ومؤثرة في محيطها المباشر على الأقل.

فالمملكة العربية السعودية تسعى إلى تعزيز مكانتها كدولة قائدة في الشرق الأوسط وإقليم البحر الأحمر. وتمتلك السعودية مقدرات تؤهلها للعب هذا الدور، فهي من أبرز الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، وإحدى اقتصادات دول مجموعة العشرين. وفي مسعاها لتدعيم هذه القيادة توجهت المملكة العربية السعودية إلى إفريقيا التي تعد «فرصة واضحة تم تجاهلها» على حد تعبير أحد الدبلوماسيين السعوديين، إذ أكد أولوية إفريقيا بالنسبة للمملكة، وأنها «فرصة مهدورة ينبغي اغتنامها»⁽¹⁷⁾. ولعل من مؤشرات تعزيز هذه المكانة كدولة قائدة في الإقليم مساعي المملكة المتعددة لإنشاء منتدى يضم الدول المشاطئة للبحر الأحمر وهي المساعي التي كُلت بالنجاح بتأسيس مجلس الدول العربية والإفريقية المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن في أوائل عام 2020م.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فتري أن الجفّاز على المكانة يعني الجفّاز على مكانتها الاقتصادية كمركز للتجارة العالمية، إذ تعتمد على تدفّق التجارة عبر المحيط الهندي سواء لصادرات النفط أو لتأمين وضعها المريح كمركز للتجارة العالمية. ومن هنا تأتي أهمية الجفّاز على أمن وسلامة الممرات المائية الأساسية التي تعتمد عليها هذه المكانة ولاسيما الممرات المائية من خليج السويس، البحر الأحمر، باب المندب،

التي أطلقتها النُخب الحاكمة في كل من إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي والصومال وكينيا عام 2019م، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها. وتفتح هذه المبادرة - حال نجاحها - العديد من الفرص أمام الاستثمارات الدولية كونها تتضمن مشروعات إقليمية كبرى كمشروع الممرات الاقتصادية ومشروعات الرّبط الكهربائي، وغيرها من المشروعات⁽¹⁵⁾. ومن شأن الاستثمارات الخليجية الكبرى في مثل هذه القطاعات أن يؤمّن شركاء اقتصادية ضخمة مع الصين ومشروعاتها الضخمة المتمثل في مبادرة الحزام والطريق والتي أعلنها الرئيس الصيني تشي جين بينج في عام 2013م.

كما أن منطقة القرن الإفريقي أصبحت في السنوات الأخيرة منطقة جذب لاستكشاف النفط والغاز، حيث اكتشفت شركات النفط حقولاً كبيرة في إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا والصومال. وبالتالي فالحصول على موطئ قدم مبكر من شأنه أن يؤمّن مِيزاً نسبية للدول التي لها السبق في الاستثمار في البنية التحتية حال بروز هذه الموارد على السطح وحال تحقيق الدول لمعدلات النمو المطلوبة⁽¹⁶⁾.

ج. مصالح تتعلق بتعزيز المكانة الدولية للدول الخليجية

لا تقل المصالح المتعلقة بتعزيز مكانة الدول الخليجية أهمية عن مصالحها الأمنية والاقتصادية. إذ تسعى كل دولة من الدول

15 - لمزيد من التفاصيل حول هذه المبادرة، انظر:

أحمد عسكر (2020) مستقبل مبادرة القرن الإفريقي وعملية التكامل الإقليمي، قراءات أفريقية، متاحة على الرابط قراءات إفريقية (qiraatafrican.com)

الحرب الباردة إيداناً بتغيّرات هيكلية في بنية النظام الدولي، تجلّت ملامحه في تحديّ مراكز القوة القديمة، وظهور مراكز قوة جديدة لا تعتمد فقط على القوة العسكرية وإنما على القوة الاقتصادية أيضاً. كما اتّسم النظام الدولي الجديد بسعي هذه القوى الصاعدة إلى حيازة مناطق نفوذ تزام فيها القوى القديمة تارة أو تنفرد بالنفوذ تارة أخرى. ويعد إقليم القرن الإفريقي نموذجاً دالاً في هذا الشأن، فالأهمية الاستراتيجية للإقليم لم تتغير بل على العكس اكتسبت أبعاداً جديدة في ضوء تعاظم المخاطر والتهديدات في الإقليم على نحو ما سبقت الإشارة إليه. ولكن ما تغيّر هو أشكال وأنماط الاهتمام الدولي بالإقليم. فقد شهد القرن الإفريقي تنافساً كبيراً بين القوى الدولية والإقليمية التي سعت إلى إيجاد موطئ قدم فيه مدفوعة بحماية مصالحها الحيوية والاستراتيجية. وتتجلى شواهد هذا التنافس في العديد من المؤشرات ليس أقلها القواعد العسكرية الموجودة في جيبوتي والتي تركز لوجود قوى تقليدية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وتفتح الباب أمام قوى أخرى لم يكن لها وجود تقليدي في الإقليم كاليابان على سبيل المثال. وفضلاً عن ذلك سعى عدد من القوى التي لم يكن لها وجود تقليدي في الإقليم كإيران وتركيا إلى تعميق تواجدتها من خلال خلق روابط لها مع دول الإقليم. وقد كان هذا الصعود للوجود التركي والإيراني عاملاً مهماً في التحرك الخليجي الذي سعى بالأساس إلى الحدّ من نفوذهما في هذا الإقليم المهم.

أما فيما يتعلق بالوجود الإيراني في القرن الإفريقي، فقد بدأ اهتمام إيران بالقرن الإفريقي في عام 2005م، وهو العام الذي تم فيه انتخاب الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد الذي سعى

خليج عدن، مضيق هرمز، والبحر العربي بمعناه الممتد وصولاً إلى غربي الهند وباكستان⁽¹⁸⁾. وفي هذا الإطار تخشى الإمارات أن يتم تقويض هذا المركز من قِبَل قوى منافسة من خلال إغلاق مضيق هرمز وأبواب المندب بين خليج عدن والبحر الأحمر وهو المعبر المؤدي إلى خليج السويس ومن ثم الأسواق الأوروبية. وهي مخاوف تحققت بالفعل عقب محاولة الحوثيين السيطرة على باب المندب بين عامي 2014م و2018م، إلا أن القوات المدعومة من قِبَل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات المتحدة كانت ردعاً لجماعة الحوثي في مسعاها ذلك⁽¹⁹⁾.

ولعل سعي الإمارات للحفاظ على مكانتها كمركز للتجارة العالمية، تمت ترجمته في جهودها الهادفة إلى تطوير مراكز التجارة المحتملة والموانئ في الإقليم، وفي الوقت نفسه تقليص ميادين نفوذ الدول المنافسة كإيران وتركيا⁽²⁰⁾.

ثانياً: المصالح غير المباشرة في الحدّ من نفوذ القوى المنافسة

فيما شكلت المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية على النحو السابق الإشارة إليه محدّدات مباشرة للاهتمام الخليجي بإقليم القرن الإفريقي، فإن التنافس الدولي والإقليمي كان محدّداً وغير مباشر لهذا الاهتمام. فقد كان انتهاء

18 Peter Salisbury, (2020) 'Risk Perception and the Appetite in UAE Foreign and National Policy'. Middle East and North Africa Program, Research Paper, Available at 202009--07-risk-in-uae-salisbury (chathamhouse.org) p. 19

19 Ibid, pp.1920-

20 Peter Salisbury, (2020) Op.Cit. p. 20

في عام 2008م، نموذجاً دالاً في هذا الشأن، فلم تعد إفريقيا بالنسبة لتركيا إقليماً جغرافياً بعيداً ومأزوماً بالمشكلات والصراعات، وإنما إقليماً به شركاء محتملون يمكن توطيد علاقات تركيا وروابطها معهم في المجالات السياسية والاقتصادية. كما حرصت على تأمين قبول إفريقي لها من خلال مناداتها بنظام عالمي قائم على أسس العدالة والمساواة هو ما حظي بتأييد إفريقي كبير⁽²³⁾.

وعززت تركيا من وجودها في إفريقيا بوجه عام وفي القرن الإفريقي على وجه الخصوص، فعلى الصعيد السياسي والدبلوماسي افتتحت تركيا 15 سفارة جديدة لها في إفريقيا بين عامي 2008م و2011م. وتعتبر سفارتها في الصومال هي الأكبر على مستوى العالم، وهو ما يحمل دلالات كبيرة فيما يتعلق بأهمية القرن الإفريقي بالنسبة لتركيا.

وعلى الصعيد الاقتصادي لعب اتحاد رجال الأعمال ورجال الصناعة التركي والمعروف اختصاراً بـTUSKON دوراً مهماً في تعزيز روابط تركيا الاقتصادية بالقارة الإفريقية، فقد شجع الاتحاد قدوم رجال الأعمال الأفارقة إلى تركيا، كما رعى زيارات المستثمرين الأتراك لاستكشاف الفرص المتاحة على أرض الواقع بما يسمح بتوسع الشركات والمستثمرين الأتراك في القارة⁽²⁴⁾.

إلى توثيق علاقة إيران بدول القرن الإفريقي من خلال بناء تحالفات مع دول مثل السودان، وإريتريا، وجيبوتي⁽²¹⁾. وتتمثل المصالح الإيرانية في ذلك الإقليم في السعي لتعزيز نفوذها في الممرات المائية الحيوية والأساسية، فضلاً عن تعزيز نفوذها الاقتصادي والعسكري في المنطقة كساحة للتنافس مع المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى استخدام القرن الإفريقي كنقطة لدعم الجماعات دون الدول ضمن الحرب بالوكالة.

وقد عكس الصراع الدائر في اليمن أهمية إقليم القرن الإفريقي للأطراف المباشرة وغير المباشرة في الصراع. فقد سعت إيران للحفاظ على تحالفاتها القديمة مع كل من إريتريا والسودان، فيما سعت المملكة العربية السعودية في المقابل إلى ممارسة ضغوط لإخراج الوجود الإيراني الرسمي من الدول الساحلية على البحر الأحمر⁽²²⁾.

أما على صعيد الوجود التركي في القرن الإفريقي، فلا يمكن فهمه إلا في الإطار الأوسع لتصاعد الدور التركي في القارة الإفريقية بوجه عام. ويأتي هذا في إطار سعي تركيا إلى التوسع في أجندة سياستها الخارجية لتشمل أقاليم جديدة تتجاوز محيطها الجغرافي المباشر، فمنذ تولّى حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا، سعت تركيا إلى تعريف نفسها كقوة إقليمية مركزية، وقد تطلّب هذا الأمر بالضرورة الانفتاح على مناطق عانت تجاهلاً في السياسة الخارجية لتركيا لعقود طويلة كإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ولعل الانفتاح على إفريقيا أو ما عرف بـAfrica Opening والذي تجلّت ملامحه

23: Ibrahim Kalin, (2012) 'Turkish foreign policy: Framework, values and mechanism'. In International Journal, Winter 2011/2012-. Vol. 67, No. 1. P.8

Mehmet Özkan, (2011) 'Turkey's 'New' Engagements in Africa and Asia: Scope, Content and Implications' In Perceptions. Autumn 2011. Vol XVI, Number 3, p. 115137-

24 Ibid, p. 122- 124

Ibrahim Kalin, Op.Cit. p. 18

21 Asteris Huliaras and Sophia Kalantzakos (2017), Op.Cit., p.65

22 - مجموعة الأزمات الدولية- مرجع سبق ذكره ص 6.

الإنسانية عبر الهلال الأحمر التركي والوكالة التركية للتنمية والتعاون وكذا الاستثمارات أكسبها قبولاً كبيراً داخل الصومال. فعلى العكس من نظرة الصوماليين السلبية للقوى الأجنبية التي تسعى للتواجد في البلاد، فإن الصوماليين ينظرون نظرة أكثر إيجابية للوجود التركي ويعتبرونه وجوداً دائماً وليس تكتيكياً مدفوعاً بمصالح مؤقتة. وقد سمح هذا القبول لتركيا بمدّ نفوذها إلى مجالات أكثر استراتيجية، ففي عام 2017م افتتحت أكبر منشأة عسكرية لها في الخارج وهي قاعدة عسكرية في مقديشيو أقيمت بتكلفة 50 مليون دولار لتدريب أفراد الجيش الوطني الصومالي⁽²⁷⁾. وفضلاً عن ذلك فإن ميناء مقديشيو ومطارها واللذين يدرّان 80% من عائدات الحكومة الفيدرالية تداران بواسطة شركات تركية⁽²⁸⁾.

وبينما ترى دول الخليج العربي بعض الوجود الإقليمي والدولي كمصدر تهديد، ترى في بعض أنماط الوجود الأخرى فرصة لها. فعلى سبيل المثال تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تعزيز شراكها مع الصين للاستفادة من مبادرة الحزام والطريق الصينية في القرن الإفريقي. وقد طرحت الإمارات بالفعل ترتيبات استثمارية ثلاثية تستفيد من التمويل الصيني والإماراتي في إفريقيا الأمر الذي من شأنه فتح آفاق جديدة وفرص أعمال جديدة⁽²⁹⁾.

فضلاً عن ذلك وظّفت تركيا قوتها الناعمة كدولة إسلامية كبرى، فاستضافت في عام 2006م مؤتمراً لعلماء المسلمين من 22 دولة إفريقية بدعوة من رئاسة الشئون الدينية التركية. وفي إطار توظيف قوتها الناعمة أيضاً دعمت الوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي والمعروفة اختصاراً بـ TIKA العديد من المشروعات التنموية في العديد من الدول الإفريقية، مثل برنامج التنمية الزراعية الإفريقية الذي ينقذ مشروعات في نحو 13 دولة إفريقية. وكذلك تقدم تركيا دعماً اقتصادياً مباشراً من خلال الهلال الأحمر التركي وغيره من المنظمات غير الحكومية⁽²⁵⁾.

وعلى خلفية هذا الاهتمام العام بالقارة الإفريقية يأتي القرن الإفريقي ليكون في صدارة الاهتمام التركي. فقد كانت إثيوبيا ضمن أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء تركي إلى إفريقيا جنوب الصحراء في العام 2005م. وهو اختيار لا يخلو من دلالة بالنظر إلى ثقل إثيوبيا في الإقليم⁽²⁶⁾. أما الوجود التركي في الصومال، فيعد المؤشر الأبرز للإهتمام التركي بإقليم القرن الإفريقي، فقد كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الزعيم الأول والوحيد من خارج القارة الذي يزور الصومال في عام 2011م منذ انهيار الدولة عام 1991م، ودعا آنذاك الجمعيات الخيرية والشركات التركية لفتح فروع لها في مقديشيو. ويضاف إلى ذلك أن السفارة التركية في مقديشيو تعتبرها الأكبر في الخارج. وهذا التواجد التركي المبكر في الصومال، والجهود الكبيرة التي قامت بها تركيا من خلال المنظمات غير الحكومية عبر المساعدات في مجالات التعليم والرعاية الصحية والمساعدات

27 - مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 23-24

28 - (ماعت) للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، المساعدات الإنسانية.. طريق تركيا للتوغل في القرن الإفريقي، ص 16-7.

29 - مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

25 Mehmet Özkan, (2011) Op.Cit, p. 123

26 Ibid, p. 121

آليات دول الخليج العربي للحفاظ على مصالحها في القرن الإفريقي:

فيما يتعلق بالأدوات التي وظّفتها الدول الخليجية لتحقيق الأهداف السابقة الإشارة إليها يمكن التمييز بينها بناءً على معيارين، أولهما عدد الأطراف المنخرطة في هذه الترتيبات، فنكون إزاء أدوات على المستوى متعدد الأطراف، والتي يأتي على رأسها مجلس الدول العربية والإفريقية المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن. وأدوات على المستوى الثنائي. وثانيهما مجال عمل هذه الأدوات والآليات ومن ثم نكون إزاء أدوات سياسية ودبلوماسية، وأدوات عسكرية وأمنية، وأخيراً أدوات اقتصادية. وفيما يأتي تحليل لهذه الأدوات والآليات.

أولاً: الأدوات على المستوى الثنائي

(أ) الأدوات السياسية والدبلوماسية

يحظى إقليما الشرق والشمال الإفريقي بالتمثيل الدبلوماسي الخليجي الأكثر كثافة، يليهما الغرب ثم الوسط وأخيراً الجنوب. فلدولة الإمارات العربية المتحدة عشر سفارات والمملكة العربية السعودية تسع سفارات⁽³⁰⁾.

ولم يقتصر الأمر على الوجود الدبلوماسي، إذ شهد إقليم الشرق الإفريقي وساطات خليجية في عدد من الصراعات والأزمات. فعلى صعيد الصراع الإثيوبي الإريتري بدأت الجهود الإماراتية للوساطة بين الطرفين في عهد رئيس الوزراء الإثيوبي السابق ديسالين هاليميريام. وبعد شهر من تولّي رئيس الوزراء أبي أحمد السلطة في

إثيوبيا قام بزيارة أبوظبي والتقى بالشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي الذي قام بدوره بزيارة لأديس أبابا عقب إعلان أبي أحمد تعهّد إثيوبيا بتنفيذ ما انتهى إليه حكم التحكيم بخصوص إقليم بادمي المتنازع عليه مع إريتريا. كما استضافت دولة الإمارات لقاءً ثنائياً بين أبي أحمد وأسياسي أفورقي الرئيس الإريتري. وهي الجهود التي مهدت للتقارب بين الطرفين والذي انتهى بتوقيع اتفاق جدة للسلام بين البلدين في سبتمبر 2018م.

كذلك وظّفت دولة الإمارات دبلوماسية المؤتمرات لتوثيق علاقاتها مع الصومال، إذ استضافت بين عامي 2012م و2015م عدة مؤتمرات دولية وإقليمية لبحث قضايا تتعلق بالصومال، وعلى رأسها القرصنة، الاستثمار، والخلافات الداخلية بين الأطراف الصومالية.

وقد ساعدت القدرات الاقتصادية للدول الخليجية على إنجاز هذه المصالحات، ففي حالة الوساطة بين إثيوبيا وإريتريا، قدمت الإمارات حوافر مالية لإثيوبيا لتشجيعها على التقارب مع إريتريا، وقُدِّر الدعم الإماراتي المقدم بنحو ملياري دولار في صورة وعود استثمارية، فضلاً عن مليار دولار تم إيداعه في البنك المركزي الإثيوبي⁽³¹⁾.

31 Maggie Fick, Alexander Cornwell, In Peace between Ethiopia and Eritrea, UAE Lends a helping hand, August 8, 2018. available at In peace between Ethiopia and Eritrea, UAE lends a helping hand | Reuters

30 - مجموعة الأزمات الدولية، التنافس بين دول الخليج في القرن الإفريقي: تخفيف الأثر. ص 33-34.

ب) الأدوات الأمنية والعسكرية

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة الأكثر توظيفاً للأدوات العسكرية، فعلى صعيد اتفاقيات التعاون العسكري وقعت على اتفاقية للتعاون الأمني والعسكري مع جيبوتي، كما وقعت على مذكرة تفاهم يتم في إطارها تدريب قوات الحرس الرئاسي. وفي مايو 2015م أقامت الإمارات شراكة للتدريب مع الصومال بالتعاون مع وحدة مكافحة الإرهاب وجهاز الأمن والمخابرات الوطني الصومالي، قامت بموجها بتأسيس مركز تدريب عسكري للقوات الصومالية، كما ساهمت في بناء الجيش الوطني الصومالي ودعمت قدراته لمحاربة جماعة الشباب⁽³²⁾. ولم يقتصر التدريب على القوات الفيدرالية، إذ ساعدت الإمارات في بناء قوات حرس الحدود في بونت لاند منذ عام 2014م، كما دربت كلاً من عناصر خفر السواحل وعناصر وكالة الاستخبارات في بونت لاند⁽³³⁾.

بيد أن الاستحواذ على المرافئ والمنشآت العسكرية في القرن الإفريقي يعد أبرز آليات الدول الخليجية لتحقيق أهدافها في المجالين الأمني والعسكري. وقد رصد تقرير لمركز (بروكنجز) أبرز هذه الاستحواذات، وخلص إلى أن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية

السعودية هما الأكثر توظيفاً لهذه الأداة⁽³⁴⁾. فقد بدأ دور الإمارات في إقليم البحر الأحمر في عام 2006م، عندما فازت موانئ دبي العالمية بامتياز لمدة 50 عاماً لتحديث وتشغيل ميناء دوراليه في جيبوتي⁽³⁵⁾. ومنذ ذلك التاريخ نجحت الإمارات مدفوعة بمصالحها الأمنية الإقليمية وكذا الاقتصادية، ومدعومة كذلك بإمكاناتها التجارية في تأمين موطئ قدم لها في المناطق الآتية⁽³⁶⁾.

القاعدة العسكرية في ميناء عصب باريتر، ففي عام 2015م بدأت الإمارات في استعمال ميناء عصب القديم كنقطة انطلاق لعمليات التحالف ضد الحوثيين في اليمن. فضلاً عن ذلك تم إنشاء قاعدة متعددة الاستخدامات في هذا الميناء. وتشير التقارير إلى أن هذا التعاون ربما يُفضي إلى خطط لإعادة تطوير ميناء تجاري في عصب.

القاعدة العسكرية في ميناء بربرة بالصومال، إذ حصلت موانئ دبي العالمية الإماراتية على ترخيص لميناء بربرة عام 2016م. وتم تدشين عمليات توسيع الميناء في العام 2018م، كما بدأت أعمال إنشاء قاعدة عسكرية إماراتية بجوار الميناء. ويعتبر هذا الوجود جزءاً من معاهدة اقتصادية وعسكرية من سبع نقاط

زاك فيرتين، منافسات البحر الأحمر: الخليج والقرن الإفريقي - 34 وجيوسياسات البحر الأحمر الجديدة، أغسطس 2019. متاحة على الرابط:

Red-Sea-rivalries-The-Gulf-the-Horn-and-the-new-geopolitics-of-the-Red-Sea-ARABIC.pdf (brookings.edu)

35 - مجموعة الأزمات الدولية (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 11.

36 - لمزيد من التفاصيل انظر: زاك فيرتين، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.

32 Ahmed Soliman, Gulf Crisis Is Leading to Difficult Choices in the Horn of Africa | Chatham House – International Affairs Think Tank . 29 June 2017.

33 - مجموعة الأزمات الدولية (2018) الإمارات العربية المتحدة في القرن الإفريقي، إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 65، 6 نوفمبر 2018.

دول الخليج العربي في إدارة علاقاتها مع دول القرن الإفريقي. وتختلف المساعدات التي تقدمها الدول الخليجية عن مساعدات القوى الغربية بأنها غير مشروطة، إذ لا تربطها دول الخليج العربي بالإصلاحات الديمقراطية أو الالتزام بآليات السوق والإصلاحات الاقتصادية الأخرى. ولكنها في المقابل ترتبط بالوصول التفضيلي إلى فرص الاستثمار الجديدة، كما تطلب من متلقي المساعدات الوقوف إلى جانبها وتأييد موقفها ولاسيما في سياساتها الخارجية مثل مطالبة دول القرن بتبني موقف داعم للدول الخليجية في الحرب الدائرة في اليمن⁽⁴⁰⁾.

ومنذ إنشائه عام 1975م، يلعب الصندوق السعودي للتنمية دوراً كبيراً في تقديم المساعدات التنموية والقروض الميسرة لتمويل المشروعات الإنمائية ذات الأولوية في الدول النامية ومنها الدول الإفريقية. وفي الفترة من عام 1975م وحتى عام 2019م وقّعت معظم دول القرن الإفريقي على اتفاقيات لقروض هدفت إلى تمويل مشروعات إنمائية كبرى تراوحت بين إنشاء السدود، وتمويل مشروعات الري، ومشروعات التنمية الزراعية والحيوانية، ومشروعات تطوير خدمات التعليم والرعاية الصحية، وتطوير الطرق والموانئ والمطارات والبنى التحتية. وفي هذه الفترة تصدرت السودان قائمة الدول الحاصلة على تمويل بإجمالي (21) مشروعاً ممولاً من الصندوق، تليها كينيا (12) مشروعاً، جيبوتي (13) مشروعاً، أوغندا (6) مشروعات، إثيوبيا (8) مشروعات، الصومال

شملت أيضاً مشروعات بنية تحتية عملاقة مثل إنشاء طريق سريع ضخم، ومطار شحن وسدود وسلسلة من المشروعات. وتبلغ قيمة الاستثمارات في ميناء بربرة 442 مليون دولار وتنفذ على ثلاث مراحل، وترخيص لمدة 30 سنة. ميناء بوصاصو بيبونتلاند بالصومال، إذ حصلت شركة مرافيء تملكها بالكامل موانئ دبي العالمية على صفقة لتحديث ميناء بوصاصو الذي تم تشييده في الثمانينيات. وحصلت الشركة بموجب الاتفاق على امتياز لمدة 30 سنة، وبتكلفة 336 مليون دولار وينفذ على مرحلتين.

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد قدمت قروضاً ميسرة لمؤسسة موانئ جيبوتي الدولية، لتطوير ميناء تاجورا لتطوير خدمات النقل البحري وذلك في عام 2012م⁽³⁷⁾، كما قدمت قرضاً إضافياً للمشروع ذاته في العام 2015م⁽³⁸⁾، ووضعت اللمسات الأخيرة على اتفاق لإقامة قواعد في جيبوتي بعد عامين من المفاوضات في عامي 2016م و2017م⁽³⁹⁾.

ج. الأدوات الاقتصادية

وتنقسم الأدوات الاقتصادية إلى شقين رئيسيين، أولهما المساعدات الاقتصادية، وثانيهما الاستثمارات. وتعتبر المساعدات الاقتصادية من أبرز الأدوات التي تستخدمها

37 - الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي لعام 2012. ص 29. متاح على الرابط [2012-AR-AnnualReport.pdf](http://sfd.gov.sa/2012-AR-AnnualReport.pdf) (sfd.gov.sa)

38 - الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي لعام 2015، ص 17. متاح على الرابط [2015-AR-AnnualReport.pdf](http://sfd.gov.sa/2015-AR-AnnualReport.pdf) (sfd.gov.sa)

39 - مجموعة الأزمات (2019) مرجع سبق ذكره، ص 7.

40 - مجموعة الأزمات الدولية، التنافس بين دول الخليج في القرن الإفريقي: تخفيف الأثر. تقرير الشرق الأوسط رقم 206، 19 سبتمبر 2019.

(4) مشروعات⁽⁴¹⁾.

وبالمثل قدم الصندوق الكويتي للتنمية منذ إنشائه قروضاً لبعض دول القرن الإفريقي، جاء على رأسها السودان بإجمالي (27) قرضاً، جيبوتي (15) قرضاً، أوغندا (9) قروض، إثيوبيا (7) قروض، كينيا (6) قروض، إريتريا (5) قروض، والصومال (4) قروض⁽⁴²⁾.

وفيما يتعلق بالاستثمارات، فقد فطنت الدول الخليجية إلى العلاقة الوثيقة بين السياسة الخارجية والاستثمارات، وتمتلك الدول الخليجية العديد من الاستثمارات في دول القرن الإفريقي. وتحتل الاستثمارات في القطاع الزراعي الصدارة مدفوعة في ذلك برغبتها في تحقيق الأمن الغذائي⁽⁴³⁾، كما يعد قطاع البنية التحتية من أهم القطاعات التي تتركز فيها الاستثمارات الخليجية.

د. المساعدات الإنسانية

ومثلما يذخر القرن الإفريقي بالعديد من الإمكانات الاقتصادية الكامنة على نحو ما تمت الإشارة إليه سلفاً، فإن الإقليم أيضاً

يعاني من أزمات إنسانية أصبحت سبباً في تدفق المساعدات الإنسانية إلى الإقليم. وتشكل المساعدات الإنسانية أداة ومدخلاً لتحقيق أهداف الدول المانحة. ويمكن عزو هذه الأزمات الإنسانية إلى جملة من الأسباب منها السياسية المتمثلة في الحروب والصراعات الأهلية، ومنها البيئية المتمثلة في التغير المناخي والفيضانات والجفاف⁽⁴⁴⁾.

وتشير الأدبيات بصورة متزايدة إلى الدول الخليجية باعتبارها دولاً صاعدة في مجال المساعدات الإنسانية وهو المجال الذي تهيمن عليه الدول الغربية بالأساس. فقد كشفت دراسة لمركز بحثي تابع لوزارة الخارجية الفرنسية، أن الدول الخليجية بدأت في لعب دور أكثر نشاطاً في مجال العمل الإنساني من خلال تخصيص المزيد من الموارد للمساعدات الإنسانية. إذ سعت العديد من الدول الخليجية إلى إنشاء هيكل حكومية لمساعدات الطوارئ والمساعدات العاجلة، كما عملت على تطوير آليات إيصال هذه المساعدات⁽⁴⁵⁾.

ثانياً: الأدوات على المستوى متعدّد الأطراف

على الرغم من أن دول الخليج العربية قد ركزت على آليات العمل الثنائي فإن ثمة محاولات سعت إلى

41 - انظر في ذلك: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي لعام 2019، ص 76 - 83. متاح على الرابط -AR-2019 (AnnualReport.pdf (sfd.gov.sa

وحول تفاصيل المشروعات وسنوات الحصول على القروض أنظر: التقارير السنوية للصندوق السعودي للتنمية، متاحة على الرابط: التقارير السنوية | SFD Portal

42 - الصندوق الكويتي للتنمية، التقرير السنوي 2019 - 2020. متاح على الرابط 5eb740658ac5-492d-8ac6-a949e90f-01b3 ((kuwait-fund.org

43 Jos Meester and Willem van den berg (2018) Riyal Politik: The political economy of gulf investments in the Horn. Clingendeal

44 - لمزيد من التفاصيل حول الأزمة الإنسانية في منطقة القرن الإفريقي أنظر: (ماعت) للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره. ص 5-7.

45 Véronique de Geoffray & Alain Robyns (2009) Emerging humanitarian donors: the Gulf States. In humanitarian aid on the move, September 2009, Group URD. <http://www.urd.org>. Newsletter no. 3. P. 2 URD_HEM 3_papier_UK: Mise en page 1.qxd

الأحمر⁽⁴⁷⁾.

وقد اكتسبت الفكرة زخماً وقوة دفع جديدة بفضل الجهود المصرية والسعودية، عندما استضافت القاهرة في ديسمبر 2017م الاجتماع الأول للدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن. ثم توالى الاجتماعات بين القاهرة والرياض حتى استضافت الرياض اجتماعاً لوزراء خارجية الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن في أوائل يناير 2020م، توصلت خلاله ثمان دول هي مصر والسعودية واليمن والأردن والسودان وإريتريا وجيبوتي والصومال إلى اتفاق بشأن توقيع ميثاق تأسيس مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن في 6 يناير 2020م⁽⁴⁸⁾. وعلى الرغم من أن إنشاء الآلية في حد ذاته يعد أمراً إيجابياً، فإن الاجتماعات المتعاقبة بين الدول المعنية كشفت عن عدد من الصعوبات تأتي على رأسها علاقة الدول غير المطلة على البحر الأحمر بالآلية مثل إثيوبيا التي ليست عضواً في التجمع⁽⁴⁹⁾. ومن المشكلات أيضاً حجم السيادة التي تقبل الدول المختلفة التنازل عنها لصالح المجلس، فإريتريا التي انضمت للمجلس أصرت على إعطاء الأولوية للتعاون الثنائي بينها وبين الدول المشاطئة، ما قد يُضعف المجلس إذا ما انتهجت دول أخرى النهج نفسه بتفضيل الآليات الثنائية عن تلك متعددة الأطراف.

وتتنوع أهداف هذا المنتدى بين أهداف أمنية من قبيل تعزيز أمن وسلامة الملاحة البحرية عبر

إضفاء طابع مؤسسي متعدد الأطراف على التعاون بينها وبين دول القرن الإفريقي. ولعل المثال الأبرز في هذا الإطار هو مساعي إنشاء تَجْمُع لدول إقليم البحر الأحمر، يجمع في عضويته الدول المشاطئة له على الجانبين الإفريقي والعربي. وتجدر الإشارة إلى أن محاولات إنشاء آلية متعددة الأطراف على هذا النحو ليست جديدة بأي حال من الأحوال، فقد بدأت هذه المحاولات في خمسينيات القرن الماضي، بمبادرات سعودية ومصرية ثم تجددت في السبعينيات بمبادرة يمنية، وفي عام 2008م بمبادرة إريترية. بل لم تقتصر هذه المحاولات على الدول المعنية، وإنما تعدتها إلى بعض الأطراف الأوروبية، فقد قامت ألمانيا والاتحاد الأوروبي بالدفع في اتجاه هذا التَجْمُع عندما دعت الدول المطلة على البحر الأحمر لاجتماع على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2018م. غير أن هذه الدعوات الغربية لم تجد صدى لها بسبب الاختلاف حول العديد من المسائل مثل دور القوى الغربية في التَجْمُع المزمع، وانضمام بعض القوى الإقليمية⁽⁴⁶⁾. بيد أن هذا الدفع جاء أيضاً من أطراف أفريقية، فالاتحاد الإفريقي عبر لجنته التنفيذية رفيدة المستوى برئاسة تابو مبيكي والمعنوية بتعزيز التكامل الإقليمي سعت إلى توحيد المواقف الإفريقية بهدف خلق بيئة متكافئة ومتوازنة بين الفاعلين في هذه الآلية، وهو أمر عرّعه أيضاً تَجْمُع (الإيجاد) الذي قام بتأسيس فريق عمل هدف إلى إجراء سلسلة مباحثات مع الدول الأعضاء بغية تطوير موقف موحد بخصوص أولويات العمل في الإقليم، وأصدر بياناً يحث فيه الدول الإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر على ضرورة وضع أهداف مشتركة وتطوير موقف موحد بخصوص أولويات العمل في البحر

Idem 47

48 - أحمد عسكر، البحر الأحمر وهيكل نظام إقليمي جديد، 3 يناير 2020. متاح على الرابط: قراءات إفريقية (qiraatafrican.com)

49 - زاك فيرتين، مرجع سبق ذكره.

خاتمة

أوضحت للقرن الإفريقي دينامياته الجيو سياسية والجيو اقتصادية الخاصة التي باتت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ليس فقط بالشرق الأوسط وإنما بالإطار الجغرافي الأوسع المتمثل في المحيط الهندي. وأصبح القرن الإفريقي دينامياته العابرة للأقاليم والمعقدة والمتراصة وثيق الصلة بمنطقة الخليج العربي. وقد دفع هذا الإدراك بترباط الأقاليم والاعتماد المتبادل فيما بينها الدول الخليجية إلى تطوير سياسات خارجية نشطة تجاه منطقة القرن الإفريقي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، هي: أولاً: إن الدول الخليجية في اتّباعها سياسة نشطة تجاه إقليم القرن الإفريقي هدفت إلى تحقيق مجموعة من المصالح المباشرة وغير المباشرة. وقد تنوعت هذه المصالح ما بين مصالح أمنية لتعزيز أمن منطقة البحر الأحمر وتأمين حركة الملاحة البحرية فيه، ومجابهة مختلف التهديدات النابعة منه، فضلاً عن منع القوى المنافسة من أن تعزز نفوذها في هذا الإقليم المهم. وتحقيق مصالح اقتصادية تتمحور حول الاستفادة من الفرص السانحة أمامها في إقليم يحمل فرصاً اقتصادية كامنة، ومصالح تتعلق بالمكانة الإقليمية.

ثانياً: إن الدول الخليجية محل الدراسة وإن اتفقت في أهمية جميع هذه المصالح، إلا أنها اختلفت في ترتيب أولوياتها. فبينما كانت الأهداف الأمنية على رأس أولويات المملكة العربية السعودية، كانت الأهداف الاقتصادية هي الأولوية بالنسبة للإمارات.

التصدي للتهديدات الأمنية المتمثلة في الحروب والقرصنة والتهريب والهجرة غير المشروعة، وأهداف اقتصادية كتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية وتعزيز الاستثمارات بين الدول الأعضاء، وتعزيز النقل البحري وحرية حركة البضائع والخدمات، علاوة على تعزيز التعاون بين الموانئ البحرية على طول ساحل البحر الأحمر، وتنسيق التعاون فيما بينها.

ومن أمثلة التنسيق متعدد الأطراف كذلك ما يُعرف بـ (مدوّنة جيبوتي للسلوك) لعام 2009م، التي تعد نموذجاً آخر للعمل في إطار متعدد الأطراف مع دول القرن الإفريقي. ففي عام 2009م اعتمد اجتماع جيبوتي مدوّنة للسلوك المتعلق بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن. وكانت كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي انضمت لاحقاً لهذه المدوّنة. وتضمنت المدوّنة النص على التحقيق مع الأشخاص الذين يُشتبه في قيامهم بأعمال قرصنة أو سلب مسلح ضد السفن، وإجراء عمليات مشتركة سواء بين الدول الموقّعة أو مع قوات بحرية من بلدان خارج المنطقة. كما نصت المدوّنة على تبادل المعلومات ذات الصلة من خلال عدد من المراكز ونقاط الاتصال. وفي يناير 2017م وفي اجتماع استضافته المملكة العربية السعودية تم تعديل المدوّنة بحيث يتسع مجال اختصاصها لتشمل مكافحة الجريمة المنظّمة العابرة للحدود الوطنية من خلال البحار، والتصدي للإرهاب البحري⁽⁵⁰⁾.

ثالثاً: إن تباین الأولويات عكس تبایناً في كثافة الأدوات التي وظّفها الدول الخليجية الأكثر نشاطاً في الإقليم. فقد اعتمدت المملكة العربية السعودية والإمارات على الأدوات الأمنية والعسكرية والاقتصادية.

رابعاً: هيمنت الأدوات والآليات الثنائية على إدارة العلاقات بين الدول الخليجية ودول القرن الإفريقي. وعلى الرغم من أن هذه الأدوات حققت مكاسب للجانبين العربي والإفريقي فإنه تظل ثمة العديد من الفرص لتفعيل آليات للعمل الجماعي وتنسيق الجهود على الجانبين لتعزيز المكاسب المتبادلة.

**The foreign policy of the Arabian Gulf
:states towards Africa
A study focused on the Horn of Africa**

Dr Rania Hussein Khafagi⁽¹⁾

English Abstract

As countries begin to take less parochial attitudes towards international relations, focusing on broader regional pictures, for a variety of historical and strategic reasons, the Horn of Africa has become an area in which states compete against each other, both regionally and internationally. Indeed, the Gulf states increasingly seek to participate in such processes. As such, this study analyses the factors underpinning the foreign policy of Gulf states towards the Horn of Africa and how they have been translated into mechanisms and direct action on the ground.

The paper's three main findings are summarised below:

First,

Despite the common geostrategic challenges facing the Gulf states and the Horn of Africa, most notably the threat of piracy and maritime threats, they have been engaging with

the threats through bilateral frameworks with no existence of a cooperative framework that includes both regional blocs.

Second,

The mechanisms implemented by the various Gulf states in their dealings with the Horn of Africa vary according to their foreign policy objectives in the region.

Third,

Most indicators demonstrate that the role of Gulf states towards the Horn of Africa will continue to grow in the coming years, both to preserve their interests and engage with regional and global rivalry at the strategic Bab Al-Mandab Strait.

1 Professor of Political Science in the Faculty of African Postgraduate Studies, Cairo University.

القسم الرابع: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات

مقدمة عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات

تُولى القوى الكبرى والمنظمات الدفاعية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والخليج العربي أهمية بالغة، ليس لاستمرار أهمية تلك المنطقة لمصالح تلك القوى الكبرى فحسب بل في ظل كونها إحدى ساحات الصراع والتنافس الدولي من جانب قوى أخرى تسعى للولوج إليها. من بين تلك القوى التي لديها اهتمام بتلك المنطقة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي أطلق مبادرتين تجاه المنطقة وهما مبادرة الحوار المتوسطي عام 1994م مع سبع دول متوسطة، ومبادرة إسطنبول عام 2004م التي انضمت إليها أربع من دول الخليج العربي. وقد لوحظ أن الهدف العام للحلف كان هو إرساء الأمن والاستقرار في إفريقيا والشرق الأوسط عموماً ضمن التحولات التي شهدتها سياسة الحلف بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة التي شهدت تدخلات عسكرية للحلف في كل من البوسنة وكوسوفو وأفغانستان وليبيا. وعلى الرغم من حرص (الناتو) على تأسيس العديد من الشراكات فإنه لم يخصص لها الموارد المالية اللازمة في ظل انتهاج سياسة ترشيد النفقات عموماً، وما أحدثته جائحة (كورونا) من آثار اقتصادية على نحو خاص، وذلك في مقابل التركيز على سياسة الردع في النطاق الأوروبي، بما يعنيه ذلك من أن الحلف ربما يكون بحاجة إلى تطوير سياساته بشأن تلك الشراكات مستقبلاً. تلك القضية وغيرها من القضايا ذات الصلة أشار إليها الدكتور رالف شوارز الباحث السابق بكلية الدفاع في حلف (الناتو) بروما في كتابه المعنون (الناتو والشرق الأوسط: بحثاً عن استراتيجية) من خلال سبعة فصول تحليلية، وتقدمه الأستاذة أماني

عبدالغني طالبة الماجستير بجامعة عين شمس.

وعلى صعيد الشراكات ذاتها فقد أصدرت وزارة الدفاع البريطانية في مارس 2021 استراتيجية جديدة للدفاع حتى عام 2025م، بدأتها بتحليل ملامح النظام العالمي الراهن الذي يتسم بالتعددية، بالإضافة إلى تنامي الاهتمام العالمي بالعلم والتكنولوجيا، فضلاً عن التحديات عبر الوطنية، وتأسيساً على ذلك فقد استهدفت تلك الاستراتيجية تحقيق أربعة أهداف، أولها: الحفاظ على الميزة الاستراتيجية لبريطانيا في مجال العلم والتكنولوجيا، وثانيها: دعم نظام دولي أكثر انفتاحاً، وثالثها: تعزيز الأمن والدفاع في الداخل والخارج، ورابعها: بناء المرونة في الداخل والخارج.

وضمن تلك الاستراتيجية تحرص بريطانيا على الحفاظ على علاقات التحالف مع كل من الولايات المتحدة وحلف (الناتو)، وبذل المزيد من الجهود لمحاربة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة العابرة للحدود، تلك الاستراتيجية التي تقدمها الأستاذة بسمة سعد الباحثة بوحدة الدراسات الأمنية والعسكرية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بمصر.

كما يتضمن هذا الجزء عرضاً لفاعليات مركز (دراسات) خلال الفترة من يناير حتى يونيو 2021م الذي يتضمن قسمين، القسم الأول: عرض فاعليات منتدى (دراسات) الرابع الذي تم تنظيمه خلال الفترة من 21 حتى 23 يونيو 2021م بعنوان (استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي: التحديات والفرص)، وشمل ثلاثة محاور مهمة، الأول: الأمن الغذائي في مملكة البحرين.. المفهوم والآليات)، والثاني: تجارب إقليمية لمواجهة تحدي الأمن الغذائي، والمحور الثالث: نحو استراتيجيات

متكاملة لتحقيق أمن غذائي عالمي وشامل.

أما القسم الثاني: فشمل مساهمات باحثي (دراسات) ضمن سلسلة من المحاضرات والحوارات الاستراتيجية المهمة التي تناولت العديد من القضايا التي تهم مملكة البحرين ودول الخليج العربي، وتتنوع ما بين القضايا الاقتصادية وقضايا الطاقة، بالإضافة إلى القضايا الأمنية والدفاعية .

1- عرض الكتب

1-NATO and the Middle East: In Search of a Strategy

Author: Rolf Schwarz

Publishing house: Lynne Rienner Publishers

Year: 2020

1- (الناتو) والشرق الأوسط.. بحثاً عن استراتيجية

المؤلف: رالف شوارز

دار النشر: لين رينير بابلشرز

سنة النشر: 2020م

عرض: أ. أماني عبدالغني⁽¹⁾

رغم أن منطقة إفريقيا والشرق الأوسط تعج بالكثير من الأزمات والاضطرابات، فإن الأهمية الاستراتيجية والحיוية لها جعلتها دوماً في بؤرة اهتمام الشرق والغرب على حد سواء، فتارة يبسط الشرق يده بمبادرات التعاون والشراكة، وتارة أخرى يقدم الغرب مبادرات مماثلة أو مختلفة، دفعت العديد من السياسة داخل دوائر الحكم وخارجها إلى إمعان النظر فيها وتناولها بالرصد والنقد والتحليل، وهو ما ينسحب على الدكتور رالف شوارز الباحث السابق بكلية الدفاع بحلف (الناتو) في روما في كتابه المعنون NATO and the Middle East: In Search of a Strategy أو (الناتو والشرق الأوسط..

بحثاً عن استراتيجية)، الذي يتبنى خلاله رؤية خاصة تتناول بالتحليل جدوى التدخلات الخارجية في أزمات الشرق الأوسط. ويرى أن توظيف استراتيجيات وأجندات من شأنها حماية الدول أو بالأحرى وقيمتها من السقوط في هوة الإخفاق هو الحل الأمثل، حتى وإن تطلّب هذا اقتراباً طويلاً الأجل. وفي إطار البرهنة على أطروحته استعرض شوارز مجمل تفاعلات (الناتو) إزاء الشرق الأوسط وإفريقيا محللاً تداعياتها وكيف يمكن لحلف (الناتو) أن يؤسس علاقات وشراكات أكثر استدامة ويحقق قدراً أكبر من المنافع المتبادلة.

وفي مستهل الكتاب أقر مؤلفه باقتناعه بأن المنظمات الدولية مثل (الناتو) يمكنها أن تسهم في الحيلولة دون حدوث الصراعات، وخاصة أن الحلف استطاع التكيف مع متغيرات البيئة الأمنية عقب الحرب الباردة، وكذلك مع التحديات العالمية التي أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ومن ثم يقترح أن يدمج (الناتو) الخبرات المتراكمة لديه من هاتين المرحلتين (الحرب الباردة وأحداث سبتمبر) في تأسيس أجندة وقائية مانعة لنشوب الصراعات يمكن للدول الاستعانة بها.

ومضى شوارز في إثبات قابلية هذه الأطروحة للتطبيق من خلال تتبع سياسة (الناتو) تجاه إفريقيا والشرق الأوسط، معتمداً في ذلك على المنظور البنائي أو النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مثلما وظّفها كل من إيمانويل أدلر ومايكل بارنت وآخرين.

وعبر فصول الكتاب حاول شوارز استعراض جهود (الناتو) الرامية لتعزيز الاستقرار في إفريقيا والشرق الأوسط، معتبراً أنها وبرغم تفاوتها وتنوعها فإنها قد تؤتي ثمارها على المدى الطويل في حالة

1 - طالبة ماجستير بجامعة عين شمس، تخصص اللغات والترجمة، مصر.

الجوانب غير العسكرية. والآن صار الأمن التعاوني راسخاً في المفهوم الاستراتيجي لـ(الناتو)، باعتباره أحد المهام الجوهرية الثلاث للحلف، إلى جانب الدفاع الجماعي وإدارة الأزمات.

وفي مقابل المقومات والتحديات والتحركات الخارجية، رصد شوارز التحديات التي اعترضت سبيل (الناتو) والعثرات التي حالت دون الوصول للأهداف المنشودة، التي كانت أحياناً من صنيعة نفسه، إذ يقول شوارز: «في قمة بروكسل عام 2018م، أكد الحلف أنه حلف دفاعي وأن مسؤوليته العظمى تتمثل في حماية أراضيه والدفاع عنها، فيما اعتُبر ذلك خطوة للوراء على صعيد تحوُّل (الناتو)، إذ إن هذا الاقترب الذي يركّز على الداخل كان سبباً في تقويض جهود (الناتو) لبث الاستقرار في إفريقيا والشرق الأوسط».

وحتى الشراكات التي سبق وأن عدّها شوارز ضمن مقومات الحلف الخارجية، لم يُدرّها (الناتو) - وفق منظور شوارز - على النحو الأمثل، إذ يقول في كتابه: «حقاً إن الشراكات التي أسّسها (الناتو) كانت من أجل تحقيق الاستقرار، ولكن الحلف خصّص القليل من الموارد لهذا الغرض، وقد يعزى السبب في ذلك إلى عودة التركيز على الردع، وربما يعود بشكل جزئي إلى تراجع التمويل واتجاه دول الحلف المتزايد إلى تطبيق إجراءات تقشفية. هذا فضلاً عن تراجع الدور الأمريكي في بث الاستقرار العالمي، إذ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية انسحاب قواتها من أفغانستان بدءاً من عام 2019م، ومن سوريا بدءاً من عام 2019م أيضاً. وصاحبت الانسحاب من أفغانستان عملية سياسية تمخّضت في فبراير 2020م عن اتفاق سلام بين الولايات المتحدة وحركة طالبان».

ما إذا تم التركيز بشكل أكبر على بناء المؤسسات الأمنية، وهو ما يتطلب، من منظوره، الاعتماد بشكل أكبر على اقترابات الدبلوماسية الثقافية والأمن الناعم، والتركيز على إصلاح المؤسسات لدى الدول الشريكة، وعلى إبراز صورة للحلف باعتباره صانع سلام في الشرق الأوسط. ولكي تحقق هذه الاقترابات النتائج المنشودة، يتعيّن على (الناتو) أن يلتزم باستراتيجية طويلة الأجل وأن تقتنع الدول الشريكة بجدية مساعيها ورغبته في مساعدتها وإلا فلن تثق في الحلف ولن تطمئن إلى أن هدفه هو تقديم المساعدة.

وفصّل شوارز مقومات (الناتو) وتحولاته، وأولها تحوُّل الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة من منظمة دفاعية إلى منظمة أمنية، والبدء في تطوير إمكانات جديدة، وتنوّع تحركات الحلف وتدخّله عسكرياً في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان وليبيا. وفعل الحلف ما هو أكثر من ذلك، حين دعم بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي وقدم تدريبات للجيش العراقي بعد عام 2004م. وعلاوة على ذلك أسّس (الناتو) عدة شراكات مع دول العالم تنوعت في طبيعتها واتسعت في نطاق جغرافيتها لتشمل دولاً مثل اليابان وأستراليا وجورجيا وأذربيجان وكولومبيا ومصر والأردن ودول الخليج العربي، وهو ما منح (الناتو) إمكانات مدنية ودبلوماسية جديدة. واعتبر الكاتب أن هذه الشراكات كانت جزءاً مهماً من التحول الذي شهده التحالف، إذ ساعدته على تغيير اقترابه المفاهيمي لتطوير الاستقرار، ففي عام 1991م تبنّى الحلف لأول مرة مفهوماً جديداً عن الأمن، وهو المفهوم الذي تلاشى فيه البُعد الإقليمي الخالص وبرز التعاون الأمني كمحور اهتمام جديد. وفي السنوات التالية عمّد الحلف إلى تحسين المفهوم بشكل أكبر، فصار يتضمن

من خلالها كيف طوّرت علاقات (الناتو) بالدول الشريكة في إفريقيا والشرق الأوسط مجموعة من المصالح المشتركة انتقل بها الحلف من مرحلة المنافسة إلى الدبلوماسية الطبيعية، وبالتالي تحولت تفاعلاته معها من علاقة دول متنافسة إلى علاقة دول يجمعها السلام.

ومن ناحية ثانية يطرح الكتاب مجموعة من السبل التي يمكن من خلالها أن يطور (الناتو) علاقاته مع هذه الدول حتى يتسنى له الوصول إلى الإمكانيات الكاملة والإسهام في تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة، وهو ما يعني تجاوز التركيز على التهدة والتسكين والمُضي قُدماً نحو بناء مجتمعات أمنية يمكن للحلف أن ينطلق فيها من العلاقات التي أسسها بالفعل مع الشركاء في إفريقيا والشرق الأوسط، ولكن هذا يستلزم أولاً التغلب على الانطباعات المغلوطة والصورة الذهنية السلبية للحلف عبر إجراءات من شأنها بناء الثقة.

ويجزم شوارز بأن مساهمة (الناتو) في بث الاستقرار وتحقيق السلام في إفريقيا والشرق الأوسط، يتطلب التراجع عن استراتيجية التّدخّل، ويبرهن على ذلك بأن بعثات الحلف في دول مثل أفغانستان وليبيا والعراق لم تجلب لها الاستقرار، بل واجهت صعوبات وشاها قصور التخطيط والافتقار إلى الإمكانيات المدنية.

ويرى مسؤول الناتو أنه يمكن للحلف بدلاً من ذلك الاستعانة بمفردات وأدوات أخرى تحقق تفاعلاً أفضل مثل الشراكات ومبادرات بناء القدرات الدفاعية، مشدداً على أن التركيز على منع الاضطرابات من الحدوث وبناء المؤسسات أُرخص في تكلفته من التدخل، ولكنه يتطلب من (الناتو) تبني اقتراب شامل وتوظيف حزمة متكاملة من

وتابع شوارز «رصدُ مواطن القصور في تحركات (الناتو) يشير إلى أنه تعهّد في عام 2018م بالمُضي قُدماً في تحقيق أهداف ثلاثة، وهي: تعزيز الردع والدفاع ضد الهجمات الموجّهة من الجنوب، والإسهام في جهود إدارة الأزمات الدولية في المنطقة دون قيادة تلك الجهود، ومساعدة الشركاء الإقليميين في الحرب ضد الإرهاب. غير أن الدول الأعضاء في (الناتو) لم تلتزم بتوفير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الثلاثة، هذا إلى جانب غياب الإجماع داخل الحلف بشأن التحديات الأمنية في إفريقيا والشرق الأوسط، وعدم الاتفاق على القضايا العسيرة مثل برنامج إيران النووي، والصراع في سوريا، أو تدهور الأوضاع في اليمن، ولا حتى على المعضلة السياسية المتعلقة بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، أو كيفية التعامل مع التحديات الأمنية (الناعمة) مثل الهجرة والإتجار في البشر».

وبتقييمه لدور (الناتو) اعتبر شوارز أن سياسة الحلف تجاه الجنوب تبدو فاترة، ذلك أن التصريحات المبالغ فيها، في مقابل الموارد المتضائلة والتعاون المتباطئ مع شركاء المنطقة كلها عوامل لا تكفي لإحداث تأثير ومنع الاضطرابات من الانتشار. وشدد على ضرورة أن يتخلى (الناتو) عن موقفه السلي إزاء منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وأن يتفاعل معها بشكل أكبر، إذ إن (الناتو) من منظور شوارز يركز فقط على جمع المعلومات عن المنطقة وليس التعاون معها أو إدارة الأزمات بها، أي إنه «لا يزال طرفاً خارجياً يكتفي بدور المتفرج» على حد تعبيره.

وعلى ضوء هذا الرصد والتحليل والتقييم، يقدم شوارز عبر كتابه ما هو أشبه بأجندة مزدوجة الهدف، فهو من ناحية يقدم رؤية تحليلية يعرض

استراتيجية للشرق الأوسط)، طرحاً لأغلب الأفكار التي يعرضها شوارز والمشار إليها آنفاً، أما الفصل الثاني المعنون بـ(تطور المجتمع الأمني) فيرصد خلاله شوارز نشأة (الناتو) وتطوره إلى مؤسسة أمنية، بعبارة أخرى كيف تحول (الناتو) من حلف عسكري إلى مجتمع يضم الدول ذات النظم والفكر المتشابهين، ومنظمة ذات هياكل، استناداً إلى القيم المشتركة والمبادئ الواحدة والمؤسسات المشتركة؛ أي تحول من حلف شمال الأطلسي (NATO) إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO).

ويرصد الفصل الثالث علاقات (الناتو) بشمال إفريقيا من منظور تاريخي في المقام الأول، ثم من خلال المبادرة الجديدة التي أطلقها الحلف مع منطقة البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة. ففي عام 1994م أطلق (الناتو) مبادرة الحوار المتوسطي مع سبع دول في المنطقة وهي: الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، مصر، الأردن، و(إسرائيل)، ولم يكن الحوار يحمل في بدايته الكثير من المطامح السياسية سوى تبادل وجهات النظر والمعلومات. وكان الهدف المعلن له هو (إرساء تفاهات مشتركة أفضل) و(تصحيح المفاهيم المغلوطة)، ومحاولة وضع نهاية لصورة البحر المتوسط باعتباره خطأ فاصلاً جديداً وكذلك لصورة (الناتو) باعتباره الطرف الباحث عن أعداء جدد. ويوضح الفصل كيف أصبح الحوار المتوسطي بمرور الوقت منصّة للتعاون والحوار السياسي والشراسة، وكيف أثمر انتظام الحوار والمشاورات عن خلق ثقافة أمنية جديدة، وكيف ساهمت برامج (الناتو) للإصلاح التعليمي والدفاعي في خلق مجموعة من القيم المشتركة ومجتمع أمني من المتخصصين.

أما الفصل الرابع، فيتناول بالشرح والتحليل شراكات (الناتو) مع منطقة الخليج العربي،

الأدوات الاقتصادية والتنموية وأدوات الحوكمة، كما يتطلب التعاون مع الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات والمنظمات الكبرى.

وعلى هذا يجب الكتاب عبر فصوله على مجموعة من التساؤلات التي يرصدها شوارز، وهي: هل التحالف جاد حقاً في تحقيق الاستقرار في إفريقيا والشرق الأوسط؟ وهل يستطيع (الناتو) أن يتحمل مسؤولية توفير الأمن كاملاً لشركائه في المنطقة؟ وهل ينبغي على (الناتو) أن يتخلى بشكل كامل عن الجهود الدولية لبناء الدول وإعادة الإعمار مثل ما ينطوي عليه إعلان الولايات المتحدة انسحابها من أفغانستان وسوريا؟

وفي إطار الإجابة على تلك التساؤلات يرى الكاتب أن (الناتو) يتمتع بوضع يمكّنه من الإسهام في بث الاستقرار في إفريقيا والشرق الأوسط، ويمكنه الاعتماد في ذلك على عقدين من الشراكة وعلى خبراته السابقة في اتخاذ وتنفيذ تدابير الاستقرار مثلما فعل في البلقان، وخاصة أن الحلف يحظى بثقة متزايدة في المنطقة، ومن ثم يمكنه أن يقوم بدور تكميلي للجهود الدولية.

وأكد شوارز أن تعزيز الاستقرار يتطلب من الحلف أن يتبنى المزيد من التحول، ومن ذلك تطوير استراتيجية للحيلولة دون حدوث الصراعات عبر توظيف مجموعة من العوامل الأمنية والاقتصادية والسياسية ودمجها في جهود بناء المؤسسات والدفع باتجاه تأسيس مجتمعات مرنة تتمتع بالرفاه، وتقليل مخاطر نشوب العنف، وهو ما يعني التركيز على قضايا الأمن الناعم، وتوظيف الدبلوماسية الثقافية.

هذا وينقسم الكتاب إلى سبعة فصول، حيث يحوي الفصل الأول المعنون بـ(الناتو والبحث عن

علاوة على ذلك لم يكن (الناتو) متسقاً في تفاعلاته مع منطقة إفريقيا والشرق الأوسط، فهو على سبيل المثال لم يتدخل في سوريا رغم تشابُه حالتها مع حالات أخرى تدخَّل فيها، وفي ليبيا لم تكن لدى الحلف استراتيجية لما بعد الصراع، وفي العراق أدى غياب الإجماع والتوافق بين دول الحلف إلى مشاركة محدودة ببعثة تدريبية صغيرة فقط لم تعالج حتى عدم الاستقرار السياسي في البلاد. وفي مجمل الحالات كان من الممكن للحلف أن يتبنى أجندة للحيلولة دون وجود هذه التهديدات من الأساس، ومن ثم تفاذي تداعياتها المعقدة، شريطة أن يكون التحرك في وقت مبكر وبشكل مختلف.

ويؤكد الكاتب عبر هذا الفصل على وجهة نظره التي تذهب إلى أن كان يتعين على (الناتو) تطوير استراتيجية لبث الاستقرار دون تدخُّل، مما من شأنه بناء علاقات أمنية وظيفية مع الدول، وأن يقرن ذلك بجهود إصلاحية لمؤسسات الدول الشريكة تجعلها أكثر شفافية وديمقراطية ومساهمة في بناء مجتمعات أمنية، لافتاً إلى أن تراجع (الناتو) في السنوات الأخيرة عن إدارة الأزمات وتركيز جهوده على التدريب والمناورات لا يكفي لبث الاستقرار أو التصدي للتحديات الكبيرة التي يواجهها الجنوب.

أما الفصل السادس فيحلل علاقات (الناتو) مع (إسرائيل) ودولتي جوارها مصر والأردن، وكذلك موقفه من عملية السلام في الشرق الأوسط. ويرى الكاتب أن التركيز على عملية السلام في الشرق الأوسط يمكن أن تحقق فاعلية على صعيد توفير الأمن لكل أطراف تلك المنطقة، معتبراً أن الحلف يمتلك الأدوات السياسية والأمنية اللازمة التي تمكِّنه من المساهمة في حل النزاع، وكذلك من توفِّي ضمن اتفاق سلام أشمل دور القوة المسؤولة عن حفظ السلام في مناطق النزاعات بالشرق الأوسط.

وتحديداً مبادرة إسطنبول (ICI) للتعاون التي أطلقها الحلف عام 2004م وولدت نسقاً جديداً للتعاون متعدد الأطراف، وعززت التفاهات المشتركة، وأرست منصة جديدة للحوار الأمني. ويكشف الكاتب طبيعة جهود (الناتو) في الخليج العربي ومفردات دبلوماسيته العامة التي قام بتوظيفها في المنطقة، ذلك أن الحلف تطلَّع عقب هجمات سبتمبر وبالتزامن مع مشاركته في مهمة السلام في أفغانستان إلى إيجاد شركاء جدد، فوجد ضالته في الخليج العربي الذي وقَّرت القوات (تحديداً البحرين والإمارات)، ونقل المساعدات (الكويت وقطر) وأضفى عليه الشرعية السياسية والثقافية. وفي المقابل طالبت دول الخليج العربي (الناتو) بالانخراط في المسائل الأمنية التي تهددها مثل الإرهاب وأمن الطاقة وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كما طالب الرأي العام الخليجي (الناتو) باتخاذ موقف إزاء القضايا السياسية الملحَّة في الشرق الأوسط، مثل سوريا واليمن، والسلام في الشرق الأوسط بشكل عام، حيث لا مشاركة للحلف في المنطقة. ويختتم الفصل بطرح تساؤل حول ما إذا كانت العلاقات الوظيفية الجديدة لـ(الناتو) يمكن أن تتطور إلى مجتمعات أمن أكثر ديمومة دون تقديم ضمانات أمنية لأعضائها.

ويستعرض شوارز عبر الفصل الخامس جهود (الناتو) المتعلقة بسياسة بث الاستقرار وكيف عمل على إيجاد استراتيجية لدول الجنوب، ذلك أن العديد من دول إفريقيا والشرق الأوسط هي إمَّا دول ضعيفة أو هشة، ولكن رغم محاولات الحلف إيجاد حلول للتهديدات المنبثقة من تلك الدول، والتي غالباً ما كانت تتجسد في عمليات تدخُّل من أجل التصدي للظواهر المصاحبة لتلك التهديدات، فإن هذا التدخل لم يحقق الاستقرار في تلك الدول.

بشأن أجندة الوقاية أو منع حدوث الصراعات قبل أن تندلع، فيما أطلق عليه (Conflict prevention Agenda). غير أن ما يشير إليه شوارز هو تحديد الآلية التي يمكن على ضوءها اختيار دول بعينها دون أخرى، أو بالأحرى تحديد الدول الأولى بتطبيق تلك الأجندة، ذلك أن الدول التي تحولت إلى دول هشة أو ضعيفة، وهو ما يعني أن استراتيجية حلف (الناتو) ينبغي توظيفها في وقت مبكر للحيلولة دون وقوع الأزمات أو تحول الدول إلى دول ضعيفة ستكون موجّهة لدول جديدة، وبالتالي لابد أن تسترشد بألية معينة أو حزمة من المعايير التي يتم على هداها التوجه لدول أولاً دون أخرى.

إذن كيف يمكن تحقيق ذلك وخاصة في ظل اختلاف باحثي العلوم السياسية حتى على تحديد مفهوم الدول الهشة أو الضعيفة وفقاً لما أشار إليه شوارز نفسه في الكتاب. كما اعترف أن جزءاً من المشكلة التي ستعرق تحديد دور (الناتو) هو نقص المعرفة بأسباب إخفاق الدول، على الرغم من الدراسات الحديثة التي تبنت اقترابات متعددة الأبعاد في تحديد ما يتراوح بين 58 و140 حالة لهشاشة الدول عالمياً. هذا فضلاً عن أن شوارز لم يوضح آلية محاسبية أو قياسية تحدد مدى نجاح الأجندة من عدمه.

أما الفصل الأخير فيتضمن مراجعة لجهود (الناتو) في الشرق الأوسط وإفريقيا، ومنها يخلص الكاتب إلى أن بناء مجتمعات الأمن لدى دول البحر المتوسط والخليج العربي هو الاستراتيجية المثلى للتعامل مع الجنوب في ظل الموارد المحدودة للحلف وعدم الرغبة في التدخلات المكلفة وما تجلبه من إشكاليات. ويرى شوارز أن تطور الحوار الناشيء بين شركاء (الناتو) في الحوار المتوسطي أو مبادرة إسطنبول إلى مجتمع آمن إنما يعتمد على ما إذا كان من الممكن إضفاء الطابع المؤسسي عليه (على الحوار الناشيء) وتطوير قيماً مشتركة، وهذا يعني أيضاً كسر إحدى القواعد المحظورة الاقتراب منها التي تنص على أن شركاء (الناتو) في الشرق الأوسط لا يمكن أن يصبحوا أعضاء في الحلف.

والواقع أن كتاب رالف شوارز يعد وثيقة يمكن الاسترشاد بها في صناعة القرار لما تضمّنه من رصد تفصيلي لتفاعلات (الناتو) وعلاقاته بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وهي منطقة تشغل مساحة كبيرة من الرأي العام العالمي. وما يضيف مزيداً من الأهمية على الكتاب أنه يعكس خبرة أكاديمية وعملية، حيث عمل المؤلف عدة سنوات مستشاراً للأمين العام لحلف (الناتو) لشؤون الشرق الأوسط والخليج العربي، بالإضافة إلى خبرته الأكاديمية في كلية الدفاع بروما التابعة للحلف، وبالتالي فإن ما يرصده ويحلله وقيّمه ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار كونه منسوباً لأحد صانعي القرار أو على الأقل المطلعين على صناعة القرار والدوائر القريبة منه.

واستفاض شوارز في تتبّع تحركات (الناتو) تجاه المنطقة وما نجح الحلف في إنجازه وما أخفق فيه وأسباب هذا الإخفاق، وما الذي يتعين على الحلف أن يتبناه ويتحراه مستقبلاً، وخاصة فيما طرحه

جديدة، إلى جانب تعزيز آليات التكيف والمرونة مع ما تشهده المملكة المتحدة من الداخل وكذلك محيطها الأوروبي الأطلسي، ثم الدولي من تغيرات وتهديدات، تطمح بموجها لترسيخ مكانتها كقوة عالمية (بريطانيا العالمية).

أولاً: النهج البريطاني ومساعي ترسيخ صورة (بريطانيا العالمية)

منذ إجراء الانتخابات العامة البريطانية لعام 2019م، اعتمدت بريطانيا نهجاً متكاملًا نشطاً انعكس فيما اتخذته من إجراءات تجاه الأمن القومي والسياسات الدولية، تهدف في مجملها لتحقيق المصالح الرئيسية الثلاث للمملكة المتحدة والمتمثلة في: حماية السيادة البريطانية، وتوفير الأمن لمواطنيها في الداخل البريطاني وخارجه، مع تأكيد الالتزام بضمان حماية وأمن المنطقة الأوروبية الأطلسية، وأخيراً تحقيق مستوى عال من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى لعب دور إقليمي ودولي نشط في عدد من الملفات الدولية يرسّخ من مكانة (بريطانيا العالمية)، كتنظيمها مجموعة من الاجتماعات لمناقشة عدة قضايا متعلقة بالأمن والتنمية وتعزيز التبادل التجاري، كاجتماع قادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي انعقد في ديسمبر 2019م، وعقد قمة الاستثمار الإفريقية البريطانية في يناير 2020م.

ثانياً: اتجاهات البيئة الدولية حتى عام 2030

تضمّنت الرؤية البريطانية أربعة اتجاهات رئيسية حاکمة للبيئة الدولية حتى عام 2030م، ستتداخل وتتفاعل مع بعضها بعضاً، وستؤثر التداعيات المتنوعة لانتشار كوفيد/19 على مسارها بشكل أو بآخر يصعب التنبؤ به، هي كالاتي:

2-Global Britain in a competitive age The Integrated Review of Security, Defense, Development and Foreign Policy

Publishing house :British government

Date: March 2021

2- بريطانيا العالمية في عصر تنافسي:
المراجعة المتكاملة للأمن والدفاع والتنمية
والسياسة الخارجية

الناشر: الحكومة البريطانية

تاريخ النشر: مارس 2021م

عرض: أ. بسمة سعد(2)

مقدمة

بدأت المملكة المتحدة فصلاً جديداً في تاريخها عقب انتهاء الفترة الانتقالية لخروجها من الاتحاد الأوروبي بشكل رسمي في الأول من يناير 2021م، تزامناً مع ما تشهده البيئتان الإقليمية والدولية من تطورات سياسية واقتصادية وأمنية وأخيراً صحية عقب انتشار جائحة كوفيد/19. وفي هذا الصدد أطلقت المملكة المتحدة نسختها المحدثّة من المراجعة المتكاملة للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية في مارس 2021م، أعادت خلالها ترتيب ملفات سياستها الخارجية والداخلية، بهدف بناء شراكات جديدة وتعزيز القائم منها، ومهدّ أواصر التعاون والتنسيق إلى مناطق إقليمية

2 - باحثة في وحدة الدراسات الأمنية والعسكرية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر.

1- التحولات الجيو سياسية والجيو اقتصادية.. التحرك نحو عالم متعدد الأقطاب

تضمّنت الرؤية البريطانية عدة مركّزات رئيسية لسياستها الخارجية، أولها: إن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل قوة عظمى اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية وأهم حليف استراتيجي لبريطانيا. وثانيها: ستظل المنطقة الأوروبية الأطلسية بالغة الأهمية لأمن المملكة المتحدة وازدهارها. وثالثها: إن الشراكات خارج الجوار الأوروبي المباشر تُعد ذات أهمية. ورابعها: ستبقى روسيا التهديد المباشر الأكثر خطورة للمملكة المتحدة. وخامسها: إن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل طلب المزيد من الدعم من حلفائها في أوروبا لتقاسم عبء الأمن الجماعي.

لكن في الوقت ذاته، تضمّنت الرؤية البريطانية أن النظام الدولي يشهد تغييرات جيو سياسية وجيو اقتصادية تعكس تحوُّله إلى التعددية القطبية بحلول عام 2030م، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بعدة مؤشرات، أولها: تحرك مركز الثقل الجيو سياسي والاقتصادي جنوباً وشرقاً، ولاسيما نحو المحيطين الهندي والهادي، الذي من أبرز معالمه الصعود الصيني المتنامي في الساحة الدولية لما تمتلكه الصين من مقومات اقتصادية وتكنولوجية تؤهلها للتأثير في اتجاهات وتفاعلات المجتمع الدولي. وثانيها: تصاعد الاستخدام العدواني المتزايد للسياسة الاقتصادية والتجارية كأداة للتنافس بين الدول. أما بالنسبة لثالث تلك التحوُّلات فإنه يتمثل في نمو تأثير القوى الوسطى، ولاسيما التي تجمعها تحالفات ثنائية ومتعددة الأطراف. ورابعها:

تصاعد الدور الجيو سياسي للفاعلين من غير الدول، ولاسيما شركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات، ومواجهة الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية على حد سواء لتحديات مماثلة تزيد من حالة الاستياء الشعبي الاجتماعي والسياسي، ولجوء الأنظمة الاستبدادية لأدوات مختلفة عن نظيرتها الديمقراطية في معالجتها.

2- بيئة دولية أكثر تنافسية

سيشهد النظام الدولي حالة متزايدة من التنافسية متعددة الأطراف والأنماط، سواء المتعلقة بحالة التنافس الأيديولوجي بين الأنظمة السياسية، أو المنافسة المتنامية في بعض المجالات بين الدول وبعضها البعض أوبين الدول والكيانات دون الدول ، بدءاً بالشركات المتعددة الجنسيات، وصولاً إلى جماعات الجريمة المنظَّمة العابرة للحدود، ولاسيما في مجالي التكنولوجيا والفضاء اللذين يفرزان أنماطاً متنوعة من التهديدات والمخاطر كالهجمات الإلكترونية وبث المعلومات المضلِّلة التي من المرجح أن تظل بريطانيا هدفاً ذا أولوية لهذا النمط من التهديدات حتى عام 2030م.

وستساهم حالة التنافس متعددة الأطراف والأنماط في تشكيل النظام الدولي وتحديد مدى انفتاحه، وحدود التفاعل والتعاون بشأن التحديات عبر الوطنية، كما أنها ستفرض المزيد من الضغوط على التحالفات القائمة متعددة الأطراف، وستُضعف من القواعد والأعراف الحاكمة للسلوك الدولي، بالإضافة إلى أنها ستفرض بيئة أمنية متدهورة تتسم بانتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والأسلحة التقليدية المتقدمة

والتكنولوجيات العسكرية الجديدة، وزيادة حدة وحجم مخاطر الصراع بشكل يقوّض من حالي الاستقرار والأمن الدوليين.

3- تصاعد الأهمية العالمية للعلم والتكنولوجيا

منذ إطلاق بريطانيا حالة مراجعة الأمن والدفاع الاستراتيجي في عام 2015م، شهد مجال العلوم والتكنولوجيا تغيرات عدة من المرجح أن تتسارع وتيرتها حتى عام 2030م، أكسبته أهمية استراتيجية لدوره الحاسم في دعم الاقتصادات والمجتمعات، ودوره في إعادة تشكيل النظم السياسية، كما إنه مصدر للتعاون والتنافس بين الدول، وهو ما يجعل من هذا الاستثمار في هذا المجال مقياساً متزايد الأهمية للقوة العالمية على مدى العقد المقبل، نظراً لما يوفره من مزايا اقتصادية وسياسية وعسكرية، تعزز من التنافس بين القوى الكبرى الساعية للحفاظ على ريادتها في التقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا، وبين عدد من البلدان القادرة على الدخول في سباق التنافس في هذا المجال، وغيرها من شركات التكنولوجيا المتعددة الجنسيات.

4- التحديات عبر الوطنية.. اختبارات المرونة والتعاون الدولي

لم تكن أزمة انتشار كوفيد/19 الأزمة العالمية الوحيدة خلال العقد الحالي؛ حيث يواجه العالم تحديات متعددة تتداخل مع بعضها بعضاً مما يتطلب استجابة عالمية سريعة وفاعلة تعكس حجم مرونة وحدود تفاعل الوحدات الدولية داخل النظام الدولي لمواجهةها، من بينها تغير

المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي وما لهما من تداعيات على معدلات الفقر والهجرة والأمن والتنمية، ولاسيما في جنوب الصحراء بإفريقيا، وفي جنوب وشرق آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، كما سيظل التطرف والإرهاب وتنامي دور جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المهدد الرئيسي للأمن والاستقرار الدوليين خلال العقد القادم، ناهيك عن إنه من المرجح انتشار الأمراض المعدية بشكل متزايد حتى عام 2030م.

ثالثاً: الإطار الاستراتيجي للخطة البريطانية لعام 2025م

نظراً لما تشهده الساحة الدولية من تطورات متسارعة في عدد من القضايا العالمية، وما تواجهه من تحديات متعددة، أطلقت بريطانيا إطاراً استراتيجياً في مارس 2021م يتسق مع الاتجاهات السائدة في السياق الدولي، يتضمن أربعة أهداف عامة للحكومة البريطانية حول الأمن القومي والسياسة الدولية حتى عام 2025م، وآليات تنفيذها، تأتي اتساقاً مع رؤية الإنفاق العام الصادرة في عام 2020م، هي كالاتي:

1- الحفاظ على الميزة الاستراتيجية البريطانية للتفوق في مجال العلم والتكنولوجيا:

تضع المملكة المتحدة نصب أعينها هدفاً رئيسياً يتمثل في تنمية قوتها العلمية والتكنولوجية، وترسيخ مكانتها كقوة إلكترونية قادرة على حماية وتعزيز مصالحها في الفضاء الإلكتروني، من خلال مجموعة من الآليات، من بينها التزام الحكومة البريطانية بزيادة الاستثمار في البحث والتطوير إلى نسبة 2,4% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027م، وتخصيص 800

مليون جنيه إسترليني لإنشاء هيئة مستقلة للأبحاث عالية المخاطر والمكافآت (وكالة الأبحاث المتقدمة والاختراع)، وبناء شبكة قوية ومتنوعة من الشراكات الدولية في مجال العلوم والتكنولوجيا.

كما أطلقت بريطانيا استراتيجيتها الإلكترونية الجديدة في العام الحالي 2021م، التي تؤسس نهجاً متكاملاً عبر سياسة الفضاء العسكرية والمدنية، وتتضمن عدة إجراءات منها إنشاء قيادة فضائية جديدة هذا العام، والاستثمار في نظام تعليمي وتدريب متكامل لتنمية المواهب المتنوعة، وتطوير اللوائح والسياسات التي تشجع على توفير نظام بيئي سيبراني آمن، وأخذ زمام المبادرة في التقنيات الحيوية للطاقة السيبرانية، ومعالجة نقاط الضعف في البنية التحتية الرقمية.

2- تشكيل نظام دولي مستقبلي منفتح:

تعتمد المجتمعات والاقتصادات الغربية والمنفتحة كالمجتمع البريطاني، على الأداء الفعال للنظام الدولي المستند إلى القواعد والمعايير التي تدير أنماط التعاون والتنافس في البيئة الدولية، ودور المؤسسات في التوصل لحلول متعددة الأطراف لما يواجهه النظام الدولي من تحديات مشتركة. ونظراً لاتجاه النظام الدولي نحو التعددية القطبية، تسعى بريطانيا للعب دور أكثر نشاطاً في تشكيل نظام دولي مستقبلي منفتح، لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، يتمثل أولها في: دعم المجتمعات الغربية المنفتحة باعتبارها نقطة ارتكاز أساسية لتشكيل نظام دولي مستقر، في مواجهة الضغوط المتصاعدة إثر اكتساب الأنظمة الاستبدادية قوة وانتشاراً

في جميع أنحاء العالم، وهو ما تخطط بريطانيا للتصدي له عبر تنسيق وتكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية انطلاقاً من الداخل إلى الجوار الأوروبي إلى شرق إفريقيا والمحيطين الهندي والهادي، للحفاظ على استقرار الأنظمة الديمقراطية وما تمثله من قيم، عبر توظيف حزمة من الأدوات يأتي على رأسها القوة الناعمة البريطانية. وثانيها: الحفاظ على اقتصاد عالمي منفتح ومرن قادر على تجاوز تداعيات جائحة كوفيد/19، يرسخ مكانة بريطانيا كمركز عالمي للخدمات والرقمنة والبيانات، مدعومة بتصنيفها كقوة علمية عالمية، عبر حزمة من الإجراءات من بينها زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير نظام التجارة العالمي وتحديث كتيّب القواعد الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالبيئة والخدمات والقطاع الرقمي من أجل تنشيط التجارة الحرة. وثالث تلك الأهداف يتمثل في: بناء نظام دولي أكثر استجابة ومرونة تجاه التطورات المتسارعة في مجالي التقدم التكنولوجي والأمن السيبراني من جانب، وذي حدود ممتدة في المستقبل إلى مختلف أنحاء العالم بما يرسخ من صورة (بريطانيا العالمية) من جانب آخر، وذلك من خلال عدة سياسات من بينها التنسيق والتعاون مع حلفاء بريطانيا من أجل ضمان توفير فضاء إلكتروني حرومنفتح وسلمي وآمن، إلى جانب دعم التدفق الدولي للبيانات، وإتاحة تبادل آمن وموثوق به وقابل للتشغيل المتبادل عبر الحدود، مع الحفاظ على معايير حماية البيانات.

أما ما يتعلق ببناء نظام دولي ذي حدود ممتدة في المستقبل، فترى بريطانيا أنها تمتلك مصالح وشراكات وقدرات عالمية فريدة، هذا إلى

حددت الخطة البريطانية ثلاثة أهداف رئيسية تضمن بموجبها تقويم آلياتها الأمنية والدفاعية بما يُمكِنها من حماية مواطنها في الداخل البريطاني وخارجه، وضمان أمن وسلامة المنطقة الأوروبية الأطلسية، إلى جانب الدفاع عن ديمقراطيتها وتأمين اقتصادها وبنيتها التحتية الحيوية، عبر اعتماد نهج أكثر مرونة وفاعلية تجاه ما تعانيه البيئة الأمنية العالمية من تحديات مركّبة، مع الحرص على تقديم الدعم لإفريقيا، ولاسيما منطقة شرق القارة، وكذلك منطقتي الشرق الأوسط والمحيطين الهندي والهادي، ويتمثل الهدف الأول في مواجهة تهديدات الدولة المتنوعة في الداخل والخارج، تزامناً مع تصاعد التهديدات الروسية والإيرانية المهدّدة لتماسك وفاعلية النظام الدولي من جانب، وتهديدها لأمن ومصالح المملكة المتحدة من جانب آخر.

ولقد حددت بريطانيا عدة أولويات دفاعية تضمن بموجبها الدفاع عن المملكة المتحدة ومواطنيها، والتزامها بأمن وحماية المنطقة الأوروبية الأطلسية، وتعزّز من انخراطها في المجتمع الدولي وبناء وتعزيز علاقاتها مع عدد من الشركاء الجدد في المناطق ذات الأولوية، يتمثل أولها في: اتّباع نهج شامل للحكومة لحماية ديمقراطيتها، وثانيها: تعزيز النهج البريطاني العابر للحكومة لمواجهة تهديدات الدولة، بما يضمن تكاتف الجهات والمؤسسات الأمنية والاستخباراتية والتشريعية والتنفيذية، دون الإضرار بالحقوق القانونية للأفراد. وثالثها: تعزيز الحماية الأمنية المستقبلية لشبكة الاتصالات البريطانية. ورابعها: تعزيز قدرات الأمن السيبراني وبناء شراكات ثنائية ومتعددة

جانب عضويتها في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية أبرزها الأمم المتحدة، مما فرض عليها مسؤوليات عالمية دفعها لامتلاك رؤية عالمية تحافظ من خلالها على حلفائها الاستراتيجيين وتمكّنها من الاستفادة من الأسواق الناشئة، والتحوّلات في الاقتصاد العالمي والتقدم في العلوم والتكنولوجيا.

فإلى جانب حلفاء بريطانيا الاستراتيجيين في المنطقة الأوروبية الأطلسية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، ستعمل بريطانيا خلال العقد المقبل على تعميق مشاركتها في منطقة المحيطين الهندي والهادي لما تمثّله من أهمية جيوسياسية وجيواقتصادية وجيوأمنية بالغة، عبر تعزيز علاقاتها مع كوريا الجنوبية والقوى الإقليمية الأخرى مثل إندونيسيا وفيتنام، إلى جانب الانخراط في إفريقيا ولاسيما في شرق القارة، إلى جانب تعزيز شراكاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط في مجالات البيئة وعلوم الحياة والتكنولوجيا الخضراء، فضلاً عن تكثيف الجهد الدبلوماسي البريطاني لمنع إيران من تطوير سلاح نووي، ومحاسبتها على نشاطها المزعزع للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ناهيك عن تكثيف الجهود البريطانية من أجل التوصل لحلول سياسية دائمة للأزمات اليمنية والليبية والسورية، والحد من تداعياتها الاقتصادية والإنسانية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تهدف بريطانيا إلى تعزيز شراكاتها مع دول المنطقتين في مختلف المجالات بما فيها مجالات التجارة والابتكار والمناخ والأمن والتنمية.

3- تعزيز الأمن والدفاع في الداخل والخارج:

للمواد البيولوجية، إلى جانب تشجيع الحوار الإقليمي حول المسؤوليات النووية من أجل الحد من التوترات في جنوب آسيا.

4- بناء المرونة في الداخل والخارج:

نظراً لما يشهده النظام الدولي والبيئة الأمنية العالمية، التي تُعد بريطانيا والمنطقة الأوروبية الأطلسية جزءاً لا يتجزأ منها، من تهديدات يصعب التنبؤ بأنماطها في المستقبل القريب، أدرجت بريطانيا في خطتها الدفاعية عنصر المرونة الذي يضع المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد لمواجهة الأزمات المتنوعة وسبل التعافي منها، إلى جانب معالجة الأسباب الجذرية للمخاطر، بما يمكّنها من التفاعل مع المرونة الدولية في مواجهة التحديات الدولية، مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، والأمن البيولوجي وأزمات أمن الطاقة، التي تتطلب التكتاف والتعاون الدولي لمعالجتها.

وترتيباً على ذلك، حددت الخطة البريطانية ثلاثة أهداف رئيسية لإدراج عامل المرونة في السياسة البريطانية الداخلية والدولية، يتمثل أولها في: اعتماد المرونة كمحدد رئيسي لضمان فاعلية السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وذلك بمشاركة أساسية من كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع البريطاني، وانعكست في عزم الحكومة على تطوير استراتيجية وطنية شاملة للمرونة في عام 2021م، تتضمن حزمة من الإجراءات ذات الأولوية، من بينها مراجعة النهج البريطاني في إصدار تقرير تقييم مخاطر الأمن القومي السري، وتطوير آليات التواصل الحكومي مع مختلف فئات المجتمع، إلى جانب مواصلة تقديم القوات المسلحة البريطانية دعمها للأزمات الطارئة على

الأطراف مع ذوي النهج المماثل. وخامسها: تعزيز جهود مواجهة المعلومات المضللة وبث الشائعات في الداخل والخارج، وسادسها: نشر القوات المسلحة البريطانية في الخارج، كسبيل لتقديم الدعم لحلفاء بريطانيا وشركائها في جميع المناطق ذات الأولوية. وسابعها: تصدّر الأداة الدبلوماسية قائمة الجهود الدولية لمواجهة تهديدات الدول عبر آلية العقوبات.

أما بالنسبة لثاني أهداف الخطة البريطانية لتعزيز الأمن والدفاع في الداخل والخارج، فتتمثل في: الحد من اندلاع الصراعات والنزاعات المهددة لاستقرار النظام الدولي، من خلال عدة إجراءات من بينها التركيز على المقاربات السياسية لحل النزاعات، ووضع نهج متكامل يركز على معالجة عوامل اندلاع الصراع، وذلك بالتعاون مع شركاء بريطانيا الدوليين.

وبخصوص ثالث تلك الأهداف فيتمثل في التصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية تأتي على رأسها مكافحة الإرهاب والتطرف، ومواجهة نشاط جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتعزيز الحد من انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وذلك عبر عدة آليات من بينها تعزيز نظام مكافحة الإرهاب في بريطانيا، والحفاظ على الزيادة البالغة 70 مليون جنيه إسترليني في تمويل شرطة مكافحة الإرهاب في إنجلترا وويلز خلال الفترة من 2021م حتى 2022م، وتجديد 300 ضابط شرطة لمكافحة عمليات الجريمة المنظمة، من أصل 20000 ضابط شرطة أعلنت بريطانيا التزامها بتجنيدهم بحلول عام 2023م، وحشد التعاون الدولي عبر المؤسسات الدولية والإقليمية لتقليل مخاطر حيازة الإرهابيين

340 مليون جنيه إسترليني على مدى السنوات الأربع القادمة، والحرص على تدعيم أنظمة صحية أقوى في جميع أنحاء العالم، مع تحسين القدرة على الامتثال للوائح الصحية الدولية.

رابعاً: تنفيذ المراجعة المتكاملة وأولويات الإصلاح

حددت الخطة البريطانية الأولويات الرئيسية لضمان تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة المتعلقة بالأمن القومي والسياسات الدولية بفاعلية ونجاح، من بينها الاستخدام المسؤول لمنصات البيانات الجديدة والأدوات الرقمية والعمليات التشاركية لدعم صنع السياسات وتحسينها، ونشر ثقافة في الأوساط المجتمعية والحكومية مضمونها دعم التكامل والتكثيف والابتكار، مما يخلق بيئة محفزة على المشاركة والتنافس، تلعب دوراً في تطوير القدرات الفردية والمجتمعية والحكومية، ومنح الأشخاص ذوي المهارات والخبرة الواسعة التصاريح الأمنية لتشكيل فرق مرنة ومتنوعة ومتعددة التخصصات.

وفيما يتعلق بآليات التنفيذ فقد أطلقت الحكومة إطاراً جديداً للأداء والتخطيط يقوم على تلقي الدوائر الحكومية تقارير تقييم منتظمة لمراقبة آليات تنفيذ الخطط والمشاريع والبرامج وقياس أثرها، بالإضافة إلى استكمال آليات المراقبة الأخرى لتتبع خطط التسليم، هذا إلى جانب عزم لندن على نشر ورقة قيادة الدفاع التي تحدّد خطط الدفاع، إلى جانب العمل على مواءمة خطة الإنفاق لعام 2020م مع الأولويات التي حدّتها المراجعة المتكاملة عبر تحديد الأولويات الممولة في الرؤية المتكاملة في مراجعة الإنفاق لعام 2020م، التي من أبرزها استثماراً لا يقل عن 6,6 مليارات جنيه إسترليني في البحوث الدفاعية، واستثمار 695

غزار كوفيد/19، مع التخطيط لزيادة استخدام الاحتياطات العسكرية في دعم أولويات الأمن القومي المحلي، والنظر في إمكانية تشكيل كادر احتياطي مدني للدعم في أوقات الأزمات.

وثاني تلك الأهداف يتعلق بالقيادة البريطانية للمجتمع الدولي من أجل اتخاذ خطوات فاعلة وملموسة لمعالجة التداعيات السلبية المتعددة لتغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، التي يتمثل أحد أبعادها في تكبّد خسائر اقتصادية تراكمية تصل إلى 10 تريليونات دولار بين عامي 2011م و2050م، عبر اتخاذها مجموعة من الإجراءات من بينها السعي للحصول على التزامات طموحة بشأن التمويل من أجل التكيف والمرونة COP26، ومضاعفة المساهمة البريطانية في صندوق المناخ الأخضر إلى 1,44 مليار جنيه إسترليني، واستمرار دعوتها إلى اتفاقية عالمية لحماية 30% على الأقل من الأراضي حول العالم بحلول عام 2030م.

ويتمثل الهدف الثالث لبريطانيا في بناء وتعزيز المرونة الصحية في الداخل البريطاني وعلى المستوى الدولي؛ حيث إنه من المتوقع أن يزداد تفشي الأمراض المعدية في السنوات القادمة، على غرار أزمة كوفيد/19، وما لذلك من تداعيات اقتصادية واجتماعية وإنسانية خطيرة، تضع الاستجابة البريطانية والدولية تحت اختبار لحدود التنسيق والتعاون الدولي. واعتمدت بريطانيا عدة إجراءات لبناء مرونتها الصحية من بينها؛ تسريع الوصول العادل إلى لقاحات COVID/19 في جميع أنحاء العالم باعتبارها أسرع طريق للتعافي الوطني والعالمي من الأزمة الحالية، وزيادة التمويل الأساسي البريطاني لمنظمة الصحة العالمية بنسبة 30% لتبلغ نحو

الأوروبي عقب الخروج من الاتحاد الأوروبي وقيادة الجهود الدولية لمواجهة تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، ناهيك عن انتهاج نهج نشط لضمان الريادة البريطانية في مجال العلوم والتكنولوجيا والأمن السيبراني، والسعي للعب دور بارز لتوظيف الفضاء في الأبعاد المدنية والعسكرية، إلى جانب تعميق الشراكة في المحيطين الهندي والهادي، مع بذل المزيد من الجهود لتحقيق التوازن في الرؤية البريطانية للصين كشريك وكمهدد للمصالح البريطانية! فضلاً عن العمل على تعزيز الأمن الصحي العالمي، وتعزيز القدرات الوطنية التي تمكّن بريطانيا من التصدي لمواجهة التحديات الوطنية والدولية بما يعكس تعزيز المرونة المحلية والعالمية.

وإجمالاً لما سبق، تصدّرت قائمة أولويات السياسة الداخلية والدولية البريطانية عدة أهداف رئيسية ومتنوعة، ترمي خلالها إلى الحفاظ على تميزها الاستراتيجي في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتحقيق أقصى معدلات الأمن الوطني والإقليمي سواء عبر الفضاء الإلكتروني أو على أرض الواقع، ناهيك عن مدّ أواصر التعاون إلى مناطق جغرافية جديدة، إلا أنها تواجه عدة عقبات من بينها تحقيق التوازن في النظرة البريطانية إلى الصين كشريك استراتيجي في ظل صعودها الاقتصادي المتنامي، وكمهدد للأمن البريطاني ولأمن المنطقة الأوروأطلسية، فضلاً عن استمرار الممارسات الروسية التي مازال تمثل المهدد الرئيسي لأمنها الوطني ولأمن محيطها الإقليمي.

مليون جنيه إسترليني لتمويل البحث والتطوير الإضافي خلال الفترتين (2021 - 2022م) و(2024 - 2025م) لدعم تطوير قدرات وكالات الاستخبارات والأمن البريطانية، إلى جانب استثمار 305 ملايين جنيه إسترليني خلال الفترة (2021 - 2022م) في البرنامج الوطني للأمن السيبراني (NCSP) للحفاظ على تقدّم بريطانيا في مجال الأمن السيبراني، فضلاً عن تصدّر أدوات القوة الناعمة البريطانية قائمة أولويات خطة الإنفاق بواقع توفير 150 مليون جنيه إسترليني لدعم المجلس الثقافي البريطاني، ونحو أكثر من 284 مليون جنيه إسترليني للمعارض والمتاحف.

خامساً: المتغيّر والثابت في الرؤية البريطانية

تضمنت الرؤية البريطانية مرتكزات ثابتة مازال تحتل اهتمام المملكة المتحدة في الأمن القومي والسياسة الدولية، وتم تكييفها وفقاً لمعطيات الداخل البريطاني والبيئة الدولية، وتتمثل بقاء الولايات المتحدة أهم حليف استراتيجي لبريطانيا، وأن الأخيرة ستظل الحليف الأوروبي الرائد في حلف (الناتو)، وأنها تبذل المزيد من الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظّمة العابرة للحدود، إلى جانب الحرص على الدفاع عن حقوق الإنسان، وتأكيد العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام بالغ بتعليم الفتيات، ناهيك عن العمل على ترسيخ مكانة المملكة المتحدة كمركز عالمي للخدمات، ومركز رقمي للبيانات.

أما فيما يتعلق بالتغيّرات والتحولات المهمة في الرؤية البريطانية فيتمثل أبرزها في بناء نظام دولي منفتح ومرن ذي حدود ممتدة إلى مختلف المناطق حول العالم، وقادر على التصدي لما يواجهه من تحديات متعددة، إلى جانب تعزيز الانخراط في المجتمع

ثانياً: فعاليات مركز (دراسات) خلال الفترة من يناير وحتى يونيو 2021م

عرض د. أشرف محمد كشك⁽³⁾

أولاً) الكلمات الرسمية:

1- كلمة معالي السيدة فوزية بنت عبدالله
زينل الموقرة، رئيسة مجلس النواب

وتضمنت النقاط الآتية:

- ضرورة تصدُّر الأمن الغذائي ضمن أولويات البرامج والاستراتيجيات لارتباطه ببقاء الجنس البشري، ولكونه يلقي بظلاله على ملفات حيوية، ويترك أثراً عميقاً على العديد من القطاعات.
- أشارت رئيسة مجلس النواب إلى أن القيادة الحكيمة لمملكة البحرين صاغت مساراً آمناً وشكَّلت أدبياتها وتوجهاتها السامية مرجعاً شاملاً لدولة المؤسسات والقانون، فكان لها هذا الاستقرار الذي يلمس أبناء المجتمع البحريني تأثيراته في المجالات كافة، فما استجد ظرف استثنائي على المستوى الوطني والإقليمي، إلا وجدنا لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه يعطي توجهاته الكريمة للتعاطي معه بما يجب وفق الإطروحات الاستباقية والرؤى الثاقبة، والاستشرافات المستقبلية المدروسة والدقيقة، التي تضع الوطن على سكة النماء والازدهار والاستقرار.
- أكدت على إيلاء مجلس النواب قضية الأمن الغذائي اهتماماً كبيراً من خلال سن التشريعات وتطوير القوانين التي يتطلبها تحقيق الأمن الغذائي، إذ ناقش المجلس في الفصل التشريعي

القسم الأول: منتدى (دراسات) الرابع
استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي..
التحديات والفرص
23-21 يونيو 2021م

كثيرة هي التداعيات التي رتَّبها تحديّ جائحة كورونا، ومن بينها تغيُّر مفهوم الأمن القومي، إذ لم يعد يتضمن الجوانب الأمنية والعسكرية فحسب بل جوانب أخرى بذات الأهمية، من بينها الأمن الغذائي في ظل توقُّف سلاسل توريد رئيسية إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمر الذي قرع أجراس الإنذار بشأن كيفية تحقيق الأمن الغذائي الذاتي لدول الخليج العربي ولعل أبرز الاستجابات الخليجية الجماعية لتلك القضية كان من خلال اقتراح دولة الكويت في أبريل 2020م إنشاء شبكة أمن غذائي خليجي موحَّدة ذلك خلال الاجتماع الاستثنائي لوزراء التجارة في دول المجلس آنذاك، والذي تمت إحالته إلى الأمانة العامة للمجلس للدراسة.

وتأسيساً على ما سبق فقد كانت قضية تحقيق الأمن الغذائي لدول الخليج العربي هي موضوع منتدى

والسياسات الحكومية المستدامة ذات البُعد الاستراتيجي.

ساهم مجلس الشورى بدوره في جهود المملكة لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال سن التشريعات ذات الصلة، ومنها اقتراح بقانون بشأن المخزون الاستراتيجي للسلع، الذي يستهدف تحقيق (مخزون الأمان) من السلع المهمة، والذي تمت مناقشته وإحالاته للحكومة الموقرة، بالإضافة إلى تشكيل لجنةٍ لمتابعة الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، بهدف تبادل الخبرات والمعلومات حول تلك القضية.

تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس الشورى بدراسة المعطيات التشريعية للأمن الغذائي، من خلال التشاور مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية حول قضية الأمن الغذائي.

3- كلمة معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة الموقر، نائب رئيس مجلس الوزراء

وتضمنت النقاط الآتية:

يتطلب التطور العمراني والنمو الديموغرافي وزيادة التبادل التجاري، بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار في بعض دول المنطقة اليوم وأكثر من أي وقتٍ مضى، توحيد جهود تحقيق الأمن الغذائي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من مفهوم الأمن الوطني الشامل.

رغم تعدد تحديات الأمن الغذائي في مملكة البحرين، ومنها ندرة المياه وشح الأراضي والتغيرات المناخية والبيئية، إلا أن مجلس الوزراء الموقر يقوم بمواجهة تلك التحديات،

الحالي أكثر من ستين موضوعاً تراوحت بين مشروعات واقتراحات وأسئلة برلمانية، مع التأكيد على استمرار المجلس في التعاون مع الحكومة لتحقيق الأمن الغذائي، فضلاً عن تفعيل الدبلوماسية البرلمانية للاطلاع على تجارب دول أخرى.

زيادة عدد الأشخاص الذين يقربون من مرحلة المجاعة من 135 إلى 275 مليون شخص في العالم في العام 2021م، بعد عامٍ واحدٍ من جائحة كورونا، وبروز النهج الإنساني لمملكة البحرين في مساندة الشعوب المتضررة من خلال المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية.

هناك تطلعات بأن يُسفر المنتدى عن رؤى تصوراتٍ مستقبليةٍ لتحقيق الأمن الغذائي، ليقوم مجلس النواب بإخضاعها للدراسة والبحث لتحويلها إلى برامج عمل بالتعاون مع الحكومة.

2- كلمة معالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر، رئيس مجلس الشورى

وتضمنت النقاط الآتية:

يُعدُّ الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، الذي تضمّن توجيهاً بتحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين، بمثابة خارطة طريقٍ لبناء استراتيجيةٍ متكاملةٍ للأمن الغذائي في المملكة.

وصف عام 2020م بعام الأزمة الغذائية بسبب انكسار سلاسل التجارة الدولية في الغذاء ومتطلباته نتيجةً لتحديّ جائحة كورونا الذي واجهته العالم، إلا أن مملكة البحرين لم تواجه أي نقصٍ في المواد الغذائية بفضل الخطط

بإقرار الاستراتيجية الوطنية للمياه في فبراير 2021م.

اعتماد مملكة البحرين في تعبئتها على الاستيراد بنسبة 90% من الاحتياجات، وقد احتلت المملكة المرتبة 49 عالمياً من بين 113 دولة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي للعام 2020م، وتبلغ نسبة مساهمة قطاع الزراعة وصيد الأسماك في البلاد ثلاثة من عشرة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

مثلت التوجيهات الملكية السامية بشأن تحقيق الأمن الغذائي خارطة طريق بالنسبة للحكومة الرشيدة، التي بدأت في صياغة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي بمتابعة من اللجنة الوزارية للمشاريع التنموية والبنية التحتية. ويُتوقع أن يتم إقرار تلك الاستراتيجية من مجلس الوزراء خلال النصف الثاني من العام الحالي، التي تستهدف ضمان توفر مستدام للأغذية، وتشجيع استخدام النظم الإنتاجية المبتكرة، والحد من استخدام الغذاء.

موافقة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، على مقترح إنشاء اللجنة الوطنية للأمن الغذائي التي تختص بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية واقتراح السياسات المطلوبة بشأن الأمن الغذائي.

انطلاقاً من توجيهات حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، تم البدء بمشروعات عديدة للزراعة بدون تربة والاستزراع البحري والسمكي وزيادة إنتاج الدجاج، وتنظيم الصيد والثروة البحرية.

4. كلمة سعادة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة الموقر، رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات)

وقد تضمنت النقاط الآتية:

- التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، هي منهاج عمل لتحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين وتعزيز قدرتها على التعامل مع التحديات.
- قدمت مملكة البحرين نموذجاً حضارياً رائداً في إدارة أزمة الوباء العالمي، وقام الفريق الوطني بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بدورٍ فاعلٍ وناجحٍ بكل المقاييس، حيث اعتمد الشفافية والمبادرة مُركّزاً لعمله، فضلاً عن تبني آليات مُبتكرة للاستعداد والتوعية.
- أشاد بالمبادرات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين، وفي مقدمتها المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي برعاية قرينة عاهل البلاد المفدى، صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة حفظها الله، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، ورئيسة المجلس الاستشاري للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي.
- تبوؤ مُنتدى (دراسات) مكانةً مرموقةً وسمعةً طيبةً كمُنبرٍ فكريٍّ ومعرفيٍّ ومُنصةٍ بحثيةٍ مُتقدمة، فضلاً عن دوره الإيجابي في إطلاق المبادرات الخلاقية.
- اختيار موضوع الأمن الغذائي لمُنْتدى هذا العام، لكونه جزءاً لا يتجزأ من الأمن الوطني.

- أظهر تحديّ جائحة كورونا الحاجة الملحة لدول الخليج العربي لتحقيق الأمن الغذائي، وهو ما تجسّد من خلال التأكيد على ذلك في قمة العُلا بالمملكة العربية السعودية، فضلاً عن الموافقة على إنشاء شبكة خليجية متكاملة موحّدة لتحقيق الأمن الغذائي.
- إطلاق الحكومة الرشيدة ستة مشاريع وطنية للتطوير الزراعي، وتنظيم الفاعليات الدولية المتخصصة في الأمن الغذائي، بالإضافة إلى المبادرة الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة.
- نهوض مركز (دراسات) بدورٍ طليعيّ في إسناد الجهود الوطنية في مجال تحقيق الأمن الغذائي، من خلال إصدارات وندوات متنوعة لزيادة الوعي المجتمعي بأهمية دور الابتكار وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في تطوير الإنتاج الزراعي.
- وعلى مستوى الخليج العربي تم التوقيع على مذكرة تفاهيم مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة لتبادل الخبرات في مجال الأمن الغذائي.
- وعلى المستوى الدولي تعاونت الوزارة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) من خلال أربعة مشاريع لتحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين، وهي: وضع استراتيجية شاملة لتنويع مصادر الغذاء في البحرين، ودعم التنمية المستدامة لقطاع الاستزراع السمكي، واستئصال أمراض الحيوان المشتركة مع الإنسان وحِفظ التنوّع الوراثي الحيواني في البحرين، وتطوير نُظُم جمع وتحليل ونشر الإحصاءات الزراعية في المملكة.

ثانياً: مُداخلات الحلقة النقاشية

1. كلمة سعادة المهندس عصام بن عبدالله خلف الموقر، وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني

وتضمنت النقاط الآتية:

- ارتكاز استراتيجية الأمن الغذائي على الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه.
- احتكام الوزارة إلى أربعة منطلقات لتحقيق الأمن الغذائي؛ أولها: تطوير القدرات الوطنية في مجال الصناعات الغذائية. وثانها: رفع الإنتاج المحلي. وثالثها: الاستفادة من التكنولوجيا. ورابعها: تقديم المحفّزات والتسهيلات.

2- كلمة سعادة السيد زايد بن راشد الزياتي الموقر، وزير الصناعة والتجارة والسياحة

وتضمنت النقاط الآتية:

- اعتماد مملكة البحرين على الأغذية المستوردة بنسبة 90%.
- قيام الوزارة في مارس 2020م بتجهيز مخزون استراتيجي من السلع الأساسية، وقد لعب تجار المواد الغذائية دوراً مهماً في دعم إعداد ذلك

المخزون خلال أسبوعين وبما يغطي مدة 6 أشهر.

- توفير مملكة البحرين السلع الغذائية للمواطنين والمقيمين كافة، إبان تحدي جائحة كورونا دون نقص في أيٍّ منها.
- وجود اهتمام كبير بإبرام اتفاقيات تجارية لتحقيق الأمن الغذائي، ودعم جهود القطاع الخاص في هذا الشأن نظراً لخبرته الممتدة في مجال استيراد المواد الغذائية، معتمداً في ذلك على استراتيجية تنوع مصادر الاستيراد تحسباً لأية ظروف متغيرة.
- دعوة القطاع الخاص للمساهمة في مجالات التخزين، باعتبارها أحد المشروعات اللوجستية، وهي فرصة استثمارية مهمة أمامه.

ثالثاً: محاور المنتدى

على مدى ثلاثة أيام تضمّن المنتدى ثلاثة محاور متكاملة، المحور الأول: الأمن الغذائي في مملكة البحرين.. المفهوم والآليات.

المحور الثاني: تجارب إقليمية لمواجهة تحدي الأمن الغذائي.

المحور الثالث: نحو استراتيجيات متكاملة لتحقيق أمن غذائي عالمي وشامل.

وخلال تلك المحاور كانت هناك مداخلات ومناقشات رصينة استهدفت إلقاء الضوء على ذلك التحدي وتحديد آليات مواجهته وكذلك أبرز المعوقات أمام تلك الآليات، ويمكن الإشارة إلى مضامين تلك المحاور كما يلي:

المحور الأول: الأمن الغذائي في مملكة البحرين: المفهوم والآليات

توجد العديد من الجهود التشريعية والتنفيذية

لتحقيق الأمن الغذائي لمملكة البحرين ومن ذلك إعداد لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى تقريراً شاملاً حول الأمن الغذائي في فبراير 2021م تضمّن 24 توصية تُمثلُ مخرجات الاجتماعات بين اللجنة وعددٍ من الجهات الحكومية وممثلي القطاع الخاص والأهلي وأصحاب الخبرة. وعلى المستوى التنفيذي كانت جهود وزارة الصناعة والتجارة والسياحة تسير وفق ثلاثة محاور؛ وهي: متابعة مخزون عددٍ من السلع الغذائية، والرقابة الصارمة لمنع التلاعب في الأسعار لضمان وصول المنتجات الغذائية للمواطنين والمقيمين على حدٍ سواء، والبدء بتجهيز مخزونٍ استراتيجيٍ يكفي لمدة 6 أشهر.

وعلى الرغم أن مملكة البحرين ليست دولة زراعية لكونها تعتمد على استيراد الغذاء بنسبة 90%، فإن هناك جهوداً تُبذل لاستغلال الموارد المتاحة لديها حالياً، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الجزئي. وقد أوضحت المناقشات أن تحقيق الأمن الغذائي لمملكة البحرين يستوجب العمل على محورين، الأول: داخلي من خلال تقديم الحوافز والدعم للقطاع الخاص للاضطلاع بدوره في مجال الأمن الغذائي. والثاني: خارجي من خلال التعاون مع الدول الخليجية بحيث يتم توزيع المجالات على دول مجلس التعاون الست، بما يحقق التكامل والاستفادة لكل منها، وخاصةً في الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات التحويلية، إلا أنه ما تزال هناك تحديات منها محدودية الطاقة الحالية لشركة مطاحن البحرين لتخزين القمح لفتراتٍ طويلة، وارتفاع التكلفة الأولية للاستثمارات الزراعية، وعدم وجود قانون مستقل للأمن الغذائي.

وعلى صعيد التحديات التي تواجه المزارعين، فإنها تتمثل في صعوبة الحصول على الأراضي الزراعية،

المفاعلات النووية الإيرانية.

إلا أن دول الخليج العربي لديها تجارب متميزة في الإنتاج الزراعي بالإمكان الاستفادة منها، بالإضافة إلى الجهود التي تُبذل لتحقيق الأمن الغذائي ومنها التوجه نحو إنشاء مركز خليجي موحد للأمن الغذائي، بالإضافة لمقترحات أخرى منها إمكانية تأسيس صندوق خليجي للأمن الغذائي، بالإضافة إلى أهمية إنشاء بنك خليجي موحد للموارد النباتية، وتكوين مظلة خليجية مشتركة تضم كل الشركات التي أسستها دول الخليج العربي للاستثمار في المجال الزراعي، بحيث ينهض القطاع الخاص بدور مهم في تحقيق الأمن الغذائي بالتكامل مع جهود القطاع الحكومي.

وتضمّن هذا المحور أيضاً عرض تجربة القطاع الخاص الأردني في تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك تجربة مصر في عمل مخزون استراتيجي للسلع الأساسية من خلال المشروع القومي للصوامع، الذي يتضمن في مرحلته الأولى تأسيس 15 صومعة تستوعب 60 ألف طن من القمح، ضمن 25 صومعة تُمثل حجم المشروع. وقد تم رصد 1,3 مليار دولار أمريكي لتأسيس تلك الصوامع في سبع محافظات، وزيادة المدى الزمني للمخزون الاستراتيجي إلى 9 أشهر، فضلاً عن تأسيس هيئة سلامة الغذاء والتي تضطلع بدور مهم في الحفاظ على سلامة الأغذية.

وقد أثّرت مقترحات لتحقيق الأمن الغذائي العربي ككل ومنها إمكانية تنظيم لقاءات بين غرف التجارة لمناقشة وتوحيد سُبُل الرقابة على دخول الأغذية فيما بين الدول العربية لضمان تدفق السلع فيما بينها، وتفعيل دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بالإضافة إلى الاهتمام بإنشاء أسطول

وزيادة تكلفة الكهرباء والماء، والمنافسة الشديدة مع المنتجات المستوردة، وارتفاع تكلفة التقنيات الحديثة، وصعوبة تسويق المنتجات الزراعية، وعدم توافر المبيدات بشكل دائم، ومحدودية البرامج التدريبية للهوض بالمزارعين. فيما تتمثل متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في تهيئة مناخ الاستثمار، ومنها الحاجة لسن قانون لتشجيع الاستثمار في قطاعات الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية، والحاجة الملحة لوجود هيئة رسمية لاعتماد جودة المنتجات الزراعية البحرينية، ومواءمة التشريعات الوطنية مع نظيراتها الخليجية والعربية والدولية، وترشيد استهلاك الطعام، وتنوع مصادر الاستيراد لتجنب حدوث أزمات، وتشجيع الشباب البحريني على تأسيس مشروعات زراعية.

المحور الثاني: تجارب إقليمية لمواجهة تحدي الأمن الغذائي

وخلال ذلك المحور كانت هناك مناقشات مستفيضة حول واقع التجارب الإقليمية وكيفية الاستفادة منها، وقد لوحظ أن دول الخليج العربي لا تزال تعاني من ارتفاع فاتورة الاستيراد التي بلغت 53 ملياراً في عام 2020م، نتيجة لزيادة عدد السكان في دول الخليج العربي، بالإضافة إلى مخاطر الاستيراد وإمكانية توقف سلاسل التوريد في أزمات مماثلة مستقبلاً على غرار تحدي جائحة كورونا، وإمكانية تعرّض الموانئ لهجوم سيبراني، فضلاً عن تصنيف عددٍ من الدول الموردة للسلع الغذائية لدول الخليج العربي بأنها عالية المخاطر، وكذلك تحدي الأمن المائي انطلاقاً من أن الماء هو الركيزة الأساسية للزراعة في ظل شح المياه وملوحتها في منطقة الخليج العربي، علاوة على إمكانية تعرّض مياه الخليج العربي للتلوث جراء انفجار أحد

عربي للنقل البحري، مع أهمية الاستفادة من توصيات منظمة (الفاو)، وكذلك قواعد منظمة التجارة العالمية.

المحور الثالث: نحو استراتيجيات متكاملة لتحقيق أمنٍ غذائيٍّ عالميٍّ وشامل

وخلال هذا المحور أثّرت مجدداً التحديات التي تواجه دول الخليج العربي لتحقيق الأمن الغذائي ومنها ضعف الكفاءة الإنتاجية، فضلاً عن تهديدات طرق المرور البحرية الأساسية، بما يؤكد على ضرورة بل وحتمية توظيف الإمكانيات العلمية لمواجهة تلك التحديات، ومنها إمكانية إجراء بحوث حول دور التكنولوجيا الحديثة لزيادة إنتاجية الغذاء، وكذلك دعم جهود البحث وتطوير كفاءات الكوادر العاملة في القطاع الزراعي، والبحوث ذات الصلة بتدوير مياه الصرف الصحي لاستخدامها في زراعة بعض المحاصيل، بالإضافة إلى البحوث التي يمكن إجراؤها حول تنوع واردات دول الخليج العربي من الغذاء، والبحوث ذات الصلة بسلوك المستهلكين، علماً بأنه توجد العديد من المساهمات العلمية في الجامعات والمعاهد المعنية بتلك القضية في دول الخليج العربي.

كما أثّرت فكرة إمكانية أن تستفيد دول الخليج من التجارب العالمية التي تتشابه معها في الواقع الجغرافي وطبيعة الاقتصادات ذاتها. وفي هذا الشأن توجد العديد من المجالات التي بالإمكان إجراء بحوث حولها، منها واقع سلاسل التجارة العالمية، وتأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي، وحوافز جذب المستثمرين لمجال الأمن الغذائي، بالإضافة إلى أهمية توعية المجتمع بمسألة الأمن الغذائي وكيفية إسهم كافة الجهات في تحقيق هذا الأمر.

وقد لوحظ التركيز على الأبعاد الاستراتيجية لتلك القضية كونها أضحت ضمن قضايا الصراع، فلم تعد الطاقة هي القضية الرئيسية للصراعات بل الغذاء وما يرتبط به من قضايا أخرى ذات صلة مثل المياه. ولعل تركيز الشراكات الاقتصادية الآن بين الدول على موضوع الزراعة. وما سوف يزيد من حدة تلك المشكلة مستقبلاً استمرار الصراعات وما ترتبه من عمليات هجرة ونزوح كبيرة، وبالتالي ستزداد حالات الجوع كظاهرة تهدد أمن العديد من الدول، الأمر الذي يتطلب تعاوناً حتمياً. كما أثّرت أفكار أخرى مهمة منها أن موضوع الغذاء ليس موضوعاً فنياً بحتاً يمكن حصّره في إحدى منظمات الأمم المتحدة الفرعية، بما فيها منظمة الغذاء والزراعة (الفاو)، بل يعد موضوعاً استراتيجياً شاملاً بالغ الأهمية ذا أبعاد وجوانب متعددة يجب العمل عليها من كافة الجهات والمنظمات الدولية ذات الصلة لكونه تحدياً عالمياً يتطلب المزيد من الاهتمام الدولي.

رابعاً: البيان الختامي للمنتدى

أكد المشاركون في منتدى (دراسات) الرابع المنعقد تحت شعار (استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي.. التحديات والفرص)، الذي أقيم عبر الاتصال المرئي في الفترة ما بين 21 و23 يونيو 2021م، بمشاركة عددٍ من المسؤولين من السلطتين التشريعية والتنفيذية، وممثلي أو مندوبي المنظمات الإقليمية والأممية، وعددٍ من الخبراء والباحثين المهتمين بالأمن الغذائي، اعتماد التوجيهات الملكية السامية

مواجهته بالنسبة لمعظم دول العالم، وخاصةً بعد منعطف تحديّ جائحة كورونا، والأثر الذي تركته على القطاعات المنتجة للأغذية وسلاسل التوريد، وهذا ما تنبّهت إليه المملكة وقيادتها الرشيدة، وتجسّد ذلك في حكمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، عندما أبدى توجيهاته السامية في افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس لمجلس النواب والشورى في أكتوبر 2020م، باعتبار تأمين الاكتفاء الغذائي وإعطائه أولويةً تستدعي أقصى درجات التعاون والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية».

وأكد سعاداته «أن التوجيهات الملكية السامية منذ بداية تحديّ جائحة كورونا، واستجابة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، لمتطلبات الاكتفاء الذاتي جسّدت مثلاً يُحتذى به في الإدارة المقتردة، وكفاءة في عمليات التزويد، وامتداداً لسلسلة الإنجازات والنجاحات التي تحقّقت وسط تحديّ الجائحة بأعلى درجات المسؤولية من خلال وضع خطط محكمة للأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية الأساسية، وتميّز في توفير برنامج وطني للأمن الغذائي بكل جاهزية ومرونة».

وأضاف سعادة رئيس مجلس أمناء مركز (دراسات) «كانت مملكة البحرين دائماً منطلقاً لمبادرات عديدة لمواجهة تحديات الأمن الإقليمي والعالمي، وجاء منتدى (دراسات) الرابع ليؤكد مجدداً أن مملكة البحرين سوف تظل جسراً للتفكير يجمع بين رؤى وأفكار طموحة تستهدف بناء استراتيجيات متكاملة، تتخذ من توجيهات قادتها مُركّزاً لتحقيق أمن الوطن والمواطن، وتبادل الرأي سبيلاً، لافتاً إلى

لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، بشأن تأمين الأمن الغذائي، كمنهاج عمل وطني، لصياغة خطة استعداد متكاملة من أجل رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية لمستويات آمنة ومستدامة، مشيرين إلى أن التوجيهات السامية رسمت خارطة طريق واضحة لبناء استراتيجية متكاملة للأمن الغذائي في مملكة البحرين.

كما أشاد المشاركون بالنجاح الذي حققته مملكة البحرين منذ بداية تحديّ جائحة كورونا في توفير جميع المواد الغذائية والاستهلاكية دون انقطاع ونقص، أو زيادة في الأسعار، مشيدين بالدور الفاعل والناجح الذي أدّاه الفريق الوطني لمواجهة الجائحة بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله في التعامل مع الجائحة، ومن ضمن ذلك التدابير الملموسة لتعزيز الأمن الغذائي وبلوغ المرتبة 25 على مؤشر الأمن الغذائي العالمي، بحلول عام 2030.

ودعا المشاركون إلى الالتفاف حول المبادرات الوطنية الرائدة في تحقيق الأمن الغذائي لمملكة البحرين، وفي مقدمتها المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي برعاية قرينة عاهل البلاد المفدى، صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة حفظها الله، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، ورئيسة المجلس الاستشاري للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي.

وقال سعادة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات) «إن تحدي الأمن الغذاء يُمثّل هاجساً لا مناص من

وعلى مدى ثلاثة أيام دارت مناقشات وحوارات المنتدى في ثلاث جلسات رئيسية، هي:

الجلسة الأولى: الأمن الغذائي في مملكة البحرين.. المفهوم والآليات.

الجلسة الثانية: الأمن الغذائي، تجارب خليجية وإقليمية.

الجلسة الثالثة: نحو استراتيجيات متكاملة لتحقيق أمن غذائي عالي وشامل.

وخلال الجلسات قدّم المشاركون رؤى شاملة، ومقاربات متنوعة، بالإضافة إلى المناقشات والأسئلة والمداخلات الثرية والبنّاءة لأعمال المنتدى، سواءً من داخل مملكة البحرين أو خارجها. وقد توافق الجميع على النقاط الآتية:

أولاً: إن التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين المفدى حفظه الله ورعاه، بشأن تأمين الاكتفاء الغذائي، أولوية وطنية، رسمت خارطة طريق واضحة، لبناء استراتيجية متكاملة للأمن الغذائي في المملكة.

ثانياً: نجحت مملكة البحرين منذ بداية جائحة كورونا، في توفير جميع المواد الغذائية والاستهلاكية دون انقطاع ونقص أو زيادة في الأسعار، حيث يقوم الفريق الوطني بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بدور فاعل وناجح في التعامل مع الجائحة، وكان من ضمن التدابير الملموسة، تعزيز الأمن الغذائي وصولاً إلى المرتبة الـ 25 على مؤشر الأمن الغذائي العالمي، بحلول عام 2030.

ثالثاً: يشكّل الأمن الغذائي مرتكزاً رئيسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأحد أولويات مملكة

أن المنتدى حقق نجاحاً كبيراً بوصفه أبرز منصة فكرية في المملكة من حيث مشاركة السلطين التشريعية والتنفيذية، وممثلين عن مختلف القطاعات المعنية، وخبراء ومختصين في المجالات التي تطرق لها المنتدى، وهو ما مثّل إضافة نوعية لجهود المركز والعمل الوطني بشكل عام».

وذكر سعادته «تعلّمنا من حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، أن نتصدى مبكراً لمواجهة أية تحديات، مُستلهمين هذا العزم من إقدام صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، على تجاوز الصعاب وتذليل العقبات؛ لذلك كانت النسخة الرابعة من منتدى (دراسات) استجابةً لهذه الروح الوطنية للتباحث حول الحلول والخيارات الأكثر جدوى وملاءمة للبحرين».

وقد تلى الدكتور حمد إبراهيم العبدالله، المدير التنفيذي لمركز (دراسات) البيان الختامي للمُنتدى، وتالياً نصّه:

بعونٍ من الله وتوفيقه، اختُتِمت أعمال منتدى (دراسات) السنوي الرابع التفاعلي، الذي نظّمه مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات) خلال الفترة من 21 حتى 23 يونيو 2021، وجاء تحت عنوان (استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي.. التحديات والفرص)، وبمشاركة رئيسي مجلسي النواب والشورى، ونائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوزارية للمشاريع التنموية والبنية التحتية، وعدد كبير من وزراء ومسؤولين آخرين، وأعضاء من السلطة التشريعية، إلى جانب مساهمات قيّمة وبنّاءة من نُخب فكرية وأكاديمية وقادة رأي، وخبراء وممثلي منظمات دولية.

وبناءً على ما تقدّم من آراء ونتائج، فقد أوصى المشاركون في المنتدى بالآتي:

على المستوى الوطني:

(أ) اعتماد التوجهات الملكية السامية بشأن تأمين الأمن الغذائي كمنهاج عمل وطني، لصياغة خطة استعداد متكاملة من أجل رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية لمستويات آمنة ومستدامة.

(ب) الالتفاف حول المبادرات الوطنية الرائدة في تحقيق الأمن الغذائي لمملكة البحرين، وفي مقدمتها المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي برعاية قرينة عاهل البلاد المفدى، صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة حفظها الله، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، ورئيسة المجلس الاستشاري للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي.

(ج) أهمية سنّ التشريعات اللازمة لترشيد استهلاك المياه، وتنظيم استخداماتها في المجالات الزراعية، وإنشاء نظام إنذار مبكر للحد من التلوث بجميع أنواعه.

(د) الاهتمام بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية، ومصائد الأسماك، والمزارع الحيوانية، مع عدم الإضرار بالموارد الطبيعية وخاصة الثروة المائية.

(هـ) التوسّع في تبني النظم الزراعية الحديثة بأنواعها المختلفة، ومنها الزراعة المكثفة والمعلقة، لزيادة الإنتاج وتوفير المياه والطاقة والمساحات المزروعة.

(و) تقديم تسهيلات استثمارية متنوعة للقطاع الخاص، في إطار تعاون مشترك مع الجهات الحكومية للمشاركة في مشروعات الأمن الغذائي.

(ز) أهمية الرّبط بين تحقيق الأمن المائي والغذائي،

البحرين في الوقت الراهن. لذا فإن تطوير استراتيجية للأمن الغذائي يتطلب تضافر عدة مقومات، يأتي في مقدمتها تقييم الوضع الراهن للإنتاج الزراعي المحلي، وبنية تحتية ملائمة، وقدرات وكوادر بشرية وطنية، وتقنيات تكنولوجية، ومحقّرات وتسهيلات لاستقطاب القطاع الخاص.

رابعاً: تضطلع السلطة التشريعية بمسؤولية وطنية في إطار سنّ ومراجعة التشريعات والأنظمة ذات الصلة بالأمن الغذائي في القطاعات الزراعية والحيوانية والسمكية، ومراجعتها بشكل دوري؛ لضمان المواءمة للظروف الراهنة.

خامساً: رغم الجهود الخليجية في مجال الأمن الغذائي إلا أن جائحة (كوفيد 19) أظهرت الحاجة الملحة لتوفير أمن غذائي خليجي مستدام، ولاسيما أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية من الخارج، كما تعاني هذه الدول من شح المياه العذبة، وقلة المساحات المزروعة.

سادساً: إن ما تصدرها المنظمات الدولية المختصة من تقارير وتوصيات تعد ذات فائدة كبيرة في سعي مملكة البحرين لضمان الأمن الغذائي، الذي بات أحد أبرز التحديات التي تواجه دول العالم كافة في ظل تحديّ جائحة كورونا، وما ترتب عليها من تداعيات.

سابعاً: إن تخصيص مركز (دراسات) منتدى السنوي لبحث قضية الأمن الغذائي يعد مرتكزاً لإثارة الاهتمام والوعي بهذه القضية، كما أن التغطية الصحفية والإعلامية المحلية والخليجية والعربية الواسعة لفاعليات منتدى (دراسات) حققت جانباً مهماً من أهداف ورسالة المنتدى، وخصوصاً التفاعل مع الرأي العام.

الواردات، تحسُّباً لاحتمالات تعثُّر سلاسل التوريد أو فرض القيود التجارية.

ج/ زيادة التعاون الدولي في مجالات بحوث الغذاء، وتطوير التكنولوجيا الزراعية، وكذلك حماية المياه من التلوث.

د/ تكثيف التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة (الفاو) لضمان جودة الإنتاج الزراعي، وتحسين السلالات الحيوانية.

وفي الختام، أشاد المشاركون في المنتدى بالدور الذي يضطلع به مُنتدى (دراسات) السنوي، باعتباره منصة علمية وفكرية متقدمة. وفي هذا الإطار تقدّم المشاركون بكل الشكر والثناء والتقدير لمركز (دراسات) ورئيس مجلس الأمناء الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، وجميع الباحثين والمنتسبين، على الجهود الدؤوبة والناجحة التي بُذلت للإعداد والتحضير لهذا المنتدى المهم، مضموناً وتوقيتاً، وما تمخّض عنه من مناقشات مثمرة، وتوصيات بناءة.

وتأمين الموانئ البحرية من مخاطر الهجمات السيبرانية.

ح) إنشاء مزيد من الصوامع للتوسع في المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية.

ط) العمل على تأهيل الكوادر البشرية، وبناء القدرات الوطنية في مجالات الأمن الغذائي.

ي) تعزيز الوعي العام بضرورة ترشيد المياه، وعدم إهدار الطعام، والمحافظة على البيئة.

ك) استثمار البحوث في مجال التقنية الزراعية الحيوية، والاستفادة من مُخرجات مؤسسات البحث العلمي.

وفي هذا الصدد يسر مركز (دراسات) المبادرة بالإعلان عن تخصيص جائزة مالية لأفضل بحث علمي عن استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي لمملكة البحرين، بهدف رفع الوعي بهذه القضية الحيوية في إطار مشروع وطني طموح.

وعلى المستوى الخليجي

أ - الدعوة إلى وضع خارطة طريق خليجية، لتوفير مخزون غذائي استراتيجي، تفادياً للأزمات الطارئة.

ب - تنسيق وتوحيد الجهود، وتبادل البيانات والإحصاءات في المجالات المتعلقة بالأمن الغذائي.

ج - دراسة جدوى إنشاء صندوق مشترك للأمن المائي والغذائي للارتقاء بنسب الاكتفاء الذاتي.

وعلى المستوى الدولي

أ/ الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في مجال تأمين الاكتفاء الذاتي.

ب/ تطوير العلاقات التجارية الثنائية والجماعية مع الدول المصدِّرة للأغذية، بهدف تنويع نُظُم

القسم الثاني: محاضرات وندوات وحوارات المركز خلال الفترة من يناير وحتى يونيو 2021م

واصل مركز (دراسات) اهتمامه بتحليل التحوُّلات الإقليمية والعالمية التي تهم مملكة البحرين والخليج العربي من خلال تنظيم عدة محاضرات وحوارات فكرية قدمها عدد من باحثي المركز، فضلاً عن استضافة عدد من الباحثين على المستويين الإقليمي والعالمي بهدف تبادل الرؤى والأفكار حول تلك القضايا. وفيما يلي عرضٌ لتلك الفاعليات وفقاً لتسلسلها الزمني خلال الفترة من يناير وحتى يونيو 2021م

1- ندوة التطبيب عن بُعد أثناء جائحة كوفيد/19. كيفية تطوير خدمات التطبيب عن بُعد في المستقبل، الدكتورة فاطمة السبيعي، 4 فبراير 2020

تناولت الندوة أهم نتائج التقرير الصادر عن مركز (دراسات) بشأن تجربة مملكة البحرين في التحوُّل لتطبيب عن بُعد أثناء الجائحة. واعتمد التقرير على مقابلات معمَّقة لعَيَّنة من الأطباء في تخصصات مختلفة ومستخدمي التطبيب عن بُعد، للوقوف على تجاربهم ورؤاهم لفاعلية وفوائد التحوُّل للتطبيب عن بُعد كاستراتيجية مكمِّلة للحصول على خدمات الرعاية الصحية الوطنية خلال الجائحة، وكشف أوجه القصور والنقاط التي تحتاج إلى معالجة لتحسين وتطوير مستوى التطبيب عن بُعد في المملكة. وكانت أهم النقاط التي أثَّرت خلال الندوة ما يلي:

- بيَّن التقرير أن السكان في البحرين مروا بتغيُّرات ملحوظة في السلوك ونمط الحياة، بما في ذلك عادات الرياضة والأكل والنوم، وهو ما أثر على قدرة بعض المرضى على العناية الذاتية وإدارة مرض السكر، حيث لوحظت زيادة زيارات المرضى من الأعمار 18 إلى 45 عاماً لعيادات مرض السكري أثناء المراحل الأولى للجائحة، وإن قلت بشكل عام زيارات المرضى إلى المستشفيات خوفاً من العدوى؛ وواكب ذلك ارتفاع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وفي الإشراف على تعلُّم الأطفال نظراً للتحوُّل إلى التعليم عن بُعد.

ونتيجة للتغيُّرات الكبيرة التي أحدثتها الجائحة في الحياة العامة للمجتمع، كانت فئة الراشدين الشباب (18-36 سنة) الأكثر تأثراً بالقلق النفسي والاكتئاب الناجمين عن صعوبة التأقلم مع الأوضاع ومواصلة العلاقات الاجتماعية والأنشطة بالنمط الذي قيَّده الجائحة.

وعلاوةً على ما سبق، أضاف التعلُّم عن بُعد والإشراف على تعليم الأطفال مسؤوليات وتحديات مرهقة على عاتق الأمهات العاملات، مما أدى إلى ظهور آثار سلبية على الصعيدين الجسدي والنفسي، وهو سبب إضافي لوضعي السياسات للتركيز على حلول تحافظ على صحة الناس الجسدية والنفسية بغض النظر عن الفئة العمرية.

- أفاد التقرير أن تحوُّل مملكة البحرين إلى التطبيب عن بُعد خلال جائحة فيروس كورونا المستجد ساعد على الحفاظ على سلامة المراجعين والأطقم الطبية ومنع تعطل الخدمات الطبية الحيوية في المستشفيات وإيصال الرعاية الصحية اللازمة لجميع الحالات، كما أدى تفعيل وممارسة التطبيب عن بُعد إلى تحقيق مستوى أفضل من الكفاءة والتنسيق والتعاون في قطاع الرعاية الصحية، فقد أعاد تصميم

النظر إلى الغرب التي تتبناها الهند تتكامل مع سياسة التطلع إلى الشرق ولاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- اعتبار مقولة وزير الخارجية الهندية هارش فردان شرنينغلا «لقد أصبح تواصلنا مع دول الخليج العربي ودول غرب آسيا إحدى الركائز الأساسية لسياستنا الخارجية». وهذا التواصل جزءاً أساسياً من سياسة (الجوار أولاً) لرئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي.

- تتمثل أهم مصالح الهند مع دول مجلس التعاون في اعتماد الهند على دول الخليج العربي في تأمين احتياجاتها من الطاقة، بالإضافة إلى استضافتها لعدد كبير من أبناء الهند ضمن العمالة الوافدة، فيما ترى دول الخليج العربي في الهند شريكاً مهماً وهو ما تعكسه الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الجانبين في مجالات عديدة.

- خلال السنوات الماضية كان هناك تعاون كبير بين دول الخليج العربي والهند على الصعيد الأمني وخاصة مواجهة الإرهاب والتطرف والقرصنة وأمن الملاحة البحرية، ووفقاً لبعض المصادر فقد تم ترحيل بعض المطلوبين أمنياً من دول الخليج العربي إلى الهند ضمن التعاون بين الجانبين في هذا الشأن.

- وجود رغبة مشتركة بين الجانبين لتطوير شراكة استراتيجية متعددة المستويات بعيداً عن الصيغة التقليدية (البائع والمشتري) إلى علاقة تشمل الجوانب السياسية والأمنية والدفاعية والثقافية، وخاصة في ظل عالم يتجه نحو التعددية القطبية.

- كان تحدي (كورونا) نموذجاً واضحاً لتعاون الجانبين، حيث أرسلت الهند معدات طبية وأدوية لدول الخليج العربي، بالإضافة إلى إرسال فريق طبي مكون من 15 طبيباً إلى دولة الكويت

نماذج وإجراءات العمل المشترك بين مزودي الخدمات، مما أدى إلى إطلاق خدمات جديدة في مجالي التأمين وإيصال الأدوية أثناء الجائحة.

وفي مقابل ذلك صادفت تجربة التطبيب عن بُعد عدة معوقات خلال الجائحة، على رأسها غياب التأمين الصحي عند بعض مزودي خدمة التطبيب عن بُعد في القطاع الخاص، وصعوبة استخدام التكنولوجيا على بعض المرضى وأفراد الطاقم الطبي، والقيود على وصفات الأدوية النفسية الخاضعة للرقابة.

- أوصى التقرير بضرورة الإهتمام بتطوير التطبيب عن بُعد وتنميته كصناعة مستقبلية لما له من فائده اجتماعية واقتصادية، ووضع المعايير المدروسة والفاعلة لممارسته بأحدث الأساليب والتقنيات، وتوظيف التطبيقات الرقمية الذكية بشكل أوسع في الرعاية والخدمات الصحية، والتفاعل والتعاون المستمر بين كافة الأطراف في قطاع الرعاية الصحية، وهو أمر ضروري لرفع مستوى جودة الرعاية الصحية وتسهيل الحصول عليها في مملكة البحرين.

2 - الهند ودول مجلس التعاون: تطوير العلاقات الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، 23 فبراير 2021، د. براسانتا برادان، زميل مشارك في المعهد للدراسات والتحليلات الأمنية والدفاعية، ود. نيروهان جناندران، زميل باحث أول في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، ومحمود عبد الغفار باحث مشارك، وتمثلت أهم النقاط التي أثرت خلال الحوار في:

- وجود روابط عميقة وتاريخية بين دول مجلس التعاون والهند. فبالنسبة للهند تُعتبر منطقة الخليج العربي جواراً ممتداً للهند. كما أن سياسة

- الألواح الشمسية هي ألواح كهروضوئية تحوّل (فوتونات) أشعة الشمس المارة عبر أشباه الموصلات من السيليكون لتتصطدم بالإلكترونات، وينقلها المعدن الفاصل بين الخلايا الشمسية كتيار كهربائي. هذا التيار يكون تياراً مستمراً، ولذلك يتم تمريره عبر عاكس من أجل أن يحوّل إلى تيار متردد لتغذية الأحمال الكهربائية في المباني.
- تجدر الإشارة إلى أن التيار الخارج من منظومة الطاقة الشمسية لابد أن يمر عبر عدّاد ذكي من أجل أن يحتسب مقدار الإنتاج الكهربائي، وكذلك من أجل أن يتم تمرير فائض الكهرباء إلى الشبكة الوطنية. ولهذا قد يكون من المجدي في المستقبل أن يقوم مزوّدو الكهرباء بشراء هذا الفائض من الكهرباء، وذلك لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.
- المواد الأولية لتصنيع الخلايا الشمسية متوفرة في الصحاري والأراضي الخليجية، ويسهم تصنيعها مستقبلاً في تحقيق جزء مهم من الاكتفاء الذاتي.
- يقوم المختبر الخليجي للطاقة المتجددة باختبارات قياسية على الألواح الشمسية، ويعمل مع شركائه في الخليج العربي من أجل تطوير المعايير ومراجعة التصميم، وإجراء اختبارات ما قبل التشغيل. وكذلك التفتيش عن الأخطاء، ومكافحة الغش التجاري.

بناءً على طلب من الحكومة الكويتية، وفريق طبي آخر يضم 88 طبيباً إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. فضلاً عن إرسال شحنات من اللقاح المضاد لفيروس (كورونا) (AstraZeneca) إلى دول مجلس التعاون.

3 - المبادئ الأساسية لأنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة والمتوسطة، 21 أبريل 2021، المتحدث: المهندس سعيد بالحداد مدير عام المختبر الخليجي للطاقة المتجددة. وأدار الحوار: المهندس عبدالله العباسي، زميل باحث بمركز (دراسات)، وخلال الحوار أثّرت عدة نقاط كما يلي:

- يشكّل موقع دول الخليج على الحزام الشمسي فرصة سانحة لاعتماد أنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة والمتوسطة من أجل التحوّل التدريجي إلى الطاقة المستدامة. ولاسيما أن دول المنطقة تسعى جادة لتنويع مصادر الطاقة لديها، والتخفيف من آثار تغير المناخ.
- تعد أنظمة الطاقة الشمسية صغيرة أو متوسطة إذا كانت تنتج كهرباء بمقدار 1 كيلووات إلى 2 ميغاوات في البيوت أو المباني المتصلة بالشبكة الكهربائية من خلال تركيب الألواح الشمسية فوق المباني أو بجانبيها.
- من أسباب الاهتمام بأنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة والمتوسطة كونها سهلة التركيب، وقليلة الصيانة، وتخفّض من الفواتير والانبعاثات الضارة. إلا أنها في المقابل مرتّنة بحالة الطقس، وتتطلب مساحة، وتكلفتها المبدئية تعد مرتفعة نسبياً.
- تشكّل تكلفة الألواح الشمسية حالياً ما نسبته 84% من إجمالي تكلفة التحوّل إلى الطاقة الشمسية، مع احتمال كبير لارتفاع الكفاءة وتراجع الأسعار خلال السنوات القادمة.

• 4 - ندوة بحثية بعنوان: تأثير أزمة فيروس كورونا على البيئة في مملكة البحرين، 28 إبريل 2021، تقديم عبدالعزيز الدوسري باحث مشارك، تم عرض ملخص للورقة البحثية - لم تنشر حتى وقت صدور الدورية - بعنوان (The Impact of Covid-19 on the Environment in Bahrain)

وساهم في هذه الورقة: غادة عبدالله⁽⁴⁾، عبدالعزيز الدوسري⁽⁵⁾، ديماء المؤيد⁽⁶⁾، د. عمر العبيدي⁽⁷⁾.

كانت لوباء كورونا العديد من التأثيرات المجتمعية تتجاوز تأثيره المباشر على صحة الأشخاص المصابين بالمرض. وتقيّم هذه الورقة الأثر على البيئة في مملكة البحرين. وجرى استخلاص الأفكار من سلسلة من المقابلات مع 14 خبيراً في البيئة البحرينية يعملون في الحكومة والقطاع البحثي والقطاع الخاص وغير الربحي. واعتمدت هذه الورقة على نمط التحليل النوعي إلى حد كبير، بسبب محدودية توافر البيانات الرسمية والإحصائية المتعلقة بالبيئة البحرينية. وجاءت النتائج الرئيسية للدراسة كما يلي.

1. هناك تحسّن طفيف في جودة الهواء في البحرين بسبب انخفاض نشاط النقل الجوي والبحري، وإن كان أقل من مثيله في الدول الأخرى.

2. تم رصد مؤشرات على انخفاض التلوث الضوضائي والبصمة الكربونية في البحرين،

4 شركة (تطوير) للبترول.

5 مركز (دراسات)

6 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - البحرين

7 مركز (دراسات)

على الرغم من عدم وجود بيانات مؤكدة.

3. لوحظ ارتفاع كبير في النفقات الطبية وغير الطبية المتعلقة بمعدات الحماية الشخصية (PPE) والمواد ذات الاستخدام الواحد في البحرين.

4. ثمة تحسّن عابرومتواضع في التنوع البيولوجي في البحرين.

5. ثمة مخاوف كبيرة بشأن التأثير طويل الأجل لزيادة النفقات على التنوع البيولوجي، وبالتالي على صحة الإنسان.

6. حدوث زيادة طفيفة في استهلاك الطاقة في البحرين، مما يتطلب زيادة طفيفة في إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي.

7. تسجيل مؤشرات على زيادة الوعي البيئي في البحرين ولكن دون تأثير كبير على السلوكيات الصديقة للبيئة، إلى جانب انخفاض في إعادة التدوير التي يقودها القطاع الخاص وفصل النفقات بسبب التحديات اللوجستية التي يشكّلها الوباء.

8. لم يتم إجراء أية تغييرات جوهرية على استراتيجيات الطاقة والبيئة التي تتبعها حكومة البحرين.

وبناءً على هذه النتائج، تم وضع التوصيات التالية:

1. تخصيص حجم أكبر من الموارد لجمع منهجي للبيانات البيئية في البحرين.

2. زيادة دمج التربية البيئية في المناهج المدرسية في البحرين لصغار الأطفال كمكمل للسياسات الحكومية التقليدية المتعلقة بالبيئة، مثل التشريعات والأدوات المالية.

3. استكشاف حلول تشريعية لدفع المجتمع لتبني سلوكيات صديقة للبيئة، والقيام بذلك بالتعاون مع علماء ومتخصصين من البحرين.
 4. تطوير وتبني نظام إدارة نفايات أكثر تطوراً في البحرين يستفيد بشكل كامل من الفرص المتاحة في الفصل وإعادة التدوير والتسميد والوقود الحيوي المرتبط بالنفايات.
 5. دراسة القدرة على زيادة اعتماد العمل عن بُعد في القطاع العام بشكل دائم كوسيلة لتحقيق الانخفاض المستمر في الطلب على النقل.
 6. تطوير استراتيجية وطنية لتحويل الاقتصاد البحريني إلى شكل أكثر استدامة.
- 5- التقارب الأمريكي- الأطلسي وتأثيره على الملف النووي الإيراني، 31 مارس 2021م، تقديم الدكتور أشرف كشك، مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز (دراسات)، وقد تضمن الحوار النقاط التالية:
- كان حلف شمال الأطلسي (الناتو) - ولا يزال - أحد أدوات الولايات المتحدة في الصراع مع القوى الكبرى في العالم بالنظر إلى إسهام الولايات المتحدة بنسبة 75% من ميزانية الحلف من ناحية، ودعم الأعضاء الرئيسيين في الحلف للولايات المتحدة في تدخلاتها في بعض الأزمات من ناحية ثانية.
 - على الرغم من الشراكة الدفاعية الوثيقة بين الولايات المتحدة وحلف (الناتو) فإن ذلك لا يعني أنه لم تكن هناك خلافات بين الجانبين، وخاصة حول ثلاث قضايا، وهي النفقات الدفاعية المتواضعة لأعضاء الحلف، وتعارض المصالح داخل الحلف، والتدخلات العسكرية للحلف خارج أراضي الدول الأعضاء.
- تعكس حقبة الإدارة الأمريكية الجديدة في عهد بايدن مؤشرات تقارب أمريكية- أطلسية من خلال التصريحات المتبادلة بين الجانبين، والتي تؤكد على تمسكهما بالحلف وتطويره من أجل مواجهة التحديات المشتركة.
 - لاشك أن التقارب الأمريكي- الأطلسي سينعكس بشكل إيجابي على أمن منطقة الخليج العربي في ظل حاجة دول الخليج العربي لتأسيس تحالفات دولية، فضلاً عن دخول أربع من دول الخليج العربي في شراكة مع حلف (الناتو) ضمن (مبادرة اسطنبول) للتعاون بين الجانبين، بالإضافة إلى انتهاء الحدود الفاصلة بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي.
 - على الرغم من أن حلف (الناتو) ليس طرفاً مباشراً في أزمة الملف النووي الإيراني فإنه معني بتلك القضية، حيث إنه من مصلحة الحلف عدم ظهور قوى مناوئة لمصالح أعضائه في تلك المنطقة الاستراتيجية من العالم، فضلاً عما تضمّنه المفهوم الاستراتيجي الجديد بشأن مواجهة التهديدات خارج أراضي الدول الأعضاء ومنها أمن الطاقة، بالإضافة إلى سعي إيران لتأسيس شراكات مع قوى دولية يرى الحلف إنها تناوئه في مناطق التماس الاستراتيجي.
 - من شأن التقارب الأمريكي- الأطلسي التأثير على الملف النووي الإيراني من خلال ثلاثة أمور، الأول: تحقيق الردع ضد إيران في ظل الفجوة الهائلة في القدرات العسكرية بين حلف (الناتو) وإيران. والثاني: إمكانية خلق مساحة من التوافق بين الدول الأوروبية ضمن إطار (الناتو) في ظل تداخل عضوية تلك الدول بين الاتحاد الأوروبي و(الناتو). والثالث: إن الولايات المتحدة سوف تواصل دعم (الناتو) للحيلولة دون ظهور فراغات استراتيجية يمكن لخصوم الحلف الاستفادة منها.

- ترتبط فاعلية الضغوط الأمريكية- الأطلسية على إيران بعدة أمور منها مدى نجاح الدول الغربية في إدارة الأزمة مع حلفاء إيران، وتنامي دور الحلف، ومن ذلك مضاعفة قواته من 500 إلى 4000 فرد في العراق، ومساحات التوافق بين الاتحاد الأوروبي والحلف.
- 6- الاتجاهات الحديثة في الأساليب الإرشادية العلاجية التربوية والنفسية والاجتماعية، 26 مايو 2021م، المتحدثة: الدكتورة مروة الملا، أستاذ مساعد بجامعة البحرين. وأدارت الحوار: الأستاذة إجلال بوبشيت، مدير إدارة استطلاعات الرأي بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. وخلال الحوار أثرت الأفكار التالية:
- الراحة النفسية والاستقرار النفسي والسعادة من الأمور الأساسية التي يسعى جميع البشر لتحقيقها وإن كانت نسبية وتختلف من فرد إلى آخر باختلاف الثقافات والمستويات العلمية والعمرية، ويؤثر ذلك وينعكس بشكل مباشر على العلاقات الاجتماعية والروابط الأسرية فضلاً عن الأداء الوظيفي أو الدراسي.
- في زخم متاعب الحياة وكثرة الالتزامات والضغوط يتزايد الشعور بالقلق والاضطرابات النفسية، والتي تستدعي السيطرة عليها بشكل سريع لكي لا تتحول إلى أمراض نفسية، تحتاج لعلاجات مطوّلة مستقبلاً، حيث إن علامات الاضطراب النفسي التي تطرأ على الأشخاص والتي إن لم يتم السيطرة عليها مبكراً تتحول إلى أمراض نفسية تحتاج إلى إرشاد نفسي وعلاج مطوّل لاحقاً، إذ إن الاضطراب النفسي يكون له تأثير على علاقات المصاب به الاجتماعية بعائلته وأصدقائه وزملاء العمل.
- يستخدم الإرشاد النفسي والاجتماعي الطرق النفسية لعلاج المشكلات والاضطرابات والأمراض النفسية الانفعالية، على يد معالج مؤهل علمياً وفنياً لمساعدة المريض على تجاوز الحالة أو التعايش معها، ويجب أن يتميز المعالج بمميزات ومؤهلات تمكّنه من ذلك بطريقة احترافية.
- للإرشاد النفسي والاجتماعي أخلاقيات ومعايير، تشمل: ترخيص العلاج، وحفظ العلاقة المهنية بسرية وإخلاص، والعمل كفريق باحترام الاختصاصات وتبادل المشورة بين الخبراء، وإحالة المريض للمختص الأنسب لمرحلته العلاجية، وعدم تقديم التكاليف على العلاج، وحفظ كرامة المهنة بالممارسات السوية.
- يهدف الإرشاد النفسي والاجتماعي إلى تمكين المريض من استعادة القدرة على التوافق مع النفس والبيئة، وذلك بالتعرف على أسباب الاضطراب وتغييرها وإعادة تأهيل نفسيته للتعامل مع الواقع بشكل أفضل.
- تتضمن أساليب الإرشاد النفسي والاجتماعي: تهيئة المناخ العلاجي، واستثمار العلاقة الزوجية في الدعم، وتمكين المريض من التنفيس بالحديث أو الكتابة (التداعي الحر)، والتنفيس الانفعالي، والتفسير والاستبصار، والتعلم وإعادة التعلم، وتعديل وتغيير السلوك، وتغيير الشخصية تمهيداً لاستكمال العلاج بنجاح، بالإضافة إلى أنماط الإرشاد الوالدي.
- لم تؤثر جائحة كورونا كثيراً على الحالة النفسية للمواطنين والمقيمين في مملكة البحرين بفضل ما يقوم به فريق البحرين الوطني للتصدي لجائحة كورونا في ظل توجهات جلالة الملك حفظه الله ورعاه وسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، حيث لم يتم فرض حظر في

البلاد وإغلاق المؤسسات والوزارات والمحلات
التجارية بشكل كامل، بل بشكل تدريجي حتَّى
العامّة على ضرورة لزوم المنازل والعمل عن بُعد.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

- أولاً: ترحب دورية "دراسات" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين، المتخصصين في المجالات السياسية والدولية، والاقتصادية والأمنية، والمتعلقة الطاقة والفضاء الرقمي، وتقبل الدراسات والتقارير باللغتين العربية والإنجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية:
- أن تتسم بالحدثة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا تكون قد سبق نشرها، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مرشحة للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.
- أ. يوضح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية أو أكاديمية معينة، وفي هذه الحالة فلا بد من الحصول على موافقة هذه الجهة.
- ب. التقيد بمنهج علمي دقيق، وتوفر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية، المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والالتزام بقواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد.
- ت. أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن تقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.
- ث. أن تلتزم الدقة والسلامة اللغوية، وألا تزيد عن (7000) كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة إلكترونياً.
- ج. يرفق مع الدراسة أو التقرير ملخص تنفيذي لا يزيد عن (250) كلمة، باللغتين العربية والإنجليزية، يتضمن أهداف الدراسة أو التقرير والنتائج.
- ح. تجري هيئة تحرير الدورية التقويم الأولي للعمل، على أن يلتزم المؤلف بإجراء أي تعديلات قد تطلبها هيئة التحرير لإجازة البحث أو الدراسة للنشر في الدورية.
- خ. يلتزم مدير التحرير بإخطار الباحثين بتلقي أعمالهم خلال أسبوعين من تاريخ تلقّيها، كما يلتزم بإبلاغ المؤلف بقرار صلاحية العمل للنشر من عدمه، خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسلّم العمل.
- د. يلتزم المؤلف بدفع كل النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حال طلبه سحب العمل وعدم رغبته بمتابعة إجراءات النشر.
- ذ. عند الموافقة بشكل نهائي على النشر، تؤول كافة حقوق النشر تلقائياً إلى الدورية.
- ثانياً: ترحب الدورية بنشر مراجعات الكتب العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدمة للنشر الشروط التالية:
- أ. يتراوح عرض الكتاب الواحد ما بين 1500-2000 كلمة.
- ب. أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في العامين الأخيرين.
- ت. أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن يقدم العرض إضافة نوعية في هذا الشأن.
- ث. يلتزم الموضوعية، وتناول أبرز محتويات الكتاب برؤية تحريرية متوازنة، ولغة عربية رصينة وسليمة.

رابعاً: الهوامش والمراجع:

يُتبع في كتابة الهوامش والمصادر والمراجع الأسلوب التالي:

تعتمد الدورية نمط شيكاغو في طريقة توثيق الهوامش والمراجع، وهي متاحة على الرابط التالي:

http://www.chicagomanualofstyle.org/tools_citationguide/citation-uide-1.html

ج. ألا تكون المادة المقدمة قد سبق نشرها، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مقدمة في الوقت نفسه إلى وسائل نشر أخرى.

ح. تُرفق مع المادة صورة واضحة لغلاف الكتاب، مع البيانات الأساسية للكتاب (العنوان، واسم المؤلف، وتاريخ النشر، والناشر، وعدد الصفحات، والرقم الدولي المعياري للكتاب).

ثالثاً: قواعد عامة:

أ. تلتزم الدورية بحزمة من المبادئ في تقويم المواد المرشحة للنشر، أبرزها رفض أي أعمال قائمة على الإساءة إلى الأديان أو الثقافات، مع احترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.

ب. تترقب الدورية من الأكاديميين والباحثين والمتخصصين إرسال سيرة ذاتية مختصرة تتضمن الخلفية العلمية، وأبرز الأعمال المنشورة، ووسائل الاتصال الشخصية.

ت. تحتفظ الدورية بحق إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدمة، حسب مقتضيات النشر، على ألا تؤثر هذه التعديلات في محتوى النص.

ث. تقدّم الدورية خمس نسخ من العدد لكل مؤلف مشارك في العدد.

خامساً: قواعد الاستكتاب للدورية:

أ. يُشترط في الاستكتاب تناول الموضوعات ذات العلاقة بأولويات الدورية، والتي تهتم المنطقة، وتندرج مع أهداف المركز.

ب. يكون اقتراح موضوعات الاستكتاب من قبل هيئة التحرير، كما يجوز أن يتقدم بها المُستكتب لمدير التحرير، وفي الحالتين يكون إقرارها من قبل هيئة التحرير.

ت. يقدم المؤلف إقراراً لمدير التحرير بعدم نشر البحث سابقاً، أو أجزاء مهمة منه، وعدم تقديمه للنشر إلى جهة أخرى.

ث. يُبرم عقد بالاستكتاب بين المركز والمؤلف، يتضمن حقوق الطرفين وواجباتهما.

ج. تُصرف مكافأة المؤلف بعد التحكيم، كما هو موضح في عقد الاستكتاب.

ح. يلتزم المؤلف بالقواعد والأصول العلمية المذكورة في اللائحة التنفيذية.

خ. يُرفق بالعمل ملخصان باللغتين العربية والإنجليزية.

د. تخضع الأعمال المستكتبة للتحكيم العلمي، حسب القواعد المذكورة في اللائحة التنفيذية.

د. يحتفظ المركز بحقوق النشر والتوزيع للمادة المستكتبة لمدة (5) سنوات من تاريخ نشرها. ر. يُطبع الاستكتاب ضمن أعداد الدورية.

سادساً: الإسهامات البحثية:

- أ. ترخّب دوريّة "دراسات" بإسهامات المؤلفين في الشأن البحريني والخليجي والعربي.
- ب. جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات".
- ت. لا تلتزم الدورية بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- ث. جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة للدورية.
- ج. لا يُسمح بإعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "تقليدياً أو إلكترونياً" دون الحصول على إذن خطّي مسبق من الدورية.

سابعاً: الاشتراك السنوي

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدورية، باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات".

ثامناً: الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في الدورية يمكن الاتصال الإلكتروني المباشر بمدير التحرير على العنوان التالي: akishk@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية «دراسات» على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية:

StrategicJournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية «دراسات»

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب. 39443، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752762 (+973)

فاكس: 17754678 (+973)



مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

www.derasat.org.bh

